



الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومي

امسا فويل كانت
نَسِيرُ مَيَاتِ فِرْيَا الْإِخْلَاقِ

ترجمته وقدم له وعلق عليه
الدكتور عبد الغفار مكاوي

دايع الترجمة
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر: دار القومية للتحقيق والنشر - القاهرة

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م



امکانوں کی گنت

اَسْیَرُ مَعَاذِ رَبِّكَ الْاِخْلَاقِ

المكتبة العربية

تصدرها

الهيئة العامة للإرشاد القومي

بمقرها

المجلس الأعلى لرعاية الشؤون والآداب، والعلوم والاجتماعية
المؤسسة للصحة العامة للتأليف والأشياء والزهر
* هذا المرسوم هو الذي صدر في ١٩٨٠م الموافق ١٤٠٢هـ

الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومي

ما نُوِيْلَ كَانَتْ
أَسِيرُ مَيِّتَا فَيَزِيكَا الْإِخْلَاقُ

ترجمته وقدم له وعلق عليه
الدكتور عبد الغفار مكاوي

ولمَّحَ المُرْخَةُ
الدكتور عبد الرحمن بدوي

المركز القومي للطباعة والنشر بالقاهرة

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

مُقَدِّمَةُ الْمُتَرَجِّمِ

يعد تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق ثمرة ناضجة من ثمار المرحلة النقدية في فلسفة كانت. ظهر الكتاب في عام ١٧٨٥ في ريجا Riga لدى الناشر يوهان فريدريش هارتكنوخ J. F. Hartknoch ، أى بعد ظهور الطبعة الأولى من كتابه الرئيسي « نقد العقل الخالص » (١) بأربع سنوات ، وقبل طبعته الثانية بعامين . ولكن كانت كان قد اكتسب الفكرة الأساسية في مذهبه الأخلاقي منذ عام ١٧٧٠ ، وهو العام الحاسم في نشأة فكره النقدي كله ، والذي ظهرت فيه رسالته اللاتينية و صورة وبادئ العالم الحسنى والعالم العقل « متضمنة لنظريته في الزمان والمكان كصورتين قبيلتين من صور الحساسية كما سراها فيما بعد في عمله الرئيسي ، ممهدة للطريق النقدي الذي سيشغل الفلسفة الحديثة من بعده إلى يومنا هذا . كان هذا العام هو عام الكشف الخطير ، الذي سيؤدي إلى ثورة في العلوم العقلية ، تشبه الثورة التي أحدثها كوبرنيكوس في علم الفلك ؛ ثورة في منهج الفكر الإنساني بدأت من « نقد العقل الخالص » وامتدت إلى جميع العلوم ، فهدمت صرح الميتافيزيقا السائدة في عصره ، ووضعت مكانها بناء محكمًا مناسكا ، وأرست أسس أخلاق جديدة. تمت هذه الأخلاق مع نظرية المعرفة في وقت واحد، وامتدت بجنورها في أرض النقد ، بحيث يكون من الخطأ البالغ أن نحاول الفصل بينهما ، أو أن نبحث أحدهما بمعزل عن الآخر .

(١) الذي عمل فيه ، على حد قوله في خطاب له إلى مندلسون Mendelssohn في ١٦ من أغسطس ١٧٨٣ ، انني عشر عاماً ، هذا إذا حسبنا حساب عام ١٧٦٩ الذي يؤكد كانت أنه أعطاه نورا عظيماً ، كما تدل على ذلك ملاحظة دوتيا في نسخته من كتاب الميتافيزيقا لباو جارتين A.G. Baumgarten . لقد وصل إذن إلى الفكرة التي لن يجيد عنها أو يغيرها فيما بعد ، بل سيتوسع فيها ويزيدها تفصيلاً ، كما كتب في خطاب له إلى لامبرت Lambert في ٢ من سبتمبر ١٧٧٠ . وليس هذا موضع الكلام عن نشأة الفكرة النقدية وتطورها عند كانت ، ولكننا نشير إليها هذه الإشارة الموجزة لكي تؤكد أن هذا الكتاب الذي تقدمه اليوم ، مثله مثل كل عمل فلسفي خلاق ، لا يمكن أن يفهم إلا إذا وضع في سياق الكل الشامل الذي يحتويه ، أى إذا عرف مكانه من المذهب النقدي بوجه عام .

استطاع كانت في هذا الكتاب لأول مرة أن يدعم أفكاره عن الأمر الأخلاقي المطلق ، وأن يعرض الخطوط الرئيسية للأخلاق النقدية ، وأن يحدد ذلك خير تمهيد لكتابه الرئيسي في الأخلاق ، ونعني به « نقد العقل العملي » الذي سيظهر في عام ١٧٨٨ . كان كانت حريصاً على أن يبسط مذهب الأخلاق للقارئ العادي ، فأراد أن يعمل من كتابنا هذا شبيهاً بكتابه « مقدمات لكل ميتافيزيقا مستقبلية » تريد أن تصبح علماً ، الذي نشره قبله بعامين وأراد به أن يوضح لعامة القراء ما استعصى عليهم فهمه من « نقد العقل الخالص » (وكم أحزنه أن يسيء الناس استقباله وفهمه حزناً كاد يخبئ أمله!). ولكن النجاح الشعبي الذي عقد عليه الآمال لم يتحقق بكليته . فإن الفصل الأول الذي يبدأ فيه من « المعرفة العقلية الشائعة بالأخلاق » قد صادف قبولاً لدى القراء ، إذ عرف كانت كيف يعالج هنا أفكاراً ومشكلات يتعرض لها كل إنسان في كل يوم ويحاول أن يحدد موقفه منها ، كما عرف كيف يستشهد لما يقول بأمثلة مستقاة من الحياة اليومية التي نعيشها جميعاً . فلما انتقل إلى الفصل الثاني وحاول أن يدعم بعض أفكاره الفلسفية دعماً فلسفياً ، شقّ على بعض القراء أن يتابعوه ، ووجدوا في لغته المعقدة عناء أي عناء . حتى إذا وصل إلى الفصل الثالث والأخير وحاول أن يضع يد القارئ على لبّ مذهب الأخلاق ، ونعني به فكرة الحرية ، استبدّ اليأس بأغلب القراء ، وأحسوا كأنهم يسرون في غرفة معتمة كما كان « جوته » يقول كلما قرأ شيئاً لكانت ! إنهم ليقرءون ويقرءون ، دون أن يفهموا ما يقصده الفيلسوف . كان عليهم إما أن يستسلموا لليأس من فهمه ، وذلك ما فعله الكثيرون ، أو يعكفوا على دراسته دراسة شاقة صارمة قد تمتد سنوات طويلة ، والقليلون هم الذين واتتهم الشجاعة والصبر على ذلك ، وفي مقدمتهم الشاعر العظيم شيلر (١٧٥٧ - ١٨٠٤) . لقد كانت الصعوبة التي وجدها القراء - وما يزالون يجدها ويتنهلون منها حتى اليوم في فهم كانت - هي النتيجة الطبيعية للحياة الصلبة النادرة التي عاشها الفيلسوف ، ولأربعة عشر عاماً طويلة عاشها يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، بين جنرال عالمه النقدي ، يصحو وينام وهو يسأل نفسه أسئلة كهذه: كيف تصبح القضايا التركيبية العقلية ممكنة ؟ كيف أستطيع أن أجمع بين عنصرين متنافرين كالحسوس والمعتول ؟ كيف أوفق بين عالم الطبيعة الذي تسيطر عليه الضرورة وبين عالم الأخلاق الذي تسوده الحرية ؟ كيف يضع العقل قوانين العالم وماذا يستطيع أن يعرف وما هي الحدود التي عليه أن يقف عندها فلا يتعداها ؟ ما الذي يجب على أن أفعله وأرى أن أستطيع أن أفعله ؟ ... الخ حتى تنتهي هذه الأسئلة جميعاً إلى سؤال الأسئلة وتصب فيه : ما هو الإنسان ؟

علم كما نرى غريب على معظم الناس ، لاعجب أن ينفر منه رجل الشارع كما ينفر منه المنطقي والديالكينيكي والميتافيزيقي السادر في ضباب أحلامه ، ولا عجب أيضاً أن يخرج كانت منه إلى الناس وقد تكون فكره العبقري ، وتشكل أسلوبه بالصورة التي نعرفها اليوم والتي نحاول أن نقرب منها فيختلف نصيبنا من الإخفاق والتوفيق .

لا تقوم الأفكار الأساسية للأخلاق عند كانت كما يذهب البعض خطأ ، على أساس قبلي بحث سابق لكل تجربة إنسانية . فلا يصبح هنا أن نخط أول المذهب بآخره ، ومقدمته بنتائجه . لقد كان وهو يضع هذا الكتاب دائم التفكير فيما تقدمه له التجربة ، دائم الاشتغال بالعلوم التجريبية بوجه عام ، متصلاً اتصالاً لا ينقطع بالحياة اليومية وبما يسميه بالعقل الإنساني الشائع المشترك . لقد وصل عن طريق التجربة إلى أن الأفكار الأساسية في الأخلاق ، مثلها في ذلك مثل القوانين الطبيعية بوجه عام والمسلّمات التي يفترضها كل كائن عاقل عند كل تجربة ممارستها ، إذا أراد أن يصل إلى معرفة من أي نوع ، إنما نجد أصلها ومستقرها في العقل ، ولا تأتي من التجربة بأية حال من الأحوال . وإذن فنحن بصدد معارف قبلية سابقة على كل تجربة . ولكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن كانت وهو يضع مذهبه في الأخلاق كان يضع الوجود العيني الواقعي بجانبيه ، الإنسان والطبيعة ، نصب عينيه دائماً ، وأن ميدان التجربة وكل تجربة ممكنة على وجه الإجمال لم يغيب عن باله أبداً . غير أنه في عرضه لمذهبه لا يقدم لنا الحالة الفردية ولا الموقف الجزئي ، بل يحصر على أن يقدم لنا الطابع النموذجي العام في شكل تجريدي . إنه يسير على عكس جوته الذي يبدأ من العيان والمشاهدة ، من الفرد والموقف الجزئي ليترك لقارئه أن يستخلص بنفسه العام النموذجي . ذلك أن المهمة التي يلتقيها كانت على عاتق قارئه أشدّ عسراً ، فهو يطالبه باستخلاص الخاص من العام ، والفردى من المجرد ، وإن كان الخاص والفردى هما النقطة التي انطلقت منها تأملاته (١) .

★

هل من العسير علينا حقاً أن نتصور أن الأصل في الأفكار الأساسية في الأخلاق ، وفي مقدمتها الأمر الأخلاقي المطلق ، هو العقل الخالص نفسه ؟ إن الإنسان منا ليس في حاجة إلى بحث طويل يدلّه على أن هناك نوعين من المعارف ، تلك التي نستمدّها من

(١) راجع في هذا كله المقدمة التي وضعها تيودور فالنتير Theodor Valentiner لتأسيس ميتافيزيقا الأخلاق في طبعة ركلام الشهيرة Reclam — Verlag ، شتر تجارت ١٩٥٥ ، الطبعة الثالثة وكذلك تاريخ الفلسفة ، الجزء الخاص بكانت ليوهان إدمارد إيردمان J. Ed. Erdmann

التجربة فهي لهذا السبب معارف عرضية جزئية تختمل التعدد والاستثناء ، وتلك التي تنبع من العقل فهي لهذا السبب معارف ضرورية مطلقة شاملة . من هذه الأخيرة نذكر معارفنا الرياضية ، ومعارفنا في العلوم الطبيعية ، التي تنبع لنا قوانينها الضرورية العامة أن تتنبأ بما يحدث في الكون الأكبر والكون الأصغر ، في الحركات المائلة وفي جزئيات المادة المتناهية في الصغر ، ومعرفتنا بالأمر الأخلاقي الذي يصلح لكل إنسان في كل زمان ومكان ، لأنه قانون عقلي ، طاقى ، يصدر في أوامره عن العقل ، مستقلاً عن كل تجربة .

إننا نعيش بأشخاصنا في عالَمين مختلفين : فنحن بإحساساتنا ودوافعنا وميولنا ننتهي إلى العالم الحسّي ونخضع للقوانين الطبيعية التي تتحكم فيه ، ونحن بعقولنا وحدها أعضاء في العالم المعقول ، مواطنون في مملكة نيرة نبيلة يسميها كانت بمملكة الغايات في ذاتها . إن « جوته » يعطينا المفتاح الذي نفهم به هذه الازدواجية المؤكدة عند كانت حيث يقول على لسان فاوست :

نفسان آه ! تسكنان صيدري
تودّ الواحدة أو تنفصل عن الأخرى :
إحدهما ، في لذة الحب العارمة ،
تنشيط أعضاؤها المتصلبة بالعالم ،
والأخرى ترتفع في كبرياء من التراب
إلى نعيم الجسدود الأعلىين

(فاوست الجزء الأول)

يقول الأمر الأخلاق المطلق : « افعل الفعل بحيث يمكن لمسلّمه سلوكك أن يصبح مبدأ تشريع عام » أو بعبارة أدقّ بحيث تريد لها أن تصبح قانوناً عاماً لجميع الناس . كما يقول في صيغة أخرى : « افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك باعتبارها دائماً وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها ، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة » . هنا تصبح المشكلة العسيرة ، ألا وهي كيف يصعب الأمر الأخلاق ممكناً . فالتجربة لا تستطيع أن تقدم لنا مثلاً واحداً يؤكد أن الأمر الأخلاق يمكن أن يرد فيها في صورته الخالصة . وليس هناك مثال تجريبي ينهض دليلاً على صحة الأمر الأخلاق كما تنهض التجربة السليمة دليلاً على صحة القانون الطبيعي وضرورته في كل الأحوال . ومع ذلك فنحن نستطيع أن نفسر كيف يصعب الأمر الأخلاق ممكناً إذا

تعمقنا النظر في هذه الازدواجية التي يتميز بها وجودنا والتي تحملنا عنها الآن ، أعنى إذا انتقلنا خطوة من التجربة إلى الميتافيزيقا — لا الميتافيزيقا التقليدية ، بل الميتافيزيقا التي شيدها كانت مذهباً عقلياً على أساس نقدي سليم — فلم نبدأ من التجربة ، بل من تصور الإنسان لطبيعته من حيث هو كائن عاقل . فالعالم بالنسبة لهذا الكائن العاقل وحدة تجمع بين شخصه بين عالم الطبيعة وعالم العقل (هذا الموقف نابع من تمييز المثالية الرينسندنتالية عند كانت بين الظاهرة والشيء في ذاته ، ومن النزعة الغالبة عليه في التوفيق بين المذهب التجريبي والمذهب العقلي) . فهناك العالم الحسى الذى ننتمى إليه باعتبارنا كائنات حسية تحددها القوانين الطبيعية كما تحدد الأشياء والظواهر من حولنا . وهناك من ناحية أخرى العالم المعقول الذى ننتمى إليه كذلك ، ولكننا نقوم بتحديد أنفسنا ونشرع قوانين أفعالنا ونعتبر أحراراً بمقدار خضوعنا لهذه القوانين . فليست الحرية إلا هذا الخضوع الإرادى للقوانين ، أو التحديد الذاتى *Selbstbestimmung* على حد تعبير كانت . والإنسان حر بقدر ما يخضع للقانون الذى يضعه هو نفسه لنفسه. ومن ثم كانت فكرة الحرية التي أستخدمها من العقل والتي تجعلنا عضواً في العالم المعقول هي الشرط الوحيد الذى يجعل الأمر الأخلاقى المطلق ممكناً .

ولكن كيف لى أن أطيع هذا الأمر الصارم المطلق ، وكيف أنخضع ؟ لينبنى و « يجب » القاسيتين ، وأطرح كل ميولى ودوافعى ، وأغض النظر عن كل منفعة قد ترتب على فعلى بينما أنا في نفس الوقت كائن حسى كما أنا كائن عاقل ؟ إن الجواب الوحيد على ذلك هو في الحقيقة التي تقول إننى أنا الذى أشرع لنفسى هذا القانون ، وإننى أنا الذى أحدد نفسى في كل فعل أقدم عليه ، وأن الاحترام الذى أحمله للقانون الذى أشرعه لنفسى هو وحده الذى يجعلنى أنفذ بالفعل ما يأمر به الأمر الأخلاقى المطلق بالعقل. لأننى أعصب عيني عن كل جزاء يمكن أن يترتب عليه ، وأزهد في كل منفعة قد تأتي منى . وألغى كل رغبة أو أمل قد يتحقق من ورائه ، ولا أقدم على الفعل إلا لأننى أجد أنه فعل صحيح وحق في ذاته ، وأنه يتفق مع قاعدة سلوكي التي استقيتها من العقل الخالص ورفعتها بذلك إلى مستوى القانون الضرورى المطلق . هنالك أصل إلى الحد الذى ليس للإنسان أن يتعداه . فليس لى أن أسأل عن ماهية هذا الأمر الأخلاقى لأننى لى أن أعرف عنه شيئاً . إن كانت سيقول لى عندئذ — في نعمة لا تحظون من الحزن والمرارة وإن نعت من معرفة عميقة بملود الإنسان وإدراك أليم لتناهيهِ — إنك لن تفهم من الأمر الأخلاقى في نهاية المطاف إلا أنه لا سبيل إلى فهمه . .

بقيت كلمة أخيرة عن تصور الواجب . فمن المعروف أن الشاعر العظيم فريدرش شيللر كان في مقدمة من تأثروا تأثراً شديداً بمذهب كانت الأخلاقي ، وأنه استطاع في كتاباته الفلسفية بعد ذلك أن يضع نظرية في الأخلاق تختلف في بعض ملامحها عن نظرية كانت .

في مقالة شيللر الشهيرة « عن الرقة والكرامة » *Ober Anmut und Würde* نجد أنه يأخذ على « الحكيم العالمي » ، مع كل ما يحمله له من إعجاب وتقدير ، ما في فكرة الواجب عنده من صلابة وقسوة . يقول شيللر : « إن فكرة الواجب في فلسفة كانت الأخلاقية تتميز بصلابة تنزع منها جميع العواطف الرقيقة وقد تغرى ضفاف الفهم في سهولة على أن يمحوا عن الكمال الأخلاقي في زهد الرهبان » .

والحق أن كلمة « الصلابة » تنطبق على مذهب كانت في الواجب تمام الانطباق . فنحن نحس بغير قليل من الصلابة في هذا الصوت الصارم الرهيب الذي يدعونا إلى أن نتخلى عن عواطفنا وبيولنا وإحساساتنا ولا نطيع إلا أمره البارد المطلق القاسي . ونحن نحس بغير قليل من الصلابة في فعل « يجب » الذي يأمرنا بأن نؤدى الفعل دين أن نتظر جزاء نعيمه من ورائه ، لا بل دون أن نحس النفس بأذى نصيب من السعادة . ومع ذلك فينبغي علينا إنصافاً للحكيم العالمي كما يسميه شيللر بحق ألا نفضل هذا التبل النادر الرقيق الذي يجلب هامة الإنسان حين يخضع للقانون الأخلاقي مجرد أنه قانون نبع من عقله الخالص ، ولا أن ننكر ما يشعر به بلا شك من الرضا والانتياح في الوفاء بمثل هذا الواجب . ولا بد هنا من أن نفرق بين الواجب كما نفهمه اليوم ونقصده به في الغالب نوعاً من الجبر يفرض علينا من الخارج ، ويرزح على كواهلنا كأنه عبء ثقيل يفرض ، وبين الواجب كما يفهمه كانت . فإنا حين أودى واجبي لا أخضع في رأى كانت لفكرة خارجية أبداً كان سلطانها ، وإنما أقبل الفعل بما يتفق مع قانون وضعته لنفسى بنفسي ، ولا أخضع له إلا لأنني أنا الذي شرعته لنفسي . وليس في ذلك شيء من التعسف أو القسوة لأن هذا القانون لن يستحق اسم القانون حتى يكون « حكماً تركيبياً قبيلاً » على حد تعبير كانت ، يصدر عن العقل الخالص وعن العقل الخالص وحده . وقد كان شيللر من أوائل الذين عرفوا بإحساسهم للمثل النبيل ما في فكرة الواجب الكانتية من صدق وعمق . ولعل أجمل تعبير عن ذلك ما يقوله لصديقه كورنر *Korner* في رسالة له بتاريخ ١٨ فبراير ١٧٩٣ : « لاشك أنه ما من إنسان فإن نطق بكلمة أعظم من هذه الكلمة التي يقولها كانت والتي تعبر عن مضمون فلسفته كلها : « حدد نفسك بنفسك » .

عندما مات كانت في اليوم الثاني عشر من فبراير ١٨٠٤ - بعد أن همست شفتاه
بالكلمة التي لا يجد الحكيم خيراً منها ليختم بها حياته : « Es est fini » أعلنت
مدينته كوفسبرج التي لم يكد يغادرها طوال حياته الخصبية المنتظمة الحداد العام وحمله
أهلها إلى مقبرة الأخير في كاتدرائية المدينة . هنالك نقشوا على قبره بحروف من ذهب
هذه العبارة الشهيرة التي وردت في ختام نقد العقل العملي ؛ « شيثان يملآن الوجدان
بإعجاب وإجلال يتجددان ويزدادان على اللوام كلما أضمن الفكر التأمل فيهما :
السماء ذات النجوم من فوق والقانون الأخلاقي في صدرى » .

فإذا أفلح هذا الكتاب - في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إلى الأخلاق - في أن
يعيد للأمر الأخلاقي شيئاً من جلاله ورهبته ، فحسب «ؤلّفه العظيم أن يكون جزاؤه من
قراء العربية هذا الجزء .

عبد الغفار مكاوى

القاهرة - يوليو ١٩٦٣

ملحوظة : رجعت في ترجمة النص إلى نشرة أكاديمية العلوم الملكية البروسية في برلين (١) ، في المجلد الرابع من الأعمال الكاملة لكانت ، مطبعة جورج ريمر ١٩١١ ، من صفحة ٣٨٣ إلى صفحة ٤٦٣ ، كما قارنته بالنص الذي تولى نشره ومراجعته على الطبعات الأخرى تيودور فالنتينير في سلسلة ركلام المشهورة ، شتوتجارت ١٩٥٥ ، وهي الطبعة التي استقلت منها كثيراً في كتابة مقدمة الطبعة العربية . ورجعت إلى الترجمة الفرنسية (٢) التي قام بها فيكتور دلبوس المنشورة في باريس ، مكتبة ديبلاجراف ، ١٩٥١ واستعنت بها في استجلاء بعض غوامض النص الأصلي ، كما اعتمدت على الهوامش الممتازة التي أضافها المترجم الفرنسي اعتياداً كبيراً .

هذا ومجد القارئ هوامش المترجم تحت أرقام مسلسلة ، أما هوامش كانت الأصابع فيجدها مشارة إليها بعلامة (*) . وقد رأى المترجم أن يزيد على الجملة الألمانية كلمة أو كلمات أراد بها أن يوضح النص أو يربط العبارات الكانتية الطويلة الأنفاس ، ووضعها بين أقواس كبيرة [] دون أن يخلّ بالحرفية الدقيقة في الترجمة ، ماسمح بذلك الأسلوب العربي . أما هوامش كانت فيجدها القارئ بين أقواس صغيرة () .

(١) Kant's Werke ; herausgegeben von der Königlich Preussischen Akademie der Wissenschaften. Band IX, Grundlegung zur Metaphysik der Sitten. S. 387—463. Berlin, Druck und Verlag von Georg Reimer, 1911.

(٢) Kant ; Fondements de la métaphysique des moeurs. Traduction nouvelle avec introduction et notes Par Victor Delbos. Paris, Librairie Delagrave, 1961, pp. 210.

امکانوں کی گنت

اَسْئِرُ مِنْ تَاْفِيْرِ نَبِيِّكَ الْاِخْلَاقِ

تمهيد

كانت الفلسفة اليونانية القديمة تقسم نفسها إلى علوم ثلاثة :
الطبيعة ، والأخلاق ، والمنطق . هذا التقسيم (١) يلائم طبيعة الأشياء
ملاءمة تامة ، وليس في وسع المرء أن يحسن فيه شيئاً ، اللهم إلا أن
يضيف إليه المبدأ الذي أقيم على أساسه ، لكي يطمئن من ناحية على أنه
تقسيم واف ، ولكي يستطيع من ناحية أخرى أن يحدد فروعه الضرورية
تحديداً سليماً .

كل معرفة عقلية إما أن تكون مادية وتتناول بالبحث موضوعاً ما ،
أو صورية وتتناول صورة الفهم والعقل نفسه والقواعد العامة للفكر على
وجه الإطلاق فحسب ، دون تفرقة بين الموضوعات . الفلسفة الصورية
تسمى المنطق (٢) ، أما الفلسفة المادية ، وهي التي تتناول بالبحث

(١) هذا التقسيم للمألف عند الفلاسفة بعد أرسطو ، وبخاصة عند الرواقين ، قد اُصطلح
على نسبته صراحة أو ضمناً إلى أفلاطون (شيشرون في محاوراته الفلسفية الأكاديمية ١٩٥٠١) .
ومع أن أفلاطون نفسه لم يعبر عنه صراحة في محاوراته أو رسائله ، وليس هناك ما يثبت أنه قال
به في تعاليمه الشفهية ، فإن أرسطو يفترض في «الطويقا» (١٤٠١، ١٠٥٠ ب ، ١٩) أن تلميذ
أفلاطون أكسينوقراط قد أخذ به ، بحيث يمكن القول مع سكستوس امپيريكوس رأس مدرسة
الشكاكين (في كتابه « ضد الرياضيين » ١٦٠٧) إن أفلاطون كان بالقوة لا بالفعل صاحب
هذا التقسيم .

(٢) المنطق بهذا المعنى هو المنطق العام الذي يشتمل على القواعد الضرورية للفكر التي لا يستطيع
الفهم بدونها أن يفكر تفكيراً دقيقاً محكماً ، بصرف النظر عن اختلاف الموضوعات التي ينتجه
إليها . فالمنطق العام ، أو المنطق الخالص كما يسميه كانت أيضاً ، يختص بصورة الفكر بوجه عام
فحسب ، وكل شيء فيه لا بد أن يكون ثنائياً ، أي سابقاً على كل تجربة ممكنة . فالمنطق العام =

موضوعات بعينها والقوانين التي تخضع لها هذه الموضوعات ، فهي تنقسم بدورها إلى قسمين . إذ أن هذه القوانين إما أن تكون قوانين للطبيعة أو قوانين للحرية . ويسمى العلم الذى يعالج الأولى بالفيزياء والذى يعالج الأخرى بالأخلاق ، وقد يسمى البعض ذلك العلم نظرية الطبيعة ويطلق على هذا اسم نظرية الأخلاق .

لا يمكن المنطق أن يحتوى على جزء تجريبي ، أعنى أنه لا يمكن أن يحتوى على جزء تقوم فيه القوانين العامة والضرورية للفكر على أسس هي نفسها مستمدة من التجربة ؛ وإلا لما كان منطقاً . أى معياراً للفهم أو للعقل يصلح أن يطبق على كل فكر كما ينبغى البرهنة عليه ، وعلى العكس من ذلك يمكن لكل من الحكمة الطبيعية والحكمة الأخلاقية أن تشتمل على جزء تجريبي ، ذلك لأن تلك الحكمة لا بد لها أن تحدد قوانين الطبيعة بوصفها موضوعاً للتجربة ، ولأن على هذه أن تحدد قوانين إرادة الإنسان ، من حيث أنه يفعل بالطبيعة . الأولى بما هي قوانين يحدث كل شيء طبقاً لها ، والثانية بما هي قوانين ينبغى لكل شيء أن يحدث بما يتفق معها ، مع ذكر الظروف التي يتسبب عنها في أغلب الأحيان ألا يتم ذلك .

نستطيع أن نسمى كل فلسفة تقوم على أسس من التجربة فلسفة

= لاشأن له إذن بمحتوى المعرفة الذهنية ، ولا باختلاف موضوعاتها ، وهذا ما يميزه عن المنطق التطبيقي أو منطق الاستخدام الخاص لفهم وهو الذى يمكن أن يعتبر آلة هذا العلم أو ذلك . على أن هناك منطقاً آخر هو المنطق الترنسندنتالى ، أى الذى يختص بإمكان المعرفة أو باستخدامها استخداماً قبلياً ويقصد به العلم الذى يختص بالتصورات التى لها علاقة قبلية بالموضوعات ، لا باعتبار هذه التصورات عيانات حسية أو تهريبية ، بل باعتبارها أفعالاً للفكر الخاص . فهو إذن علم الفهم الخاص والعقل الخاص ، الذى يسمح لنا بأن نفكر فى الموضوعات تفكيراً قبلياً بحثاً ، ويحدد أصل هذه المعرفة العقلية ومداه وقيمتها الموضوعية ، ويختص بقوانين الفهم والعقل من حيث علاقتها قبلية بالموضوعات . (راجع نقد العقل الخاص ، الجزء الثانى ، والمنطق المتالى . ص ٩٤ - ١٠٥ من طبعة المكتبة الفلسفية ، فليكس ديتز - هامبورج) .

مادية ، وكل فلسفة تأخذ نظرياتها عن مبادئ قبلية (٣) فلسفة خالصة (٤) . هذه الأخيرة ، حين تكون صورية فحسب تسمى منطقاً ؛ فإن كانت مقصورة على موضوعات بعضها من موضوعات الفهم ، فتسمى عندئذ بالميتافيزيقا (٥) . على هذا النحو تتكون فكرة ميتافيزيقا مزدوجة ؛

(٣) أضنى كانت بمذهبه القدي على كلمتي «قبل» و «بعدى» معنى جديداً . والدلالة الأصلية للكلمتين ترجع إلى فكرة أرسطو التي تقول إن القبلية والبعدية تنطبقان على علاقة المبدأ بالنتيجة ، والسبب بالمسبب . وأخذ عنه الفلاسفة المدرسون في العصور الوسطى هذا المعنى فكانت المعرفة القبلية هي المعرفة بالسبب أو العلة ، والمعرفة البعدية هي المعرفة بالمسبب أو النتيجة . ومن هنا جاء رأى القديس توماس الأكويني من أننا لا نستطيع أن نعرف الله معرفة قبلية ، أي من جهة السبب . واستمرت هذه الدلالة في الفلسفة الحديثة ، بحيث نجد عند ديكارت وسبينوزا وليبنيتس ، وإن كان الأخير يعنى بالقبل والبعدي المتعارض بين المعرفة العقلية الخالصة وبين المعرفة التجريبية . أما عند «فولف» فمعرفة «حقيقة» ما بطريقة قبلية هو استخراجها من حقائق معروفة سلفاً بواسطة الاستدلال العقل وحده ، ومعرفة ما بطريقة بعدية تكون بواسطة الحواس . والجديد عند كانت في استخدامه لكلمة قبل هو أنه يريد بها نشأة المبادئ والمعارف التي لا تستمد من التجربة . وصورها عن العقل . ويلاحظ أن لامبير Lambert ، وهو أحد الفلاسفة المعاصرين لكانت الذين دارت بينه وبينهم مراسلات حول المشكلات الفلسفية ، قد اقرب كثيراً من هذا المعنى الخاص الذي استخدم به كانت الكلمتين . على أن هذا لا يمنع أن كانت قد اقرب في بعض استعمالاته لكلمة قبل من المعاني التي ذكرناها في مقدمة هذا التعليق ، وذلك حين أراد بالقبل استنباط المعارف بواسطة الفكر وحده ، وضرب لذلك مثلاً بالقضايا والأحكام التحليلية التي هي في رأيه قبلية ، حتى ولو كانت تصوراتها تجريبية .

(٤) كلمة خالصة تفيد بمعناها اللغوي نفسه النقاء من كل عنصر مختلط ، وعند كانت الاستقلال عن التجربة ، والنقاء من كل عناصرها . ويلاحظ أنه يستخدم عادة كلمتي قبل وخالصة بمعنيين مترادفين ، وقد يوردهما في أغلب الأحيان معاً .

(٥) الميتافيزيقا عند كانت هي قبل كل شيء ذلك العلم الذي يتألف على نحو قبلي من التصورات الخالصة . لذلك ينبغي علينا أن نميز تمييزاً واضحاً بينها وبين كل معرفة مستمدة من التجربة . والميتافيزيقا تبر عن حاجة كاملة في العقل البشري . فقد كتب على هذا العقل قدر من نوع خاص يحمله عبء الإجابة عن أسئلة لا يستطيع منها فكاً (راجع السطور الأولى من المقدمة الأولى لعقل الخالصة) . ولكن للميتافيزيقا (وهو يهاجم الميتافيزيقا الدجماطيقية أو المتميزة التي تتجاوز حدود كل تجربة إنسانية ممكنة بمحاولتها الوصول إلى معرفة الأشياء في ذاتها ، مما يجعلها تقع في متناقضات لا نهاية لها) حاولت دائماً أن تشبع هذه الحاجة بطرق وهمية غير مشروعة . والمهمة التي يقوم بها النقد عند كانت هي بيان أنه مأمّن سبيل إلى المعرفة النظرية الحققة إلا بالترام =

متافيزيقا الطبيعة ، ومتافيزيقا الأخلاق . وهكذا يكون الفيزيقا جانبها التجريبي ، بالإضافة إلى الجانب العقلي ، ومثل ذلك الأخلاق ، وإن كان من الممكن هنا أن يسمى الجانب التجريبي خاصة بالأنثروبولوجيا العملية (٦) ، والجانب العقلي باسم الأخلاق .

==حدود التجربة . هناك إذن في مقابل هذه الميتافيزيقا النجماطيقية متافيزيقا أخرى مشروعة وصورية ، لا تتأتى عن الاستخدام المثالي للعقل بل عن الاستخدام الباطن له ، أى تلك التى تحدد بالتصورات الخالصة الموضوعات التى تدخل فى ميدان العيان الحسي^{٦٦} ، أو التى تتحقق بالحرية ولا تطلع إلى الوصول إلى معزة الموضوعات التى تتجاوز حدود التجربة . فهناك موضوعان تتناولهما هذه الميتافيزيقا بالبحث : الطبيعة الجسمية من ناحية ، وإرادة الكائنات العاقلة من ناحية أخرى . على أن كانت قد يتوسع في فهمه لكلمة الميتافيزيقا فيقصد بها كل نظام قبل في البحث يمين شروط المعرفة العقلية الخالصة وحدودها ، أى كل نقد . فالميتافيزيقا بهذا المعنى هى على حد تعبيره نقد النقد . ولا كانت كلمة النقد مستكرر كثيراً في سياق هذا الكتاب فمن الخير أن نورد تعريفه له في المقدمة الأولى لنقد العقل الخالص (على صفحتي ٧ ، ٨ من الطبعة السابقة) : « إنني لا أفهم من هذه الكلمة (أى النقد) نقداً للكذب أو للملأب ، بل نقد ملكة العقل على وجه الإجمال ، بالنظر إلى كل المعارف التى قد يسمى إليها العقل مستقلاً عن كل تجربة ، وبالتالى تقرير إمكان قيام الميتافيزيقا بوجه عام أو عدم إمكانها إلى جالب تحديد مصادرها ومداها وحدودها ، وكل ذلك عن طريق المبادئ » .

(٦) كان كانت كثيراً ما يقوم بتدريس الأنثروبولوجيا في محاضراته الجامعية . وقد قام هو نفسه بنشر محاضراته فيها تحت عنوان « الأنثروبولوجيا من وجهة النظر العملية » (١٧٩٨) كما قام شاركو Starker بنشر سلسلتين من محاضراته التى لم تنشر في هذا الموضوع تحت عنوان « دروس في الأنثروبولوجيا » (١٨٨١) . والأنثروبولوجيا عند كانت هى علم الطبيعة الإنسانية كما تقدمها لنا التجربة وكما تظهر في التاريخ . وهى إما أنثروبولوجيا نظرية أو عملية . أما من حيث كونها معرفة نظرية فهى كثيراً ما تختلط في لفة كانت بعلم النفس التجريبي ، كما كان مفهومها على عهده ، وإن كان ميدانها أوسع من ميدانه وكانت لا تعتمد على الملاحظة الباطنية فحسب بل تصنيف إليها كذلك الملاحظة الخارجية . وأما عن كونها معرفة عملية فهى تدرس الطبيعة الإنسانية في علاقتها ببنائها الرئيسية ، وهى السعادة ، والمهارة ، والحكمة . ومحاضراته في الأنثروبولوجيا كانت مقصورة على هذا النوع العملى الذى يبحث في الملكات الإنسانية من حيث قدرتها على تحقيق سعادة الإنسان وتنمية مهارته العملية عن طريق التربية والتهديب . ووصف الأنثروبولوجيا بالعملية في هذا الموضع يتعلق بالمعنى الضيق لكلمة على ، أى بالتحديد الأخلاق للإرادة (إذ أنها بمعناها الواسع تتعلق بموضوعات أفعال الإنسان بوجه عام) . ويبدو أن مهمة الأنثروبولوجيا العملية هنا هى دراسة الشروط الذاتية والوسائل للتمتددة التى تساعد على أداء الواجب أو تحوّل دونه ..

لقد كسبت الحرف ، والصناعات اليدوية ، والفنون عن طريق تقسيم العمل ، فلم يعد واحد بمفرده يقوم بعمل كل شيء ، بل اقتص كل بعمل معين يختلف في طريقة أدائه عن غيره من الأعمال اختلافاً ملحوظاً ، وذلك لكي يتسنى له أن يصل به إلى أعظم حظ من الكمال وأن يتمه في سهولة ويسر . ونحن يدعى كل إنسان أنه رب ألف صنعة وصنعة ، هنالك تكون الصنائع على حال من القوضى لا مزيد عليها .

ولكن إذا صح أنه لا يخلو من فائدة أن نسأل : إن لم يكن على الفلسفة الخاصة بجميع أقسامها أن تبحث عن رجليها المقتدر ، وإن لم يكن من الخير لصناعة العلم بجميع أحوالها أن يحذر هؤلاء الذين اعتادوا أن يمزجوا ما هو تجريبي بما هو عقلي بما يتفق ومزاج الجمهور على حسب مقادير ونسب مجهولة لهم هم أنفسهم ممن يلقبون أنفسهم بالمفكرين المستقلين وغيرهم ممن يعدون القسم العقلي وحده ويسمون أنفسهم بالمفكرين المتأملين ، أقول أن يحذر هؤلاء وأولئك من أن يقوموا بممارسة عمليتين في وقت واحد ، يختلف كل منهما عن صاحبه في طريقة تناوله اختلافاً بيناً ، ويتطلب كل منهما ممن يقوم به موهبة من نوع خاص ، ولا يؤدي الجمع بينهما في شخص واحد إلا إلى إخراج العاجزين ، إذا صح هذا فإنني أكتفي بأن أتساءل : ألا تتطلب طبيعة العلم التفرقة بعناية بين جزئه العنلي وبين جزئه العقلي وأن نقدم للفزياء (التجريبية) بميتافيزيقا الطبيعة وأن نسبق الأنثروبولوجيا العملية بميتافيزيقا الأخلاق بحيث يتق كلاهما من كل عنصر تجريبي لكي نعرف مقدار ما يستطيع العقل الخالص في كلتا الحالتين أن يحققه ومن أي النتائج يستمد هو نفسه تعليمه القبلي هذا ، يستوى في ذلك أن يقوم بهذه المهمة الأخيرة جميع معلمى الأخلاق (الذين يحملون اسم الفرق) أو أن يقوم بها بعضهم ممن يشعرون أنهم أكفاء له .

ولما كنت أوجه عنايتي هنا إلى حكمة الأخلاق بوجه خاص ،
فإنني أحدد السؤال الذي طرحته من قبل على هذا النحو : أليس من
صواب الرأي أن من أشد الأمور ضرورة إعداد فلسفة أخلاقية
خالصة ، نقية نقاء تاماً من كل ما يمكن أن يكون تجريبياً ومن كل
ما يتصل بعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) بسبب ، ذلك أن ضرورة
وجود مثل هذه الفلسفة أمر يتضح بذاته من الفكرة المعتادة التي لدينا
عن الواجب وعن القوانين الأخلاقية . إن كل إنسان لابد أن يسلم
بأن قانوناً يراد له أن يكون قانوناً أخلاقياً ، أعني قاعدة التزام ، لابد
أن يحمل طابع الضرورة المطلقة ؛ وأن الوصية التي تقول : ينبغي
عليك ألا تكذب - لا يمكن أن تكون صلاحيتها مقصورة على بني
الإنسان وحدهم بحيث لا يكون لغيرهم من الكائنات العاقلة بها
شأن ، وهكذا الأمر مع كل القوانين الأخلاقية الأخرى ؛ وفضلاً عن
هذا فإن قاعدة الإلزام هنا لا ينبغي أن تلتبس في طبيعة الإنسان
ولا في ظروف العالم الذي وضع فيه ، بل إنه لابد من البحث عنها
بطريقة قبلية في تصورات العقل الخالص وحدها ، وإن كل التعاليم
(الأخلاقية) الأخرى التي تقوم على مبادئ التجربة البحثية ، بل
تلك التي تعد بوجه من الوجوه تعاليم عامة ، حيثما ارتكزت على قاعدة
تجريبية ، ولو كان ذلك في أقل أجزائها ، وقد يكون أحد الدوافع التي
دفعت إليها ، نقول إن مثل هذه التعاليم قد نستطيع أن نسميها قاعدة
للسلوك العملي ، ولكننا لن نستطيع بحال من الأحوال أن نطلق عليه
اسم القانون الأخلاقي .

وهكذا تمتاز القوانين الخلقية - بما في ذلك المبادئ التي تقوم
عليها بين كل المعارف العملية - من كل ما سواها مما يشتمل على أي
عنصر تجريبي لا من حيث الجوهر فحسب . بل إن كل فلسفة أخلاقية
تستند استناداً تاماً على الجزء الخالص منها ، وعند تطبيقها على الإنسان
فإنها لا تستعير أقل نصيب من المعرفة به [أي من الأنثروبولوجيا] .

بل تعطيه ، بوصفه كائناً عاقلاً ، قوانين قبلية ، تتطلب بالطبع من خلال التجربة ملكة حكم حادة ، لكي يمكن من ناحية تمييز الحالات التي يستطاع تطبيقها عليها ، ولكي يتيسر من ناحية أخرى أن تجد سبيلها إلى إرادة الإنسان وأن تؤثر الأثر المؤدى إلى ممارستها . ذلك أن الإنسان ، وهو الكائن الذي يتفعل بالكثير من النزعات ، يقوى حقاً على إدراك فكرة عقل عملي خالص ولكنه لا يستطيع بسهولة أن يجعلها تؤثر على مجرى حياته تأثيراً فعالاً .

ولإذن فإن ميتافيزيقا الأخلاق ضرورية ضرورة لا غنى عنها ، لا عن دافع من دوافع التأمل المجرد فحسب يستهدف البحث في مصدر القواعد الأخلاقية الموجودة في عقولنا وجوداً قبلياً ، بل لأن الأخلاق نفسها لا تفتأ تتعرض لألوان من الفساد لا حصر لها ، ما بقيت مفتقرة إلى ذلك المقياس والمعيار الأعلى الذي لابد منه للحكم عليها حكماً صحيحاً . ذلك لأن كل ما ينبغي له أن يكون خيراً من الناحية الأخلاقية لا يكفي فيه أن يكون مطابقاً للقانون الخلقى ، بل لابد له كذلك أن يحدث من أجله ؛ وإلا كان هذا التطابق من قبيل الصدفة وكان تطابقاً فاسداً . ذلك لأن القاعدة غير الأخلاقية قد تتولد عنها من حين إلى آخر أفعال مطابقة للقانون ، ولكنها لا تنتج في أغلب الأحيان غير أفعال متنافية للقانون الخلقى . أما والقانون الخلقى في نقائه وأصالته (وعلى هذين يعول في السلوك العملي) لا يمكن البحث عنه في غير فلسفة نقية خالصة ، فلا بد لهذه الميتافيزيقا أن تسبقه وتتقدم عليه ، وبغيرها لن يقوم لفلسفة أخلاقية وجود ؛ بل إن الفلسفة التي تخلط تلك المبادئ الخالصة بالمبادئ التجريبية لا تستحق أن تسمى فلسفة (ذلك لأن الفلسفة تتميز من المعرفة العقلية الشائنة بأنها تعرض ما تتصوره هذه مختلطاً على هيئة علم مستقل بذاته) ولا تستحق حتى أن تسمى فلسفة أخلاقية ، لأنها بهذا الخلط إنما تفسد نقاء الأخلاق وتعارض مع الهدف الذي تريد هي نفسها تحقيقه .

ولا يحسن أحد أن ما نطالب به هنا قد ذكر من قبل في المقدمة التي وضعها فولف Wolff (٧) الشهير لفلسفته الأخلاقية ، أعنى لما سماه بالحكمة العملية العامة ، وأنا هنا لا نطرق حقلاً جديداً .

ذلك أنه لما كان المقصود منها أن تكون فلسفة عملية عامة فإنها لم تضع الإرادة من أى نوع كانت موضع البحث ، كأن تكون هذه الإرادة على سبيل المثال لإرادة من ذلك النوع الذى يتعين دون أية دوافع تجريبية عن طريق مبادئ قبلية بحثة وهو ما يمكن أن نسميه بالإرادة الخالصة ، بل لقد وضعت فعل الإرادة بوجه عام موضع النظر بما فى ذلك كل الأفعال والشروط التى تصاف إليه بحسب هذا المفهوم العام . وهكذا تختلف [هذه الفلسفة العملية العامة] عن ميتافيزيقا الأخلاق اختلاف المنطق العام عن الفلسفة المتعالية : فالأولى تختص

(٧) كرسيتان فولف ، فيلسوف ورياضى ، أكبر ممثل الفلسفة العقلية الألمانية ، ومن رواد عصر التنوير فى ألمانيا . ولد فى ٢٤-١-١٦٧٩ فى برسلو ، ومات فى ٩-٤-١٧٥٤ فى هاله ، التى تولى تدريس الفلسفة فيها ابتداء من عام ١٧٠٧ . يعد فولف خالق التزعة العقلية فى الفلسفة الألمانية وقد بنى مذهبه على أساس من فلسفة ليبنتس ، التى جعل منها الفلسفة السائدة فى عصره ، وإن كان قد استعان فى بنائه له بأفكار أرسطية ورواقية ومدرسية . يرجع إليه الفضل الأكبر فى وضع أسس اللغة الفلسفية والمصطلح الفلسفى فى اللغة الألمانية ، وكتبه التى وضعها بالألمانية تبدأ غالباً بكلمتى « أفكار عقلية . . » إيماناً منه بسلطان العقل وثقة غير محدودة فى قوته . الفلسفة العملية الشاملة عنده علم موضوعه توجيه الأفعال الحرة وفقاً لقواعد عامة ، يتم بالوسائل والدوافع أكثر من اهتمامه بنهايات الأفعال وأهدافها . ومع أن موضوع هذه الفلسفة العملية هو الأفعال الخلقية بوجه خاص ، فإنها تحدد الأفعال الإنسانية بوجه عام وتميز بينها وفقاً للنظام الطبيعى . فالقانون الأخلاقى يقوم على التزام طبيعى ، أى على التزام يرتكز على جوهر وطبيعة الإنسان والأشياء . فالقانون يسمى قاعدة إذا كنا نلتزم ، على حد تعبيره ، بتحديد أفعالنا وفقاً له :

«Lex dicitur regula, juxta quam actiones nostras determinare obligamur»

ويلاحظ على العموم أن كانت يعتبر فولف أقوى ممثل التزعة العقلية الدجماطيقية ، وأن كل هجومه على الميتافيزيقا موجه إلى فاسفة فولف وأتباعه الذين كانوا منتشرين فى جميع الجامعات الألمانية على وجه التقريب فى عصره .

بأفعال وقواعد الفكر على الإطلاق ، أما الثانية فبالأفعال والقواعد الخاصة بالفكر الخالص وحده ، أعني به ذلك الفكر الذى يمكن أن تعرف الموضوعات من خلاله معرفة قبلية بحتة .

ذلك أن من واجبات ميتافيزيقا الأخلاق أن تتناول بالبحث فكرة ومبادئ إرادة خالصة ممكنة ، لا أن تتناول أفعال وشروط فعل الإرادة الإنسانية بوجه عام ، وهى التى يمكن أن يستقى الجانب الأكبر منها من علم النفس . ولا يهض حجة على ما أؤكد أنه أن الفلسفة العملية العامة تتناول كذلك بالبحث (وإن تكن مخطئة فى ذلك) القوانين الأخلاقية والواجب . ذلك أن أصحاب ذلك العلم يقولون على إخلالهم فى هذه الناحية أيضاً للفكرة التى لديهم عنه ؛ لأنهم لا يميزون الدوافع التى لا يمكن تصورها إلا عن طريق العقل وبطريقة قبلية بحتة ، وهى الدوافع الأخلاقية حقاً ، من تلك الدوافع التجريبية التى يرتفع بها الفهم ، عن طريق المقارنة وحدها بين التجارب ، إلى مستوى التصورات عامة ، بل ينظرون إليها ، بغير أن يلقوا بالـ " إلى الفروق الموجودة بين مصادرها ، على حسب مقاديرها الكبرى أو الصغرى فحسب (وذلك بوصفها جميعاً متشابهة فى النوع ، ويكونون بذلك تصورههم عن الالتزام ، ذلك التصور الذى لا يمكن أن يقال عنه إنه أخلاقى وإن لم يطلب بطبيعته إلا فى فلسفة لا تتعرض لمصدر جميع التصورات العملية الممكنة على الإطلاق بالحكم ولا تقرر شيئاً عما إذا كانت هذه التصورات توجد بطريقة قبلية أو بطريقة بعدية .

ولما كان فى عزمى أن أضع فى يوم من الأيام ميتافيزيقا للأخلاق فإننى أقدم لها بهذا البحث فى أصولها . حقاً إنه لا يوجد ثمة بحث آخر فى أصول ميتافيزيقا الأخلاق إلا نقد العقل العملى الخالص ، على نحو ما كان النقد الذى قدمناه للعقل النظرى الخالص مبحثاً فى أصول

الميتافيزيقا (٨) . غير أن ذلك النقد لا يعادل في ضرورته القصوى هذا النقد الأخير ، ذلك لأن العقل الإنساني في مجال الأخلاق ، حتى عند أقل الناس حفظاً من الفهم ، يمكن أن يصل في سهولة ويسر إلى درجة عالية من الصواب والإسهاب ، بينما هو على العكس من ذلك في الاستعمال النظري الخالص الديالكتيكي (٩) (جليل) بحث : هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنني أطلب بالضرورة من نقد العقل العملي الخالص ، إذا ما أريد له أن يكون نقداً كاملاً ، أن يكون من المستطاع التعبير عن وحدته مع العقل النظري في مبدأ واحد مشترك ، ذلك أنه لا يمكن أن يكون في نهاية المطاف غير عقل واحد بالذات ، لا بد من التمييز فيه بين عقل نظري وآخر عملي عند التطبيق فحسب . وما كان في استطاعتي أن أصل به إلى مثل هذا التمام بغير أن أضيف إليه تأملات أخرى من نوع مختلف عما ذكرته تمام الاختلاف وبغير أن أوقع القارئ في الارتباك . ولكي أتلافى ذلك لجأت إلى تسمية مبحثي تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق بدلاً من تسميته بنقد العقل العملي الخالص .

(٨) ظهر «نقد العقل العملي» في عام ١٧٨٨ ، كما ظهرت «ميتافيزيقا الأخلاق» وبسميها : المبادئ الميتافيزيقية الأولى لنظرية الحق (يناير ١٧٩٧) . والمبادئ الميتافيزيقية الأولى لنظرية الفضيلة (أغسطس ١٧٩٧) .

(٩) يستخدم كانت هنا كلمة الديالكتيكي استخدام الصفات معبراً بها عما قصد إليه في نقد العقل الخالص (باب الديالكتيك المتعالي ، المقدمة) من أن الدالكتيك هو منطق الظاهر ، وأن الديالكتيك المتعالي يوجه خاص موضوعه ذلك الوهم المتضمن في المعرفة التي يخيّل لنا أننا نكتسبها كلما طبقنا التصورات الخالصة على الأشياء في ذاتها أو الموضوعات التي تتجاوز حدود التجربة (كوجود الله ، والحرية ، وخواص النفس ، والعالم) . العقل النظري لا يمكنه أن يتحاشى أو تفرغ في هذا الوهم ومن مآربه البحث عن المطلق ، وإذا كان يسلم بوجود هذه الأفكار Ideen التي تتجاوز ميدان الحس والتجربة ، فإنه لن يستطيع أن يحيط بطبيعتها أو يتوصل إلى أية معرفة يقينية بها . وربما دار في ذهن كانت ، وهو يستخدم هذه الكلمة ، ذلك المعنى الذي قصد إليه أرسطو حين جعل من الديالكتيك (الجدل) ذلك الاستدلال العقلي المتعلق بالأراء الظنية المحتملة ، في مقابل الأناطوطيقا (التحليلات) وموضوعها البرهان أي الاستدلال الذي يبدأ من مقدمات يقينية.

ولما كانت ميتافيزيقا الأخلاق ، بغض النظر عن عنوانها المثير
للفزع ، قادرة من ناحية ثالثة على التمتع بنصيب كبير من الشعبية
والملاءمة للفهم العام ، فقد وجدت من الخير أن أفصل هذا التمهيد
للأصول عنها ، وذلك لكي يتسنى لى فيما بعد أن أضيف ما دق من
مسائلها وما لم يكن بد من التعرض له فيها ، إلى المذاهب والآراء
التي تستعصى على الفهم .

هذا الكتاب فى تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق لا يزيد عن كونه
محاولة لبحث عن المبدأ الأعلى للأخلاق وتثبيت دعائمه ، وهى محاولة
تكنى فى الهدف المقصود منها لأن تكون عملاً متكاملًا يمكن الفصل
بينه وبين كل مبحث آخر فى الأخلاق .

حقاً إن مزاعمى التى أسوقها عن هذه المسألة الرئيسية الهامة التى
لم يقدر لها حتى الآن أن تعالج معالجة مرضية سوف يتكشف صوابها
وتنال حظاً كبيراً من التأيد بفضل تطبيق هذا المبدأ الأخلاقى نفسه
على المذهب كله وبفضل ما فيها من البساطة التى تتجلى فى جميع
أجزائها ، غير أننى وجدت أن من الواجب على أن أتخلى عن هذه
المزىة ، التى قد لا تكون فى حقيقة الأمر إلا تعبيراً عن الأثرة أكثر
من أن تكون دليلاً على النفع العام ؛ ذلك لأن البساطة التى يطبق بها
المبدأ واليسر الذى قد يبدو فيه لا ينهضان دليلاً قوياً على صحته ،
بل لهما قد يوقطان نوعاً من التحيز يمنع المرء من أن يمتحنه امتحاناً
دقيقاً من أجل ذاته ، وبغض النظر عن نتائجه .

لقد اتبعت فى هذا الكتاب منهجاً رأيت أنه أنسب المناهج حين
يسير الإنسان من المعرفة المشتركة إلى تحديد مبدئها الأعلى بطريقة
تحليلية ، وحين يعود فيسير بطريقة تركيبيّة من امتحان هذا المبدأ

ومصادره إلى المعرفة العامة التي سيتم تطبيقه عليها (١١) وهكذا انقسم الكتاب إلى هذه الأقسام :

١ - القسم الأول : الانتقال من المعرفة العقلية المشتركة بالأخلاق إلى المعرفة الفلسفية .

٢ - القسم الثاني : الانتقال من الفلسفة الأخلاقية الشعبية إلى ميتافيزيقا الأخلاق .

٣ - القسم الثالث : الخطوة الأخيرة من ميتافيزيقا الأخلاق إلى نقد العقل العملي الخالص .

(١٠) ينبع كانت في القسمين الأولين المنهج التحليلي ، وفي القسم الثالث والأخير المنهج التركيبي . والفرق بين المنهجين يقوم على أن المنهج التحليلي أو التراجعي يبدأ من الوقائع المعطاة ليستخلص منها الشروط والمبادئ الأساسية ، في حين يبدأ المنهج التركيبي أو التقدمي من الشروط والمبادئ الموجودة في العقل ليستخلص منها الوقائع المعطاة . وقد سار كانت في كتابه نقد العقل الخالص على المنهج التركيبي ، بينما سار في كتابه «مقدمة لكل ميتافيزيقا» يريد أن يصبح علماً . على المنهج التحليلي (المقدمة ٤ ، ٥) . فهو يبدأ في هذا الكتاب الأخير من حقيقة يقينية هي أن الرياضيات الخالصة والفيزياء الخالصة علمان يقينيان ويحاول أن يستخلص من هذه الحقيقة المبادئ والشروط التي تفسر إمكان قيامهما . أما في نقد العقل الخالص فهو يبدأ من مبادئ قليلة موجودة في العقل ، تعتبر الشروط التي لا غنى عنها لكي نمارس ملكة المعرفة وظيفتها ، ولكي يستخلص منها إمكان وجود علوم مثل الرياضيات والفيزياء الخالصة . وعلى هذا الأساس يعد المنهج التحليلي أكثر سهولة وأعم استخداماً ، ولكنه أقل من المنهج التركيبي دقة وإحكاماً ، إذ أنه يستند إلى واقعة يفترض صحتها سلفاً بدون أن يثبت منها ، أما المنهج التركيبي فهو أصعب تناولاً ولكنه أكثر إقناعاً ، إذ أنه يبدأ من الأصل الذي تصدر عنه المعرفة ليبين كيف أن فعل التفكير نفسه من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى العلم . أما فيما يتعلق بالأخلاق فإن المنهج التحليلي يبدأ من الوجدان المشترك بين الناس ، مفترضاً حقيقته ، ليستخلص منه المبادئ والشروط العليا التي تحكمه من إصدار أحكامه على أنواع السلوك المختلفة ، فيصل بذلك إلى فكرة الأمر الأخلاقي المطلق والاستقلال الذاتي بالإرادة والحرية . أما المنهج التركيبي فهو يبدأ من فكرة العقل العملي ومن فكرة الحرية التي تعبر عنه أصلح تعبير ، لكي يفسر إمكان قيام الأمر الأخلاقي المطلق ويدل على إثبات صلاحية الوجدان المشترك لأن يكون نقطة البداية للأحكام الأخلاقية .

القسم الأول

الانتقال من المعرفة العقلية المشتركة بالأخلاق إلى المعرفة الفلسفية

الانتقال من المعرفة العقلية المشتركة بالأخلاق إلى المعرفة الفلسفية

من بين الأمور التي يمكن تصورها في هذا العالم ، أو خارجه ، لا يوجد شيء يمكن عده خيراً على وجه الإطلاق ودون قيد ، اللهم إلا شيء واحد هو : الإرادة الخيرة .

فالفهم ، والذكاء ، وملكة الحكم ^(١١) وما سواها من مواهب العقل ، أيّا كان الاسم الذي تسمى به ، أو الشجاعة والتصميم والإصرار على الهدف بوصفها من خصائص المزاج هي كلها بلا ريب خصائص خيرة خليفة بأن يطمح إليها الإنسان ، غير أن هذه الهبات الطبيعية قد تكون سيئة بالغلة السوء والضرر إذا لم تكن الإرادة التي عليها أن تستخدمها والتي يطلق على أخص خواصها من أجل هذا السبب اسم الطبع ^(١٢) [أو الخلق] - إرادة خيرة . ومثل هذا القول ينطبق على هبات

(١١) يقصد كانت بالفهم Verstand هنا تلك القدرة على إدراك التصورات والقواعد التي تسمح بتفسير الظواهر والأشياء وإضفاء طابع الوحدة عليها ، أو التي تسمح للإنسان بأن يلائم بين سلوكه وبين غاياته وأهدافه العملية . ويؤثر المترجم الفرنسي فكثور دلبوس أن يترجم كلمة Wits (ذكاء - فطنة) بالقدرة على إدراك أوجه التشابه في الأشياء ، وأن يترجم ملكة الحكم Urteilkraft بملكة تمييز الخاص للحكم عليه ، مستنداً في ذلك إلى دروس كانت في الميتافيزيقا التي قام بوليتس Politics بطبعها (ص ١٦١-١٦٥) وكتبه الأثر وبولوجيان وجهة النظر العملية ٤٠ ، ٤٢ - من طبعة شاركة السابقة الذكر .

(١٢) بينما يعبر المزاج عما تصنعه الطبيعة بالإنسان ، وعن استعداداته المرتبطة بمآلاته العضوية العامة ، نجد أن الطبع يدل على ما يصنعه الإنسان بنفسه . فالطبع أو الخلق في رأي كانت هو تلك الخاصية التي تتميز بها الإرادة وتجعل الشخص يرتبط بمبادئ أخلاقية محددة شرعها له عقله . قد تكون هذه المبادئ سيئة أو فاسدة ، ولكن هذا لا يمنع أن الإنسان يتحدد بطبعه حين يخضع أفعاله لمبادئه ومسلمات كلياته ثابتة ، بدلاً من إخضاعها للواقع حسنة جزئية .

الحظ . فالقوة ، والغنى ، والشرف ، بل الصبحة نفسها والهناء والرضا عن الحال ، مما درجنا على تسميته بالسعادة ، قد يتولد عنها الاعتزاز بالنفس الذى قد ينحرف فى أغلب الأحيان فيصير غروراً واختيالاً ، هذا إن لم تكن ثمة إرادة خيرة تصلح من أثرها على الوجدان وتوجهها نحو غايات وأهداف عامة وتصصح مبدأ السلوك كله ؛ وما بنا حاجة إلى القول بأن الشاهد العاقل غير المتحيز لا يمكن بأية حال أن ترضى نفسه بروية كائن يتقلب فى أعطاف النعم وقد تعطل عن كل إرادة نقية خيرة . وهكذا يبدو أن الإرادة الخيرة هى الشرط الذى لاغنى عنه لكي يكون الإنسان خليقاً بالسعادة (١٣) .

هناك بعض الخصائص التى تسند هذه الإرادة الخيرة وقد تساعد على تيسير عملها مساعدة فعالة ، ولكنها مع ذلك لا تحتوى فى ذاتها على أية قيمة مطلقة ، بل تفترض دائماً وجود إرادة أخرى طيبة (سابقة عليها) مما يحد من التقدير العالى الذى نحمله لها بحق فى أنفسنا ويجعل من المتعذر علينا أن ننظر إليها نظرتنا إلى إرادة خيرة مطلقة . فالاعتدال فى العواطف والانفعالات ، والسيطرة على النفس ، والمقدرة على التذبر المتزن ليست خيرة من كثير من الوجوه فحسب ، بل لأنها تكون فيما يبدو جزءاً من القيمة الباطنة (أو الذاتية) للشخص ؛ غير أنه ينقصها الكثير لكي نعدّها خيرة دون تحفظ (وإن كان الأقلمون قد أثنوا عليها ثناء لا مزيد عليه) . ذلك لأنها إذا لم تستند إلى المبادئ التى تقدم عليها الإرادة الطيبة فقد يستفحل شرها ، وإن دم الشرير

(١٣) أى لكي يكون فاضلاً . فكانت بمدّ القضية بأنها هى ذلك الشيء الذى يجعلنا جديرين بالسعادة ويلاحظ أن هذا التعريف لا صلة له بنظريات الله التى ترى فى البحث عن السعادة الدائمة الهدف الأسمى لكل نشاط إنسانى . والواقع أن هذا التعريف مرحلة انتقال من مذهبه فى الأخلاق إلى مذهبه فى الخير الأسمى . فإذا كانت القضية ، كما يقول فى نقد العقل العملى ، هى الخير الأعلى das oberste Gut (باعتبارها موضوع ملكة الاشتهاه عند الكائنات العاقلة المتناهية ؛ أى عند نبي الإنسان) فإن الجمع بين القضية والسعادة هو الخير الأسمى das höchste gut والخير الكامل الآتم .

البارد لا يجعله أشد خطورة فحسب ، بل إنه ليزيد مباشرة من بشاعته في أعيننا أكثر مما كنا سنحكم لو أنه تجرد عنها .

إن الإرادة الخيرة لا تكون خيرة بما تحدثه من أثر أو تحرزه من نجاح ، لا ولا بصلاحياتها للوصول إلى هذا الهدف أو ذاك ، بل إنها تكون كذلك عن طريق فعل الإرادة وحده ؛ أعني أنها خيرة في ذاتها وأنها ، إذا نظر إليها في ذاتها فلا بد لنا - بلاوجه للمقارنة - أن نقدرها تقديراً يرتفع بها درجات عن كل مامن شأنه أن يتحقق بوساطتها لمصلحة ميل من الميول أياً كان ، لا بل لمصلحة كل الميول مجتمعة . وإذا ما شاءت نعمة الأقدار أو تقتير طبيعة تتسم بصفات الحموات أن تسلب هذه الإرادة كل قدرة على تحقيق أهدافها ؛ وإذا ما عجزت برغم أشق الجهود التي تبذلها عن إدراك أى شيء ، ولم يبق إلا الإرادة الخيرة وحدها (لأأريد بهذا بالطبع أن تبقى مجرد رغبة فحسب ، بل أقصد أن تكون حشداً لجميع الوسائل الممكنة في طاقتها) فسوف تلمع بذاتها لمعان الجوهرة ، مثل شيء يحتفظ في نفسه بكل قيمته . فلا المنفعة تستطيع أن تضيف إلى هذه القيمة شيئاً ، ولا العقم يمكنه أن ينقص منها في شيء . ولن تزيد المنفعة على أن تكون التغليفية التي تيسر تداول الجوهرة بين الناس ، أو تلفت إليها أنظار من لم يعرفوها بعد معرفة كافية ، لا لكي توصى بها العارفين أو تحدد قيمة ثمنها .

في هذه الفكرة وحدها عن القيمة المطلقة للإرادة ، ودون أن نحسب حساب المنفعة في تقديرنا لها ، أقول إن في هذه الفكرة نوعاً من الغرابة يثير بالضرورة وبالرغم عن التقابل التام بينها وبين الحس المشترك ، لوناً من الشبهة التي قد تدعو إلى الظن بأنها لا تركز إلا على وهم متعال ، وأن الطبيعة ربما أسمى فهم قصدها من جعل العقل حاكماً على الإرادة . من أجل هذا نريد أن نفحص هذه الفكرة من وجهة النظر هذه .

نحن نسلّم ، عند النظر إلى التكوين الطبيعي لكائن عضوى ،

أعنى لكائن أعد للحياة ، بمبدأ أسامى مؤداه أنه ما من عضو فيه جعل للوفاء بغاية من الغايات إلا وكان أنسب الأعضاء لتحقيق هذه الغاية وأكثرها ملاءمة لها . فلو كان الهدف الأساسي الذي تقصد إليه الطبيعة من كائن ذى عقل وذى إرادة أن توفر له البقاء والهناء وبالجملة السعادة لكانت قد أساءت الاختيار إذ جعلت عقل هذا المخلوق أداة لتنفيذ غرضها . ذلك لأن جميع الأعمال التي ينبغي على هذا الكائن الحي أن يؤديها لتحقيق هذا الغرض وكذلك قاعدة سلوكه بتأثيرها كانت ترسمها له غريزته على وجه أدق ، وذلك الغرض كان سيتحقق بطريقة أضمن مما كان يحجز عنه العقل لو أنه حاول ذلك ؛ ولو أن هذا المخلوق وهب العقل لما نفعه في شيء إلا في نسج تأملات تدور حول الاستعدادات الطبيعية التي وفقه الحظ إليها ، والإعجاب بها وتهنئة نفسه بما رزق منها والتعبير عن شكره لليلة التي أنعمت عليه بها ؛ لا في إخضاع ملكة الاشتاء والرغبة لديه لتلك القيادة الضعيفة المضللة والانحراف بالطبيعة عن قصدها وغايتها ؛ وبالجملة فإنها تكون قد اتخذت الحيلة لمنع العقل من أن يسير في طريق الاستخدام العملي أو يتجاسر فيحاول ، ببصيرته الكليية ، أن يضع خطة السعادة والوسائل المؤدية إليها ولعهدت بهما جميعاً إلى الغريزة وحدها .

والواقع أننا نجد أنه كلما انصرف العقل المستنير إلى تحصيل المتعة في الحياة والسعادة ، ابتعد الإنسان عن الرضا الحقيقي . وهذا هو السبب في أن كثيراً من الناس ، وبالأخص أولئك الذين حصلوا أكبر قدر من التجربة في ممارسة العقل — هذا إذا توافر لديهم من الإخلاص ما يجعلهم يعرفون بذلك — يتولد لديهم قدر معين من الميزولوجيا ^(١٤) ، أعنى من كراهية العقل . ذلك لأنهم بعد أن يحسبوا

(١٤) اصطلاح أفلاطوني (راجع محاورات فائون ، ٥٨٩ : ٥٩٠) قال (أي سقراط) فلنحرص على ألا نصبح أعداء للبرهان Mimologon كما أصبح غيرنا أعداء للإنسان . واستطرد يقول : «لذا أنه من نفس الحظ الذي لا يبادل في نماسته شيء أن يصبح الإنسان عدواً للبرهان . فالخزان عدواة البرهان تنشأ عن نفس الأصل الذي تنشأ عنه عدواة الإنسان .. البتة » أخذه كانت بنصه .

حساب كل المزايا التي حصلوها ، لا أقول من وراء اكتشاف كل فنون الترف الشائع ، بل كذلك من العلوم نفسها (التي تبدو لهم في نهاية المطاف وكأنها ترف ذهني) يجدون في حقيقة الأمر أنهم إنما حملوا أنفسهم من التعب والشقاء أضعاف ما جنوه من السعادة ، وأنهم يشعرون نحو هذه الفئة الغالبة من الناس ، التي تسلم قيادها إلى الغريزة الطبيعية وحدها ولا تسمح للعقل بأن يؤثر تأثيراً كبيراً على ما تأتي وما تدع من أفعال ، بلون من الحسد يزيد بكثير عما تضره لها من تحقير . وهكذا ينبغي علينا أن نعرف بأن حكم أولئك الذين يكفون من غلواء المدائح التي تمجد المزايا التي يتعين على العقل أن يحصلها لنا فيما يتعلق بالسعادة والرضا في الحياة ، لا بل يضعون من شأنها حتى تصير أقل من لا شيء ، لا يصلحون في ذلك عن طبع ساخط بالناية التي تحكم الكون ، بل إن هذا الحكم الذي يذهبون إليه إنما يقوم في حقيقته على فكرة أن الغاية من وجودهم أشد اختلافاً وأسمى نبلاً ، وأن العقل إنما يهدف في الحقيقة إلى هذه الغاية خاصة لا إلى تحقيق السعادة ، وأن على الإنسان بالتالي أن يخضع في معظم الأحيان مآربه الشخصية لهذه الغاية بوصفها الشرط الأسمى (١٥) .

ولما كان العقل لا يصلح صلاحية كافية لقيادة الإرادة قيادة رشيدة إلى ما تسعى إليه من موضوعات وإلى إرضاء جميع حاجاتنا (التي يعمل هو نفسه على الإكثار منها) وكانت الغريزة الطبيعية المقطورة أقدر منه على تحقيق هذا الغرض ، ولما كنا قد أوتينا العقل ملكة عملية ، أعنى ملكة عليها أن تؤثر أثرها على الإرادة : فإن مصيره الحق ينبغي أن يتجه إلى بعث إرادة خيرة فينا لا تكون وسيلة لتحقيق غاية من الغايات بل تكون إرادة خيرة في ذاتها . من أجل هذا كان وجود العقل أمراً تقتضيه الضرورة المطلقة ، بينما سارت الطبيعة في كل مجال

(١٥) أي أن العقل يمتلئ الغاية منه إذا جعل وظيفته تأمين السعادة للإنسان ، وهذا يثبت أن لن له وظيفة أخرى تهدف إلى تحقيق غاية أسمى .

وزعت فيه استعداداتها الفطرية وفق الغايات التي تسعى إلى تحقيقها .
 قد لا تكون هذه الإرادة هي الخير الأوحد ولا الخير كله ؛ ولكن
 ينبغي أن تكون بالضرورة الخير الأسمى والشرط الذي يتوقف عليه
 كل خير آخر ، بما في ذلك النزوع إلى السعادة . في هذه الحالة يكون
 مما يتفق مع الحكمة التي تتجلى في الطبيعة ما نستطيع أن نلاحظه من
 أن ثقافة العقل ، التي لاغنى عنها لتحقيق الغاية الأولى المطلقة ،
 تحد من وجوه كثيرة من تحقيق الغاية الثانية ، المشروطة دائماً ، ألا
 وهي السعادة ، في هذه الحياة على الأقل ، بل لقد ينتهي بها الأمر إلى
 أن تحيلها إلى لاشيء . والطبيعة في هذا لا تسير سيرها دون غاية ،
 ذلك لأن العقل الذي يعرف أن هدفه العمل الأسمى هو إقامة إرادة
 خيرة ، إنما يحس عند بلوغ هذا الهدف بنوع من الرضا الذي يناسب
 طبيعته ، وهو الرضا الذي ينبع عن تحقيق غرض لا يعينه إلا العقل
 نفسه ، وإن ارتبط ذلك بشيء من الضرر الذي يلحق أغراض النوازع
 النفسية .

ومن أجل أن نتناول تصور الإرادة الخيرة الجديرة في حد ذاتها
 بأسمى درجة من التقدير ، والخيرة بغض النظر عن أى هدف أو غاية
 تناولاً وإفياً ، على نحو ما نجد كامناً في الفهم الطبيعي السليم ، لا يحتاج
 إلى أن يعلم بل إلى أن يبصر به تبصيراً هيناً ، هذا التصور الذي يحتل
 في تقديرنا للقيمة الكاملة لأفعالنا أرفع مكان دائماً والذي يكون الشرط
 الذي لاغنى عنه لكل ماعداه ، أقول إنما قبل أن نتناوله تناولاً وافياً سنفحص
 تصور الواجب الذي ينطوي على تصور لإرادة خيرة وإن اقترن هذا
 بتحديدات وعوائق ذاتية معينة ، نخطئ كثيراً إن قلنا إنها تحجبه
 أو تشوه منه ، إذ أنها تتيح له في الحقيقة عن طريق المضاهاة (بينه
 وبينها) أن يكشف عن نفسه ويتجلى في تمام روعته وصفاته (١٦) .

(١٦) لا يمكن القول بأن الإرادة تكون بالضرورة إرادة طيبة عند الكائنات العاقلة المتناهية
 (بنى الإنسان) ، أى عند كائنات يوجد لديها العقل جنباً إلى جنب مع الحساسة .
 =

أدع هنا جانباً كل أفعال السلوك التي عرف عنها أنها منافية للواجب وإن جاز اعتبارها من وجهة النظر هذه أو تلك أفعالاً نافعة ؛ ذلك لأننا لا نملك على الإطلاق أن نسأل إن كانت قد صدرت عن شعور بالواجب ، مادامت تخالفه مخالفة صريحة . كذلك أدع جانباً الأفعال التي تطابق الواجب مطابقة حقة ولكن لا يشعر الناس نحوها بأى ميل مباشر وإن كانوا يقبلون مع ذلك على ممارستها مدفوعين بميل آخر . ذلك أن من السهل علينا في هذه الحالة أن نتبين إن كانت الأفعال المطابقة للواجب قد تمت عن شعور بالواجب أو عن حرص أنانى على المصلحة . ولكن سيصعب علينا كثيراً أن نلاحظ هذا الفارق حين يكون الفعل مطابقاً للواجب وحين يميل الشخص إليه إلى جانب ذلك ميلاً مباشراً (١٧) مثال ذلك أنه مما يتفق مع الواجب ألا يرفع التاجر من السعر على عميله غير المجرب ، وإن التاجر الفطن ليتحاشى ذلك بالفعل حيناً راج سوق البيع والشراء ، بل إنه ليحافظ على سعر ثابت عام للجميع حتى يستطيع الطفل أن يشتري لديه بنفس الأسعار التي يشتري بها أى إنسان آخر . وإذن فالإنسان هنا يعامل بأمانة ؛ غير أن هذه المعاملة الآمنة لا تكفى على الإطلاق لكي نجعلنا نذهب إلى الاعتقاد بأن التاجر قد صدر في مسلكه هذا عن إيمان بالواجب وبمبادئ الأمانة ؛ إن مصلحته قد اقتضت ذلك ؛ ولا يستطيع الإنسان في هذا المقام أن يفترض أنه كان يحمل في نفسه ميلاً مباشراً نحو عملائه ، بحيث جعلته هذه العاطفة التي يحس بها نحوهم لا يفضل واحداً منهم على

= فليس ثمة تأثير مباشر من العقل على الحساسة ، وقد كرس كانت لبيان العلاقة بينهما فصلاً من أصعب فصول « نقد العقل الخالص » (راجع القسم الثانى فى باب التحليل الترنسندنتالى ، تحت عنوان امتناط تصورات الفهم الخالصة) وإن لم يوفق باعترافه كل التوفيق فى توضيح غرضه منها . ومن الأخير لكل تحليل للإرادة الطيبة أن يحسب حساب العقبات التى تلاقىها الإرادة من جانب التزعات والدوافع الحسية .

(١٧) المعيار الوحيد لأخلاقية الأفعال عند كانت هو أن تكون الدوافع إليه مطابقة لفكرة الواجب مطابقة باطنة .

الآخر في السعر . وإذن فلم يصدر هذا السلوك لا عن واجب ولا عن ميل مباشر ، بل كان الباعث عليه هو المصلحة الذاتية وحدها .

وعلى العكس من ذلك فإن محافظة الإنسان على حياته واجب ، وهي بالإضافة إلى هذا أمر يشعر كل واحد منا نحوه بميل مباشر . بيد أن الحرص القلق الذي يخالغ معظم الناس على حياتهم لا ينطوي على قيمة ذاتية ، والمسلمة التي يقوم عليها لا تحتوى على أى مضمون أخلاقي . لأنهم يحافظون حقاً على حياتهم بما يتفق مع الواجب ، ولكنهم لا يفعلون ذلك عن شعور بالواجب . وعلى العكس من ذلك حين تسلب المتغصات والسخط اليائس كل طعم للحياة ؛ وحين يحس التبعس ذو النفس القوية بالغضب على القدر الذي قسم له أكثر من إحساسه بالهزيمة أو الهوان ، فيتمنى لنفسه الموت ويحافظ مع ذلك على الحياة دين أن يحبها ، لا عن ميل أو جزع : عندئذ تكون مسلمته ذات مضمون أخلاقي .

الإحسان ، حيثما استطاع الإنسان ، واجب ، وهناك بعض النفوس التي بلغ بها العطف مبلغاً يجعلها تجد المتعة الباطنة في إشاعة السرور حولها واللذة في رضا الغير ، طالما كان فعلاً من أفعالها ، دون أن يدفعها إلى ذلك دافع من غرور أو أثرة . غير أنني أزعج أن مثل هذا الفعل ، مع مطابقته للواجب واستحقاقه للثناء ، لا ينطوي على قيمة أخلاقية حقيقية ، بل يوافق ميولاً أخرى ويلازمها ، مثال ذلك الميل إلى الشرف الذي إذا أسعده الحظ فصادف ما يتفق في الواقع مع المصلحة العامة ومع الواجب ومع ما يكون بالتالي مجلبة للشرف ، فقد استحق الثناء والتشجيع وإن لم يستحق الاحترام والتقدير ؛ ذلك أن المسلمة ينقصها المضمون الأخلاقي ، أعني أن تؤدي هذه الأفعال لا عن ميل بل عن شعور بالواجب . فإذا فرضنا أن وجدنا صديق بنى الإنسان هذا لفته سحب الهموم الذاتية التي تقضى على كل مشاركة وجدانية في أقدار الآخرين ، وأنه لا يزال قادراً على تقديم

الحزير لغيره من المعذنين ، وأنه قد شغل بشقائه الشخصى فلم بعد شقاء الآخرين يحرك فيه جارحة ، وأنه على هذه الحال التى لا يؤثر عليه فيها ميل يستطيع أن يزرع نفسه من هذا الجمود المميت وأن يؤدى الفعل عن شعور بالواجب فحسب ، مجرداً عن كل ميل ، عندئذ فقط تكون لهذا الفعل قيمته الأخلاقية الأصيلة . بل إننى أزيد على هذا فأقول لو أن الطبيعة وضعت فى قلب هذا الإنسان أو ذاك قليلاً من المشاركة الوجدانية ، ولو كان (وهو الإنسان الأمين) بارد المزاج عديم الاكتراث لآلام غيره من الناس ، ربما لأنه هو نفسه قد رزق من الصبر والعزم والثبات ما يواجه به آلامه وما يجعله يفترض وجودها عند غيره من الناس أو على مطالبته بأن يكون لديه مثلها ، أقول إذا شاءت الطبيعة ألا تجعل مثل هذا الإنسان (الذى لن يكون أسوأ لإنتاجها) صديقاً محباً للبشر ، فهل يعدم مثل هذا الإنسان أن يجد فى نفسه المصدر الذى يجعله يعطى نفسه قيمة أعلى بكثير من القيمة التى يمكن أن تكون لمزاج خيّر بطبيعته؟ بل ! إن القيمة التى نخلعها على الشخصية (الطبع) ، وهى القيمة الأخلاقية التى لا يضارعاها فى سموها قيمة أخرى ، تظهر على وجه الخصوص فى هذا المجال ، أعنى أن يحسن الإنسان لا عن ميل بل عن شعور بالواجب.

إن تأمين الإنسان لسعادته الذاتية واجب (على الأقل بطريق غير مباشر) ؛ ذلك لأن عدم رضا المرء عن حاله ، وتراحم الهموم العديدة عليه ، ومعيشته وسط حاجات لم يتم إشباعها قد تكون إغراء قوياً له على أن يدوس على واجباته . ولكننا حتى لو صرفنا النظر فى هذا المقام عن فكرة الواجب ، فسنجد أن الناس جميعاً يتملكهم نزوع باطن بالغ القوة نحو السعادة ، ذلك لأن جميع النزعات تتحد فى هذه الفكرة بالذات [أى فكرة السعادة] وحدة كلية . غير أن القاعدة التى توصى بالسعادة تكون فى أغلب الأحيان بحيث تلحق ضرراً كبيراً ببعض الميول ، وبحيث لا يستطيع الإنسان أن يكون لنفسه تصوراً

محددًا ومؤكداً عن المجموع الذى يتألف من إشباع هذه الميول وهو ما يطلق عليه اسم السعادة ؛ ولهذا فليس من العجيب فى شيء أن نجد ميلاً فريداً محدداً بالإضافة إلى ما يعد به الوقت الذى ينتظر أن يتم إشباعه فيه ، يقع تحت سيطرة فكرة مذبذبة ، وأن نجد امرأة ذواقاً على سبيل المثال ، يقبل بمحض اختياره على الاستمتاع بطعام يستطعمه كما يختار الألم الذى سترتب عليه من ورائه ، لأنه فى حسابه هنا على الأقل لم يشأ أن يضيع على نفسه متعة اللحظة الراهنة انتظاراً لأمل ربما يكون خاطئاً عن السعادة التى تكمن فى الصحة. ولكن إذا كان الميل العام للسعادة فى هذه الحالة أيضاً لم يحدد لإرادة إذا كانت الصحة لم تبلغ من الأهمية فى اعتباره مبلغاً يجعله يدخلها بالضرورة فى حسابه ، فسيبقى فى هذه الحالة ، كما فى كل حالة سواها ، قانون يأمره بالعمل على تحصيل سعادته ، لا عن ميل ، بل بل عن إحساس بالواجب ، وها هنا فحسب تكون لمسلكه قيمة أخلاقية حقة .

بهذا المعنى ينبغي علينا بلا نزاع أن نفهم مواضع الكتاب المقدس التى وصى الإنسان فيها بمحبة جاره ، حتى لو كان هذا الجار عدواً لنا . ذلك لأن الحب بوصفه ميلاً لا يمكن أن يوصى به ، أما الإحساس عن إحساس بالواجب المحض ، حين لا يكون ثمة ميل على الإطلاق يدفعنا إلى الإقدام عليه ، لا بل حين يصدنا عنه نفور طبيعى غلاب ، إنما هو حب عملى لا حب انفعالى باثولوجى (١٨) يقوم على الإرادة لا على نوازع الحساسية ، ويستند على مبادئ السلوك لا على مشاركة عاطفية مفرطة ، ذلك الحب وحده هو الذى يمكن أن يوصى به (١٩) .

(١٨) يقصد كانت « بالباثولوجى » ما يعتمد على الجزء السلبى المتلقى من طبيعة الإنسان ، أعنى على الحساسية ويقصد « بالعملى » ما يعتمد على التفاعلية الحرة للعقل .

(١٩) الحب أمر يتصل بالعاطفة ، لا بالإرادة ، ولا يمكن أن أحب لأننى أريد الحب ، وأقل من ذلك أن أحب لأن من واجب أن أفعل ذلك (إذ أننى لا يمكن أن أكره على الحب) ، ويرتب على ذلك أن الواجب الذى يفرض الحب أمر يتأتى مع العقل . ولكن الإحسان *amor benevolentiae* =

القضية الثانية تقول : الفعل الذى يتم عن إحساس بالواجب لا يستمد قيمته الأخلاقية من الهدف الذى يرمى بلوغه من ورائه ، بل من المسلمة التى تقرر القيام به وفقاً لها ، فهى إذن لا تتوقف على واقعية موضوع الفعل ، بل تعتمد فحسب على مبدأ الإرادة الذى حدث الفعل بمقتضاه ، بصرف النظر عن كل موضوعات الاشتباه. ويتضح مما تقدم أن الأهداف التى يمكن أن تكون لدينا عند القيام بأفعالنا والآثار التى تنجم عنها ، بوصفها غايات ودوافع محركة للإرادة ، لا تستطيع أن تعطى هذه الأفعال أية قيمة مطلقة أو قيمة أخلاقية . أين يمكن إذن أن توجد هذه القيمة ، إن لم توجد فى الإرادة من حيث علاقتها بالآثار المرجو من وراء تلك الأفعال ؟ إن هذه القيمة لا يمكن أن توجد إلا فى مبدأ الإرادة بغض النظر عن الغايات التى قد تتحقق عن طريق مثل ذلك الفعل ؛ ذلك لأن الإرادة تقع موضعاً وسطاً بين مبدأها القبلى ، وهو شكلى ، وبين البواعث البعلدية الدافعة إليه ، وهى مادية ، وكأنها تقع على مفرق الطرق ، ولما كان من اللازم أن تتحدد عن طريق شيء ما ، فلا بد لها أن تتحدد عن طريق المبدأ الشكلى للإرادة بوجه عام ، حينما يحدث فعل عن واجب ، إذ يكون قد نزع عنه كل مبدأ مادية .

أما القضية الثالثة ، وهى بمثابة النتيجة المترتبة على القضيتين السالفتين ، فاستطيع أن أعبر عنها على النحو التالى : الواجب هو ضرورة القيام بفعل عن احترام للقانون . حقاً إننى قد أجد لدى ميلا

== يمكن ، باعتباره فعلاً من أفعال السلوك ، أن يخضع لقانون الواجب . فإذا قيل : ينبغي عليك أن تحب جارك كما تحب نفسك ، فليس معنى ذلك أنه ينبغي عليك أن تحب مباشرة (فى المحل الأول) ، وأن عليك عن طريق هذا الحب أن تفعل الخير (فى المحل الثانى) ، بل معناه : قدّم الخير لـ جارك ، وسبيل هذا الفعل الخيرى فى نفسك حب الناس (بحيث يصبح استعداداً يجعلك تميل إلى فعل الخير بوجه عام) . عن ميتافيزيقا الأخلاق — المبادئ الميتافيزيقية الأولى لنظرية الفضيلة ، المقدمة ١٢ — طبعة فورلندر K. Vorländer ، ص ٢٤٤ — ٢٤٥ المكتبة الفلسفية — هامبورج .

للموضوع ، بوصفه أثراً من آثار الفعل الذى أنوى الإقدام عليه ، ولكننى لن أحمل له احتراماً ، والسبب فى ذلك أنه مجرد أثر للإرادة وليس نشاطاً فعالاً تقوم به . وبالمثل لا أستطيع أن أحمل للميل بوجه عام ، سواء أكان صادراً عنى أم عن غيرى ، أى احترام ، وقصارى جهدى أن أحجبه فى الحالة الأولى ، بل قد أحبه فى الحالة الثانية ، أعنى أننى قد أعدته مما يعزز مصلحتى الخاصة . إن ما يرتبط بإرادتى كمبدأ لها فحسب ، لا كأثر من آثارها أبداً ، لا يخدم ميلى بل يسيطر عليه ، أو يستبعد على الأقل من حسابها [أى الإرادة] عند الاختيار ، وإذن فالقانون المجرد فى ذاته هو وحده الذى يمكن أن يكون موضوعاً للاحترام ، وبالتالي أمراً أخلاقياً . فإذا كان على فعل من الأفعال ثم يباعث من الواجب أن يستبعد كل أثر للميل ومعه كل موضوع من موضوعات الإرادة فسوف لا يبقى شيء مما يمكن أن يحدد الإرادة إلا أن يكون من الناحية الموضوعية هو القانون ، ومن الناحية الذاتية الاحترام الخالص لهذا القانون العملى ، وبالتالي لن يبقى إلا المسلمة (٢٠) التى تأمرنى باتباع مثل هذا القانون ، حتى لو أدى ذلك إلى التخلّى عن جميع التزعات والميول التى أحملها فى نفسى .

وهكذا فإن القيمة الأخلاقية للفعل لا تكمن فى الأثر الذى ينتظر من ورائه ، ولا فى أى مبدأ من مبادئ الفعل يحتاج إلى استعارة

(٥) المسلمة هى المبدأ الدائق لفعل الإرادة؛ أما المبدأ الموضوعى (أعنى ذلك المبدأ الذى يمكن أن يصلح من الناحية الذاتية أيضاً مبدأً عملياً لكل الكائنات العاقلة لوتيسر للعقل أن يسيطر السيطرة الكاملة على ملكة الشهوة) فهو القانون العملى (٢٠) .

(٢٠) المسلمة هى المبدأ الدائق للفعل ، الذى يجعل منه الذات نفسها قاعدة لسلوكلها (أى الذى يبيّن كيف تريد أن تفعل) أما مبدأ الواجب فهو على العكس من ذلك ما يأمرها به العقل على نحو مطلق ، وبالتالي على نحو موضوعى (وبين كيف ينبغي عليها أن تفعل) . وإذن فالمبدأ الأعلى للمذهب الأخلاقى هو كما يلى : راع فى فعلك أن يكون مطابقاً لمسلمة تصالح فى نفس الوقت لأن تكون قانوناً عاماً — وكل مسلمة ليست كفتناً لذلك فهى متنافية للأخلاق : (راجع متناقضات الأخلاق — نظرية الحق — المقدمة ، ٤) .

الباعث عليه من هذا الأثر المنتظر . ذلك لأن جميع هذه الآثار المترتبة على الفعل (مثل رضا الإنسان عن حاله ، بل والعمل على إسعاد الغير) يمكن أيضاً أن تنتج عن أسباب أخرى ، بحيث لا يكون هناك حاجة إلى إرادة كائن حي عاقل ، فيها وحدها نجد الخير الأسمى والخير المطلق . من أجل ذلك كان تمثل القانون في ذاته ، وهو ما يتم بالطبع عند الكائن العاقل وحده ، وجعل هذا التمثل ، لا الأثر المتوقع ، هو المبدأ المحدد للإرادة ، أقول من أجل ذلك كان هذا التمثل وحده هو الذى يؤلف ذلك الخير السامى الذى نصفه بأنه أخلاقى ، والذى نجده بالفعل حاضراً لدى الشخص الذى يعمل وفقاً له ولا يصح لنا أن ننتظره أول ما ننتظره من الأثر الناتج عن فعله (٢٠) .

(٢٠) قد يلومنى لائم فيزعم أنى إنما أبحث وراء كلمة الاحترام عن ملجأ من الإحساس الغامض (وى إليه ، بدلاً من أن أوضح المسألة عن طريق تصور عقلى . ولكن الاحترام وإن يكن إحساساً وعاطفة ، فليس إحساساً متلفاً بالتأثر ، بل هو إحساس تولد تلقائياً عن طريق تصور عقلى ومن أجل ذلك فهو يتميز تميزاً نوعياً عن كل المشاعر من النوع الأول التى تتصل بالمثل أو الخوف . إن ما أعرفه معرفة مباشرة كقانون أنخضع له ، فإنما أعرفه بنوع من الاحترام ، يندل فحسب على الشعور بتبعية إرادتى لقانون ما بغير توسط من جانب مؤثرات أخرى على حسنى . إن تحدّد الإرادة تحدّداً مباشراً بواسطة القانون والشعور بذلك هو ما يسمى بالاحترام (٢١) ، بحيث يعتبر هذا الاحترام أثراً للقانون على الذات لا علته . والواقع أن الاحترام هو تمثيل قيمة تضارب بحسب اللائق . وهو لذلك شئ لا يمكن النظر إليه باعتباره موضوعاً للميل ولا للخوف ، وإن كان يمدل في نفس الوقت شيئاً من الشبه معها جميعاً . وعلى ذلك فإن موضوع الاحترام هو القانون وحده ، القانون كما نقرضه نحن على أنفسنا =

(٢١) لا يمكن أن يعدّ الاحترام دفاعاً أو باعاً ، وإلا لما صلب أن يكون أساساً تقوم عليه الأخلاق . والاحترام لا يكون للأشياء ، وإذا وجّه للأشخاص فإنما يوجّه إليهم على اعتبار أنهم رءوس أو أمثلة على الوفاء بالواجب . أما ما يقوله كانت هنا عن المشابهة بين الاحترام وبين الخوف من ناحية وبينه وبين الميل من ناحية أخرى فليس ذلك إلا من قبيل التشبيه . ذلك أن أقرب الأشياء شبيهاً بالاحترام هو الإعجاب ، كما يقول هو نفسه في " نقد العقل العملى " (الكتاب الأول ، الفصل الثالث) ، كما يبين في " نقد ملكة الحكم " (٢٣ ، ٢٧ ، ٢٩) كيف أن العاطفة التى تحملها السامى Das Erhabene ترمز للاحترام الذى تحمله القانون الأخلاقى .

ماذا عسى أن يكون هذا القانون الذى لابد أن يحدد تمثلى له إرادتى ، دون التفات إلى الأثر الناجم عنه كما يمكن تسمية هذه الإرادة بأنها خيرة على وجه الإطلاق ودون أدنى تحفظ ؟ لما كنت قد جردت الإرادة من كل الدوافع التى يمكن أن تنبثق فيها نتيجة لإطاعة قانون ما ، فلن يتبقى غير الصورة القانونية العامة للأفعال على وجه الإجمال (٢٤) ، وهى وحدها التى ينبغى أن تكون مبدأ للإرادة ؛ أى أنه ينبغى على دائماً أن أسلك السلوك الذى يمكننى من أن أريد أن تصبح مسلمتى قانوناً كلياً عاماً . هنا نجد أن مجرد الاتفاق التام مع القانون بوجه عام (دون الاستناد إلى قانون محدد قائم على أفعال معينة) هو مبدأ الإرادة وهو الذى ينبغى أن يكون مبدأ لها حتى لا يكون الواجب وهماً باطلاً وفكرة خرافية . إن العقل المشترك بين البشر ، فى تطبيقه لحكمه العملى ، يوافق تمام الموافقة على ما تقدم قوله ، ويجعل نصب عينية دائماً المبدأ الذى انتبهنا من ذكره .

وبما هو قانون ضرورى فى ذاته . إننا نخضع له من حيث هو قانون ، وذلك بغير الرجوع إلى الحب للذات ؛ أما من حيث أننا نفرضه على أنفسنا بأنفسنا ، فهو نتيجة لإرادتنا وفيه على الاعتبار الأول مشابة مع الخوف ، وعلى الاعتبار الثانى مع الميل . إن كل احترام للشخص فهو فى واقع الأمر احترام للقانون (لقانون الاستقامة) الذى يضرب لنا ذلك الشخص المثل عليه . ولما كنا نرى من واجبتنا أن نزيد من مواهبنا ، فإننا نرى فى الشخص الموهوب مثالا للقانون الذى يأمرنا بأن نأخذ أنفسنا بالدربة والبران لكى ننشبه به فى ذلك (وهذا هو الذى يجعلنا نحس نحوه بالاحترام . إن كل ما نصغه بالمنفعة Interease (٢٣) الأخلاقية فلنأما يتكون من الاحترام للقانون .

(٢٢) سيستعين كانت فيما بعد بفكرة الاستقلال الذاتى للإرادة Autonomie ليبين كيف أننا نحن أنفسنا مصير التشريع الأخلاقى الذى نخضع له بمحض اختيارنا .

(٢٣) سيوضح كانت فيما بعد ما يقصده بالمنفعة . بالمنفعة عنده دافع يمثلته العقل ، ويستطيع أن يستمدد إما من نفسه أو من الميول . وهناك منفعة خالصة ، أو إن شئت منفعة مجردة عن المنفعة ، وذلك حين يستمد الدافع من القانون الأخلاقى وحده ، لا من موضوع العقل .

(٢٤) أى اتفاق الأفعال اتفاقاً تاماً مع القانون .

فلنلق على سبيل المثال هذا السؤال : ألا يجوز لى ، حين يشتد الضيق ، أن أعد وعداً بينا أبيت النية على عدم الوفاء به ؟ لأننى أفرق هنا فى سر بين المعنيين اللذين يمكن أن يحتملهما السؤال : أعنى إن كان من الفطنة أو مما يتفق مع الواجب أن أعد وعداً كاذباً ؟ قد يكون من الفطنة بغير نزاع أن ألجأ إلى ذلك فى أكثر من مرة . بيد أننى سأجد أنه لا يكفى أن أخرج بنفسى من مأزق راهن بالالتجاء إلى هذه الوسيلة ، بل إن على أن أتدبر الرأى جيداً . فقد تسبب لى هذه الكذبة بعد ذلك مضايقات أشد وأعظم من تلك التى أحاول الخلاص منها الآن ؛ ولما كانت النتائج ، على الرغم من كل ما أزعمه لنفسى من دهاء لا يمكن التكهّن بها بسهولة ، وكان فقدى ثقة لإنسان آخر قد يتجاوز فى ضرره كل شر أحاول الآن أن أتحاشاه ، أقول إن على أن أسأل نفسى : أليس أبعد من ذلك فطنة أن أجعل مسلكى هنا وفقاً لمسلمة عامة وأن أعود نفسى على ألا أبذل وعداً لا أنوى الوفاء به ؟ غير أنه سرعان ما يتجلى لى ها هنا أن مثل هذه المسلمة إنما تقوم دائماً على النتائج التى أخشى الوقوع فيها . على أن الصدق الذى يصدر عن شعور بالواجب يختلف اختلافاً تاماً عن الصدق الذى يصدر عن خوف من النتائج الضارة : فبينما يحتوى تصور الفعل فى ذاته فى الحالة الأولى على قانون لى ، يكون على فى الحالة الثانية أن أتطلع فى جهة أخرى لأتبين أى النتائج يمكن أن ترتبط بالفعل بالنسبة لى . ذلك لأننى إن حدثت عن مبدأ الواجب ، فلأنى أكون بذلك قد أقدمت على شر لا مراة فيه أبداً ؛ ولكننى إن خرجت على مسلمتى التى أصبر فيها عن فطنة فقد يعود على ذلك فى بعض الأحوال بفائدة كبيرة ، وإن كان التزأى لها بالطبع أدعى إلى مزيد من الأمن والاطمئنان . إن أمضى الوسائل وأبعدها عن الخطأ لتعليم نفسى فيما يتعلق بالإجابة على هذا السؤال : هل الوعد الكاذب يتفق مع الواجب ؟ ، هى ان أسأل نفسى : هل يرضينى أن تصبح مسلمتى (التى تجعلنى أخرج من مأزق

حرج باللجوء إلى وعد كاذب (قانوناً عاماً) ينطبق على كما ينطبق على الآخرين) وهل يمكنني أن أقول لنفسى : يستطيع كل امرئ أن يعد وعداً كاذباً حين يجد نفسه فى مأزق لا يعرف وسيلة أخرى للخروج منه ؟ إننى إن فعلت ذلك فسرعان ما أدرك أننى قد أريد الكذبة ولكننى لن أستطيع بحال أن أريد قانوناً عاماً يأمر بالكذب ؛ ذلك لأن وجود مثل هذا القانون سيمتنع معه فى الحقيقة وجود أى وعد من الوعود ، إذ سيكون من العبث حينئذ أن أعلن عن إرادتى المتعلقة بأفعالى المقبلة لغيرى من الناس الذين لن يعتقدوا فى صدق هذا الإعلان ، أو الذين لن آمنوا به متسرعين فسوف يحاسبونى بنفس العملة فى المستقبل ، مما يترتب عليه أن تهدم مسلمتى نفسها بالضرورة ، بمجرد أن يُجعل منها قانون عام .

ولذن فالسؤال عما ينبغى على أن أعمله ، كما يكون فعلى الإرادى خيراً من الرحمة الأخلاقية ، لا يحتاج منى للإجابة عليه إلى إرهاف حس بعيد المدى . يكفينى ، وأنا العديم الخبرة عن مجرى الكون ، العاجز عن مواجهة كل ما يقع فيه من أحداث ، أن أسأل نفسى : هل تستطيع أن تريد لمسلمتك أن تصبح قانوناً عاماً ؟ فإذا كان الجواب بالنفى فلإن المسلمة تكون جديرة بأن تطرح جانباً ، ولن يكون مرد ذلك فى الحقيقة إلى ضرر قد ينجم عنها ويلحق بك أو بغيرك من الناس ، بل لأنها لا تصلح أن تكون مبدأ يجد مكانه فى تشريع عام ممكن ؛ لكن العقل يجبرنى على الاحترام المباشر لمثل هذا التشريع ، وهو احترام قد لا أدرك حقاً فى هذه اللحظة علام يستند (وذلك موضوع يمكن الفيلسوف أن يبحثه) ، ولكننى أفهم منه على الأقل أنه تقدير للقيمة التى تعلق علواً كبيراً عن قيمة كل ما يمتدحه الميل ، وأن ضرورة أفعالى التى أقوم بها عن احترام خالص للقانون العملى هى ما يؤلف الواجب ، وهو الذى لا بد لكل دافع من أن يفسح له المكان ، لأنه شرط الإرادة الحثيرة فى ذاتها ، التى ترتفع قيمتها فوق كل شئ .

بهذا نكون قد توصلنا في المعرفة الأخلاقية للعقل الإنساني المشترك^(٢٥) إلى مبدئها ، وهو مبدأ لا تفكر فيه حقاً في شكل كلي عام على حدة ، وإن كانت تجعله في الواقع دائماً نصب عينها وتحتاج إليه قاعدة لأحكامها . ومن السهل علينا أن نبين كيف أنها بهذه البوصلة التي تضعها في يدها تستطيع في كل ما يعرض لها من حالات أن تميز تمييزاً تاماً بين ما هو خير وبين ما هو شر ، بين ما يتفق مع الواجب وبين ما يتنافى معه ، هذا إذا تمكنا – دون حاجة إلى أن نعلمها شيئاً على الإطلاق – من توجيه انتباهها ، كما فعل سقراط^(٢٦) ، إلى مبدئها ، وأن نبين أن الإنسان ليس في حاجة إلى علم ولا فلسفة لكي يعرف ما ينبغي عليه أن يفعل لكي يكون أميناً وخيراً ، لا بل ليكون حكيماً وفاضلاً . ويستطيع المرء أن يفترض هنا سلفاً أن المعرفة بما ينبغي على الإنسان أن يفعل وبما عليه بالتالي أن يعرف يجب أن تكون أمراً يخص كل إنسان ، ولو كان من أعم عامتهم . وهنا لا يستطيع الإنسان أن يملك نفسه من الإعجاب إذ يرى كيف أن ملكة الحكم العملية في الفهم الإنساني المشترك تتقدم على ملكة الحكم النظرى

(٢٥) يتميز العقل الفلسفي بأنه يترك الكلي المجرد ، بينما يتميز العقل المشترك بين الناس بأنه يترك الواقع الجزئي المتعين .

(٢٦) يذهب سقراط ، كما هو معلوم ، إلى أن كل إنسان يحمل الحقائق الأخلاقية في نفسه . فهو ليس في حاجة إلى أن يتلقاها من الخارج ، بل يكفي أن يتأمل في طبيعته الإنسانية ليكتشفها كاملة فيها . كذلك يعتقد كانت أن الوجدان المشترك يكفي للحكم على ما هو خير وما هو شر من الوجهة الأخلاقية . ففكرهما إذن مشترك في هذه النقطة ، إلى جانب اشتراكهما في الكف من المطامع المتطرفة التي يصبر إليها التأمل المجرد ، أو العقل النظرى بلغة كانت ، وإعلامهما من شأن الأخلاق . ولكن منهج سقراط الذي يعرف بالمنهج التوليدي يحل الآراء الشائعة ليستخلص منها العنصر المادي الذي تتألف منه التعريفات الكلية ، ويرد أحكام الوجدان إلى تناذج عامة . أما كانت فيحل الوجدان المشترك ليستخلص منه العنصر الصوري أو القانون الضروري الذي يعتبر مقياس الحكم الأخلاقي على الساوك ؛ فهو حين يحل فعلاً من الأفعال التي تتفق مع الواجب يريد الوصول إلى الأساس العقل الخالص الذي تقوم عليه إمكانية هذا العمل ، أي يريد الوصول إلى الملكية العقلية مصلو كل تشريع قبل .

فيه . فحين يخاطر العقل العام في استخدامه للملكة الحكم الأخيرة ويتأى بنفسه عن قوانين التجربة ومدركات الحواس فإنه يقع وقوعاً ظاهراً في معميات وتناقضات مع نفسه ، ويردى على الأقل في عماء من البلبلة والغموض والاضطراب (٢٧) . أما في المجال العملي فإن ملكة الحكم تبدأ في إظهار مزاياها عندما يستبعد الفهم المشترك كل الدوافع الحسية من القوانين العملية . بل إنه [أى الفهم المشترك] ميعمد عندئذ إلى التدقيق في أحكامه ، إما لأنه يريد أن يحاسب ضميره وبعض مطالبه فيبالغ في الحساب فيما يتعلق بما ينبغي أن يعد خيراً ، وإما لأنه يريد أن يحدد قيمة الأفعال تحديداً تاماً بما يعود عليه هو نفسه بالفائدة ؛ وأهم من ذلك كله أنه يستطيع في الحالة الأخيرة أن يثبت في نفسه الأمل بأنه سيوفق من ذلك إلى مثل ما قد يرجو الفيلسوف أن يوفق إليه ، بل لقد يكون اطمئنانه من هذه الناحية أشد من اطمئنانه الفيلسوف ، ذلك لأن هذا الأخير لا يملك مبدأ آخر غير المبدأ الذى لديه ، ولكنه قد يتعرض في سهولة إلى إفساد حكمه بمجموعة من الاعتبارات الغريبة التى لا تتصل بصميم الموضوع وإلى الزيف به عن الاتجاه المستقيم . أليس أدنى للصواب إذن أن نقف في الأمور الأخلاقية عند حكم العقل المشترك وألنلجأ إلى الفلسفة إلا في أقصى الحالات لنجعل نظام الأخلاق أتم وأوضح ، ونبسط القواعد المتعلقة به بطريقة تجعلها أكثر صلاحية للاستعمال (وأكثر من ذلك صلاحية للمناقشة) لالكي

(٢٧) هذا هجوم موجه إلى المذاهب التى يسميها كانت بالمذاهب الجماعية (أى الاعتقادية اعتقاداً مترسماً دون أساس من التجربة ودون إخضاع العقل للنقد المنظم) التى تقع في هذه الأخطاء حين تأخذ الظواهر على أنها أشياء في ذاتها وحين تدعى المعرفة بموضوعات تتحدى بطبيعتها حدود التجربة . هذه المذاهب جميعاً في حاجة إلى « محكمة » يقدها لها العقل الخالص ليميز مطامعها العادلة من مطامعها الباطلة ، ويمرر عليها أحكامه التقديرية وفقاً لقوانينه الأبدية التى لا تتغير . فليس النقد الكائن في نهاية المطاف إلا دعوة للإنسان إلى أن يحاول معرفة ذاته من جديد ، ويدرك حدودها وطاقاتها ، ويميز ما يستطيع مما لا يستطيع ، أى إلى التواضع في أصدق معانيه (راجع المقدمة الأولى لنقد العقل الخالص) .

نحيد بالفهم الإنسانى المشترك، حتى من وجهة النظر العملية، عن بساطته السعيدة، أو نسلك به عن طريق الفلسفة طريقاً جديداً فى البحث والتعليم؟

إن البراءة شىء رائع حقاً، غير أنه مما يدعو للأسف أنها لا تحسن المحافظة على نفسها وأنها تتعرض بسهولة للمغريات . ولذلك كانت الحكمة نفسها - وهى التى تكمن فيما يأتى الإنسان وما يبدع من أفعال أكثر مما تكمن فى المعرفة ؛ فى حاجة إلى العلم ، لا لكى تزود منه ، بل لكى تضمن لأوامرها الذبوع والاستمرار . إن الإنسان عندما يواجه كل أوامر الواجب التى يصورها له العقل جديرة بكل إعبار يحس فى نفسه مقاومة شديدة تتمثل فى حاجاته وميوله التى يتلخص لإشباعها جميعاً لديه فى كلمة السعادة . ثم يصدر العقل أوامره فى إصرار غير متنازل للزعات عن شىء ، وفى نفس الوقت بنوع من الإغضاء من شأن تلك المطامح المتهورة التى تبدو فى ظاهرها مشروعة والتحقير منها (والقى لا يكاد يقلح أمر ما فى إبطالها) .

من ذلك يتولد ديالكتيك طبيعى، أو نزعة إلى مغالطة قوانين الواجب المحكمة بالباطل ، والتشكيك فى صلاحيتها أو على الأقل فى نقائها وإحكامها ، وجعلها ملائمة ما أمكن لرغباتنا وميولنا ، أى إفسادها من أساسها والقضاء على كل ما لها من جدارة ، الأمر الذى لا يستطيع العقل العملى فى نهاية المطاف أن يحميه .

وهكذا يدفع العقل الإنسانى المشترك ، لاعتراض الحاجة إلى التأمل النظرى (لا تعتريه أبداً ما بقى مكتفياً بكونه عقلاً سليماً) بل عن دوافع عملية بحثة ، إلى الخروج من دائرته والسير خطوة فى حقل فلسفة عملية ، لكى يحصل هناك على معلومات وتوجيهات واضحة تتعلق بمصدر مبدئها وبالتحديد السليم لهذا المبدأ ، ومعارضة المسلمات التى تقوم على الحاجة والليل ، حتى يتيسر له أن ينتزع نفسه من المطامح المتعارضة التى تواجهه من كلا الجانبين ، ولا يخاطر بإضاعة كل المبادئ

الأخلاقية الأصيلة عن طريق اشتراك المعنى^(١) الذى يمكن أن يقع فيها بسهولة . وهكذا ينشأ فى استعمال العقل العمل المشترك ، عند ما يهذب نفسه ، ودون أن يلاحظ ذلك ، ديالكتيك يجبره على أن يلتمس العون من الفلسفة ، تماماً كما يحدث له فى الاستعمال النظرى ، ولأن يتيسر له لا فى الحالة الأولى ولا فى الحالة الثانية أن يجد الراحة إن لم يجدها فى نقد واف لعقلنا .

(١) أى احتمال اللفظ معنيين أو أكثر .

القسم الثاني

الانتقال من الفلسفة الأخلاقية الشعبية إلى ميتافيزيقا الأخلاق

الانتقال من الفلسفة الأخلاقية الشعبية

إلى ميتافيزيقيا الأخلاق

إذا كنا حتى الآن قد استخلصنا تصورنا عن الواجب من الاستعمال المألوف لعقلنا العملي ، فلا ينبغي أن نستنتج من ذلك أننا تناولناه تناول تصور تجريبي (٢٨) . بل الأولى من ذلك أننا نناقى ، حين ننتبه إلى تجربة ما يأتبه الناس وما يدعون من ألوان السلوك ، شكوى كثيرة ، وباعترافنا نحن عادلة ، من أن المرء لا يستطيع أن يسوق أمثلة مؤكدة عن نية السلوك عن شعور بالواجب ، وأنه إن تكن هناك بعض الأفعال التي تحدث بما يتفق وما يأمر به الواجب ، فإن ذلك لا يمنع من الشك فيما إذا كانت قد حدثت حقاً عن شعور بالواجب وفيما إذا كانت تحتوى تبعاً لذلك على قيمة أخلاقية (٢٩) . ولذلك وجد في جميع الأزمان فلاسفة أنكروا حقيقة هذه النية في الأفعال الإنسانية إنكاراً تاماً ونسبوا كل شيء إلى الأثرة المتفاوتة الحدة ، ولكن ذلك لم يجعلهم يرتابون في صحة التصور الأخلاقي ، بل لقد تحدثوا والحزن يملأ أفئدتهم عن ضعف الطبيعة البشرية وعدم صفائها ، هذه الطبيعة البشرية التي تبلغ حقاً من النبل مبلغاً يجعلها تضع فكرة

(٢٨) ينظر العقل عقلاً ، أى ملكة مستقلة عن التجربة ، حتى في استعماله الشائع المألوف . وقد أدى التحليل السابق في القسم الأول إلى استخلاص فكرة الواجب ، واعتبارها مبدأ لجميع الأحكام الأخلاقية لا مجرد معطى من بين معطيات وجدانية أخرى .

(٢٩) أى أن الأفعال التي يحدث لها أن تتفق مع الواجب دون أن يكون الإنسان قد أداها عن شعور بالواجب أفعال مشروعة لأفعال أخلاقية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وإذا كانت خيرة بنصفها فليست خيرة بروحها .

كهذه جديرة بالاحترام قاعدة تركز عليها ، كما يجعلها في الوقت نفسه تبلغ من الضعف مبلغاً يجعلها تعجز عن اتباعها فلا تستعمل العقل ، الذي كان ينبغي أن يشرع لها القوانين ، إلا لكي يتم بتحقيق ميوها ، سواء أخذت هذه الميول مفردة ، أو أخذت على أفضل تقدير في مجموعها ، بالتقريب بين بعضها البعض ما أمكن ذلك .

والواقع أنه يستحيل استحالة مطلقة أن نجد عن طريق التجربة وبيقين تام حالة واحدة قامت فيها مسلمة فعل من الأفعال متفق مع الواجب ، على مبادئ أخلاقية وعلى تصور للواجب فحسب . فقد يتفق لنا حقاً في بعض الأحيان ، برغم الامتحان الأدق لأنفسنا ، ألا نجد شيئاً على الإطلاق كان يمكن أن يبلغ من القوة مبلغاً يدفعنا معه إلى إثبات هذا الفعل الخثير أو ذاك أو على الإقدام على هذه التضحية الكبيرة أو تلك دون أن يصدر عن المبدأ الأخلاقي للواجب ؛ غير أننا لانستطيع أن نستنتج من ذلك بما لا يدفع الشك أنه لم يكن هناك حقاً دافع خفي من دوافع الأثرة ، تستر تحت سراب تلك الفكرة وكان هو العلة الحقيقية التي عينت الإرادة وأتينا نشاء إلا أن نملئ أنفسنا بدافع أكثر نبلاً ندعيه لأنفسنا زوراً بينما نحن في الواقع لانستطيع أبداً ، لوماتحنا أنفسنا في سبيل ذلك أشق امتحان ، أن نصل إلى الدوافع المستترة ، ومرد ذلك إلى أننا حين نكون بصدد الكلام عن القيمة الأخلاقية ، لانهتم بالأفعال التي يراها الإنسان ، بل بالمبادئ الباطنة التي قامت عليها والتي لا يمكن الإنسان أن يراها .

إن الذين يسخرون من الأخلاق كلها كما لو كانت محض خرافة نسجها الخيال الإنساني الذي يتجاوز حدود نفسه بالغرور ، لا يمكن أن يسدى إليهم الإنسان خدمة أكثر موافقة فؤادهم من التسليم لهم بأن تصورات الواجب (بمثل ما يحلو للإنسان ، طلباً للراحة ، أن يقنع نفسه بأن الأمر كذلك بالنسبة لسائر التصورات) يجب أن تستببط من

التجربة وحدها ؛ فهذا الاعتراف يتيح لهم الإنسان نصراً محققاً (٣٠) .
أريد أن أسلم ، بدافع من المحبة للإنسان ، أن معظم أفعالنا تنفق
مع الواجب ؛ غير أن الإنسان حين ينظر عن كثب إلى ما تنطوى عليه
وما تهدف إليه ، فإنه يصطدم في كل مكان بالنفس العزيزة التي تطل
دائماً برأسها وعليها تستند مقاصد هذه الأفعال ، لا على الأمر الصارم
لِلواجب ، الذي كثيراً ما يتطلب من الإنسان إنكار الذات ، ولا يحتاج
المرء إلى أن يكون بالضرورة عدواً للفضيلة ، بل يكفي أن يكون مراقباً
موضوعي النظرة (٣١) ، لا يأخذ الرغبة الجارفة إلى الخير من فوره مأخذ
الخير الحقيقي ، أقول لا يحتاج الإنسان إلى ذلك لكي يتسنى له
(وبالأخص حين تتقدم به السن ويكتسب ملكة الحكم التي أنصبتها
التجربة وزادت الملاحظة من حداثتها) في اللحظات معينة أن يراوده
الشك فيما إذا كانت هناك بالفعل فضيلة حقة في هذا العالم . وهنا
لا يستطيع شيء أن يقينا من السقطة التامة عن أفكارنا عن الواجب
ويحفظ في نفوسنا الاحترام المتين لقانونه إن لم يكن ذلك هو الاقتناع
الواضح بأنه ، حتى لو لم توجد أبداً أفعال انبثقت من هذه المنابع
الصادقة ، فإن الأمر هنا لا يلور بحال من الأحوال حول ما إذا
كان هذا الفعل أو ذلك قد حدث ، بل يتعلق بأن العقل بذاته ، مستقلاً
عن كل الظواهر ، يأمر بما ينبغي أن يحدث وأن هناك بالتالي أفعالاً
لعل العالم لم يضرب لها أدنى مثال حتى هذه اللحظة ولعله أن يشك كل
الشك في إمكان القيام بها ويبنى كل شيء على التجربة ومع ذلك

(٣٠) يعتبر كانت التزعة التجريبية الخالصة عدواً للأخلاق كما هي عدو العالم ، لأنها تلغي
أو تنكر شروط كل يقين موضوعي كما تشكك في وجود القوانين الأولية المستقلة عن التجربة . ومع
ذلك فعلياً لا ننسى أنه لولا التزعة التجريبية الإنجليزية (وبخاصة عند هيرم) التي أبطلته ، على حد
تعبيره ، من سياته الاعترافى فنهض يرد عليها وثبت إمكانية المبادئ القبلية الضرورية لما قامت
لنقدنا قائمة :

(٣١) حرفياً : بارد الدم .

فهى أفعال أمر بها العقل أمراً لا رجعة فيه ، وأن الوفاء الخالص فى الصداقة على سبيل المثال أمر لا يتفك كل إنسان مطالباً به حتى لو لم يوجد على ظهر الأرض حتى الآن صديق وفى واحد ، ذلك لأن هذا الواجب بما هو واجب على الإطلاق متضمن قبل كل تجربة فى فكرة العقل الذى يحدد الإرادة عن طريق مبادئ أولية .

فإذا أضفنا إلى هذا أننا إذا أردنا ألا نجرد تصور الأخلاق من كل صديق ومن كل علاقة بموضوع من الموضوعات الممكنة ، فإننا لا نستطيع أن ننازع فى أن قانونه يبلغ فى دلالاته من الاتساع ما يحتم صلاحيته لا بالنسبة للناس وحدهم بل بالنسبة لكل كائن عاقل على الإطلاق ولا تحت شروط عرضية وباستثناءات معينة فحسب بل صلاحية ضرورية مطلقة ، ومن هذا يتضح أنه ما من تجربة على الإطلاق يمكنها أن تسمح لنا حتى بمجرد استنتاج مثل هذه القوانين الضرورية . إذ بأى حق يمكننا أن نضع موضع الاحترام المطلق ونجعل قاعدة عامة لكل طبيعة عاقلة شيئاً ربما لا يصح إلا تحت الشروط العرضية للإنسانية ؟ وكيف يتسنى لنا أن نعد القوانين التى تحدد إرادتنا ، قوانين لتحديد إرادة الكائن العاقل على الإطلاق ، وألا نعدّها قوانين صالحة لنا حتى تكون كذلك ، إن كانت قوانين تجريبية فقط ولم تكن قوانين قبلية محضة تنبع عن عقل خالص ولكنه عملى ؟

وليس فى مقدور الإنسان فضلاً عن ذلك أن يسىء إلى الأخلاق إساءة أبغ من محاولة استخلاصها من أمثلة تجريبية . ذلك لأن كل مثل يقدم لى عنها ينبغى أن يحكم عليه هو نفسه قبل ذلك وفقاً لمبادئ الأخلاق ، لكى نتبين إن كان جديراً بأن يعد مثلاً أصيلاً ، أعنى أ نموذجاً ؛ ولكن من المحال عليه أن يعطينا بادئ ذى بدء تصور الأخلاق . إن قديس الإنجيل نفسه ينبغى أن يقارن بالمثال الذى لدينا

عن الكمال الخلقى قبل أن نصفه بأنه كذلك (٣١) ؛ وفضلاً عن ذلك فإنه يقول عن نفسه : كيف تدعوننى (وأنا الذى ترونه) خير ؟ لا أحد خير (أعمودج للخير) سوى الله الواحد (الذى لا ترونه) . ولكن من أين لنا بتصور الله بوصفه الخير الأسمى (٣٢) ؟ لأنه لم يأتنا إلا من الفكرة التى يرسمها العقل قبلياً عن الكمال الخلقى ويربطها بتصور لإرادة حرة ربطاً لا انفصام له . إن المحاكاة لا مكان لها فى مجال الأخلاق ؛ والأمثلة تفيد فى الحفز والتشجيع فحسب ، أى أنها تخرج إمكان القيام بتنفيذ ما يأمر به القانون من دائرة الشك ؛ إنها تقرب للعيان ما تعبر عنه القاعدة العملية تعبيراً عاماً ولكنها لا يمكن أن تبرر أبداً أن بطرح الأصل الحقيقى ، الذى يستقر فى العقل ، جانباً ويهدى المرء بالأمثلة .

فإذا صح القول بعدم وجود مبدأ أعلى أصيل للأخلاق يقوم بالضرورة على العقل الخالص وحده مستقلاً عن كل تجربة ، فإننى أعتقد أنه لن يكون هناك ما يدعو حتى للسؤال عما إذا كانه من الخير أن نعرض هذه التصورات عرضاً عاماً (مجرداً) على نحو ما هى موجودة قبلياً مع جملة المبادئ المتصلة بها ، على فرض أن المعرفة (الجديرة بهذه الكلمة) ينبغى أن تفرق عن المعرفة المشتركة وأن تحمل اسم المعرفة الفلسفية . ولكن يبدو أن هذا السؤال لا غنى عنه فى زماننا هذا . ذلك لأننا إن جمعنا الأصوات لنعرف ما يقف منها فى صف المعرفة العقلية الخالصة النقية من كل تجربة ، وبالتالي ميتافيزيقا الآيين*)

(٣١) ينبغى كانت فى كتابه « الدين فى حدود العقل البسيط » إلى أن نحدد المبدأ الخير فى شخص ابن الله إنما هو نتيجة لحاجة الإنسان إلى التعبير عن فكرة الجمال الأخلاقى الخالص فى صورة مثل أصل . ولكن هذه الفكرة نفسها هى التى تضى على المثل الأعلى قيمته الأخلاقية العالية .

(٣٢) يميز كانت بين الخير الأسمى الأصلى وبين الخير الأسمى المشتق عنه . فالفقه هو الخير الأسمى الأصلى ، وهو بهذه المابة حلة الخير الأسمى المشتق ، أو أفضل العوالم ، الذى ينبغى أن يسود فيه الاتفاق التام بين الفضيلة والسعادة .

(هـ) الآيين : العادات والآداب وأنواع السلوك المرعية تهليداً .

وما يختار منها الفلسفة العملية الشعبية ، فإننا سرعان ما نخمن أى الكفتين هى الراجحة فى الميزان .

إن الهبوط إلى التصورات الشعبية أمر محمود حقاً ، إذا تسر قبل ذلك أن ترتفع إلى مبادئ العقل الخالص ونبلغ من ذلك مبلغاً يرضينا لإرضاء تاماً . ومعنى هذا أن نؤسس مذهب الأخلاق أولاً على الميتافيزيقا فإذا رسخ بنيانها عمدنا بعد ذلك إلى تسييرها بالتناول الشعبى . أما أن نسمح بذلك منذ البحث الأول ، الذى تتوقف عليه صحة المبادئ ، فأمر بالغ الخلف والاستحالة . إن الأمر لا يقتصر على أن هذه العملة لن تستطيع أن تزعم لنفسها شرف فلسفة شعبية حقيقية فحسب ، وهو شرف نادر عزيز المنال ، إذ ليس من الفن فى شئ أن يكون الإنسان مفهوماً لعامة الناس حين يضحى بكل عمق فى التفكير ؛ بل إنه لن ينتج عنها غير خليط يثير الاشتزاز ، خليط من الملاحظات التى التقطت باليمين والشمال ومن مبادئ أنصاف العقول ، يرتع فيه أصحاب العقول الضمحلة ، وينعمون ، لأنهم يحتاجون إليه فى هذهم اليومى ، ولا يجد فيه ذوو البصيرة إلا الاضطراب الذى لا يملكون فى سخطهم عليه وعجزهم مع ذلك عن حماية أنفسهم منه إلا أن يحولوا أعينهم عنه ؛ وإذا كان هناك فلاسفة ينقلون بأبصارهم خلال هذا السراب الحادع فإنهم لا يجدون مع ذلك من يصغى السمع إليهم إلا قليلاً ، حين يحلزون بعض الوقت من الشعبية المزعومة ويتبينون أنه لا يتسنى للإنسان أن يكون شعبياً بحق حتى يحصل أنظاراً معينة ويصل إلى آراء محددة .

حسب الإنسان أن يتأمل المحاولات التى وضعت فى الأخلاق وفقاً لذلك الذوق المفضل ، وسرعان ما سيجد القلدر الخاص للطبيعة الإنسانية (وكذلك بين حين وآخر فكرة طبيعة عاقلة على الإجمال) توصف تارة بالكمال وتارة أخرى بالسعادة ، وتسمى هنا عاطفة أخلاقية وهناك مخافة الله ، من هذا شئ ومن ذلك شئ آخر ، والكل

في خليط عجيب ، دون أن يخطر للإنسان أن يسأل نفسه إن كان عليه أن يبحث في المعرفة بالطبيعة الإنسانية (التي لا نستطيع أن نستمدّها إلا من التجربة وحدها) عن مبادئ الأخلاق ، وحين لا يجد أن الأمر كذلك ، وأن هذه المبادئ قبلية بحثة ، خالصة من كل عنصر تجريبي ، وأنه لا يمكن أن نجدها أو نجد أقل جزء منها إلا في تصورات العقل الخالصة لا في أى موضع آخر ، عندئذ لا يخطر له أن يصمم على أن يعزل هذا المبحث عزلاً تاماً بوصفه فلسفة عملية بحثة أو (إذا جاز لنا أن نستعمل اسماً ساءت سمعته) بوصفه ميتافيزيقا (٥) أخلاق ، فيصل بها ، مستقلة بذاتها ، إلى أقصى درجات تمامها وأن يسأل الجمهور ، الذى يطالب بالتناول الشعبي ، الصبر إلى نهاية هذه المهمة .

ولكن ميتافيزيقا الأخلاق هذه ، المستقلة استقلالاً تاماً ، والتي لا تختلط بالأنثروبولوجيا [بعلم الإنسان] ولا باللاهوت ، لا بالفيزياء ولا بما فوق الفيزياء (٣٢) ، وأقل من ذلك اختلاطها بالخواص الخفية (التي يمكن أن نسميها تحت الفيزائية) أقول إن هذه الميتافيزيقا ليست فحسب مقوماً لا غنى عنه لكل معرفة نظرية للواجبات محددة تحديداً أكيداً ، بل هي كذلك في الوقت نفسه أمر مرغوب فيه على أقصى درجة من الأهمية لأجل إتمام تعليماتها إتماماً فعلياً ، ذلك لأن تصور الواجب والقانون الأخلاقي بوجه عام تصوراً خالصاً غير مختلط بأية

(٥) يستطيع المرء ، إذا شاء ، (على نحو ما يفرق بين الرياضة البحتة والرياضة التطبيقية ، وبين المنطق البحت والمنطق التطبيقي) أن يفرق بين الفلسفة البحتة للأخلاق (ميتافيزيقا الأخلاق) وبين الفلسفة التطبيقية لها (أى المطبقة على الطبيعة الإنسانية) . بفضل هذه التسمية يذكر الإنسان على القرب أن المبادئ الأخلاقية لا يبنى لها أن تؤسس على الخصائص المتعلقة بالطبيعة الإنسانية بل يبنى أن تكون قائمة بذاتها على نحو قبل ، وأنه يبنى أن تستنبط من مثل هذه المبادئ قواعد عملية تصلح لتطبيقها على الطبيعة الإنسانية ، كما تصلح لكل طبيعة عاقلة .

(٣٣) يريد كانت بما فوق الفيزياء (الميترافيزيقا) معرفة الموضوعات التي تقع خارج حدود التجربة .

إضافة غريبة من عوامل الإثارة التجريبية ، له على القلب الإنسانى ، عن طريق العقل وحده (الذى يدرك عندئذ لأول مرة أنه بذاته يمكن أيضاً أن يكون عقلاً عملياً) من الأثر ما يفوق فى قوته كثيراً سائر الدوافع (*) التى يمكن الإنسان أن يستمدّها من حقل التجربة . إنه فى وعيه بكرامته ليحتقر هذه الدوافع ويتمكن شيئاً فشيئاً من السيطرة عليها ؛ وفى مقابل ذلك نجد أن مذهباً مختلطاً فى الأخلاق ، يتألف من دوافع مختلفة من العواطف والميول وفى الوقت نفسه من تصورات عقلية ، لا بد أن يجعل الوجدان يتذبذب بين دوافع لا تندرج تحت مبدأ من المبادئ قد يمكن بالمصادفة البهتة أن تؤدى إلى الخير وقد تقود فى معظم الأحيان إلى الشر .

يتبين مما سبق بوضوح أن مقرر جميع التصورات الأخلاقية ومصدرها قائمان بطريقة قبلية خالصة فى العقل ، سواء فى ذلك العقل الإنسانى المشترك والعقل التأملى المجرد الذى بلغ أقصى درجات التأمل

(*) بين يلى رسالة موجهة إلى من صاحب السعادة الفيلسوف المتأخر زولتسر Suber (يوهان جورج زولتسر ١٧٧٠-١٧٧٩ ينتمى إلى جماعة الفلاسفة الشيعيين . أهم أعماله كتابة عن النظرية العامة للفنون الجميلة . المترجم) يسألى فيه : ماذا عسى أن يكون السبب فى كون مذاهب الفضيلة ، على ما فيها من أدلة مقنعة للعقل ، محدودة مع ذلك فى آثارها الفعلية . وقد تأخر ردى" على هذا السؤال حتى أحشد له من الأسباب ما يجعل الإجابة عليه وافية . ليس هناك من سبب يمكن إعطاؤه لتعليل هذه الظاهرة إلا أن الناعمين على تدريس هذه المذاهب لم يتفقوا اتفاقاً تاماً على التصورات التى يستخدمونها ولم يرتفعوا بها إلى درجة الصفاء الخلقى بها ، وبينما هم يحاولون أن يصلوا بها إلى أفضل حال ممكن فيخفزون الدوافع فى كل مكان إلى الخير الأخلاقى ، لكن يعماروا الدواء قوى الأثر ظاهر المفعول ، يهدم بذلك بفسلوها . ذلك لأن أعم الملاحظات بين لنا أنه إذا تصور الإنسان فعلاً من أفعال الاستقامة ، مجرداً من كل رغبة فى المنفعة أيا كانت فى هذا العالم أو فى عالم آخر ، تقوم به نفس ثابتة لا تؤثر عليها أقوى المغريات التى تتولد عن إحساس بالحاجة والضعف أو عن إغراء بمصلحة معينة ، وكيف أن مثل هذا الفعل يتخلّف وراءه بمسافة بعيدة ويكسر بالظلام كل فعل مماثل كان الحافز عليه ، ولو بأقل درجة ممكنة ، دافع غريب ، كما يرتفع بالنفس ويستثير فيها الرغبة فى القيام بمثل ذلك الفعل . حتى الأطفال فى متوسط العمر يحسّون بهذا الانطباع ، ومن واجب المرتبين ألا يصوروا لهم الواجبات على غير هذه الصورة .

والتجريد (٣٤) ، وأنه لا يمكن استخلاصها [أى التصورات الأخلاقية] من أية معرفة تجريبية هى لهذا السبب معرفة عارضة ؛ وأن فى صفاء منشأها تكمن جذارتها التى تجعلها صالحة لأن تكون أسمى المبادئ العملية التى نهتدى بهديها ، وأنها فى كل مرة نضيف إليها عنصراً تجريبياً إنما نسلبها بالمقدار نفسه أثرها الأصيل ونجرد الأفعال من قيمتها المطلقة ؛ وأن الأمر لا يقتصر على أن يكون ضرورة قصوى تتطلبها الناحية النظرية فحسب ، حين نكون بصدد التأمل المجرد ، بل إن من أهم الأمور من الناحية العملية أن تستقى تصوراتها وقوانينها من منبع العقل الخالص ، وأن تقدمها نقية خالصة غير مختلطة بشئ ، بل نزيد على ذلك فنحدد مدى هذه المعرفة العقلية العملية التى هى مع ذلك معرفة خالصة ، أى كل طاقة العقل العمل (٣٥) ، وأن نتحاشى بذلك أن نجعل المبادئ متوقفة على الطبيعة الخاصة للعقل الإنسانى (٣٦) ، وذلك بقدر ما تسمح به الفلسفة التأملية ، وما قد نجد فى بعض الأحيان أنه أمر ضرورى لا غنى عنه ، [وأن نجعل فى اعتبارنا] أنه لما كان ينبغى للقوانين الأخلاقية أن تكون صالحة لكل كائن عاقل على الإطلاق ، فإن من الواجب أن تستنبط من التصور « الكلى » للكائن العاقل بوجه عام ، وأن نجعل كل أخلاق تكون فى حاجة إلى علم الأنثروبولوجيا لتطبيقها على بنى الإنسان ، أول ما نجعلها مستقلة عن هذا العلم الأخير استقلالاً تاماً ، على أساس أنها فلسفة خالصة ، أى ميتافيزيقاً (الأمر الذى يسهل صنعه فى هذا النوع من المعرفة النقية من كل خليط نقاء تاماً) موقنين ونحن نفعل ذلك أن من العبث ،

(٣٤) الفرق بين وضوح المعرفة بالمبادئ فى العقل الفاسى وبينه فى العقل المشترك فرق منطقي لا فرق واقعي .

(٣٥) وتلك هى المهمة التى يلتزم بها كانت على عاتق النقد .

(٣٦) بمعنى أن العقل الإنسانى ، الذى هو عقل متناه محدود الطاقة ، لا يمكنه أن يعرف من الموضوعات إلا ما كان داخلها فى إطار البيان الحسى Anschauung ، ولذا كان من الواجب عليه أن يصوغ مبادئه بحيث تكون صالحة للتطبيق فى مجال التجربة .

إذا لم تكن لدينا مثل هذه الميتافيزيقا ، لا أقول أن نحدد على وجه الدقة للحكم التأملى العنصر الأخلاقى للواجب فى كل ما يطابق الواجب ، بل إنه سيكون من المستحيل ، حتى فى مجال الاستعمال العلمى الشائع المشترك ، وبالأخص فيما يتصل بالتعليمات الخلقية ، أن تؤسس الأخلاق على مبادئها الحقّة ونوجد بذلك طبائع أخلاقية خالصة ونبشها فى الضمائر لتحفظها على السعى إلى أقصى خير ممكن فى هذا العالم .

بيد أنه لكى نخطو فى هذا البحث لا من الحكم الأخلاقى المشترك (الذى يستحق هنا كل نقد) إلى الحكم الفلسفى ، كما حدث فى موضع آخر من هذا الكتاب (٢٧) ، بل من فلسفة شعبية ، لاتتجاوز فى سيرها النقطة التى تستطيع أن تصل إليها بالتلمس مستعينة بالأمثلة ، إلى الميتافيزيقا (التى لا تدع شيئاً تجريبياً يوقفها عن سيرها) التى تستطيع فى كل الأحوال ، إذ يكون من واجبها أن تحصر كل ما يندرج تحت المعرفة العقلية من هذا النوع ، أن تصعد إلى المثل (٢٨) ، هناك حيث تدخل الأمثلة [التجريبية] نفسها عنا (أقول إن علينا لكى نخطو فى هذا البحث خطوات طبيعية أن نتبع الملكة العملية للعقل ابتداء من القواعد العامة التى تحددها ، إلى النقطة التى ينبثق عندها تصور الواجب منها وأن نعرض للحديث عنها عرضاً واضحاً .

(٢٧) أى فى القسم الأول من الكتاب .

(٢٨) بصرح كانت فى كتابه نقد العقل الخالص « (الديالكتيك الترنسندنتال » المثل بوجه عام ، الكتاب الأول ، الفقرة الأولى ، ص ٣٤٨ وما بعدها) بأنه أخذ كاما المثل Ideen عن أفلاطون ليدلّ بها على تصورات العقل Vernunft التى تتجاوز تصورات الفهم Verstand ، والى لا يوجد من الموضوعات ما يطابقها فى التجربة تمام المطابقة . « إن المثل عنده (أى عند أفلاطون) صور أولى للأشياء نفسها ، وليست مجرد مفاتيح لتجارب ممكنة ، مثل المقولات . فإذا أردنا أن نبحث فى المجال العلمى عن مثال لفرضية فى صورة إنسان يمشى على الأرض فلنأخذ منبحث ونطيل البحث عنه عبثاً ، ولا مفرّ لنا من أن نتصوره بالعقل وحده ، وأن نجعل منه نموذجاً أول Prototypen نختد به فى أفعالنا ، ومعياراً نقيس عليه أحكامنا الأخلاقية . وليس معنى ذلك أن المثل غرالات ينسجها العقل ، بل إنها تمتع بواقعية حقيقية .

كل شيء في الطبيعة يخضع لقوانين. الكائن العاقل وحده هو الذى يملك المقدرة على السلوك بحسب تصور القوانين ، أى بحسب مبادئ ، أو بعبارة أخرى هو الكائن الذى يملك الإرادة لذلك . ولما كان العقل مطلوباً لأجل استنباط الأفعال من القوانين ، فليست الإرادة سوى عقل عملي . وإذا كان العقل بغير نزاع هو الذى يعين الإرادة ، فإن الأفعال التى تصدر عن مثل هذا الكائن ، والتى تعرف من الناحية الموضوعية بأنها ضرورية ، هى كذلك من الناحية الذاتية أفعال ضرورية . أى أن الإرادة ملكة اختيار ذلك الفعل وحده الذى يعرف العقل ، مستقلاً عن الميول والنوازع ، إنه ضرورى من الناحية العملية أى أنه خير . فإذا لم يتمكن العقل وحده من تعيين الإرادة تعييناً كافياً ، فمعنى هذا أن الإرادة ما تزال تخضع لشروط ذاتية (أو لبعض الدوافع) التى لا تتفق دائماً مع الشروط الموضوعية ، وبالجمله فإنه إذا كانت الإرادة فى ذاتها لا تتفق مع العقل اتفاقاً تاماً (كما هو الحال مع بنى الإنسان) فإن الأفعال التى تعرف من الناحية الموضوعية بأنها أفعال ضرورية تكون عندئذ من الناحية الذاتية أفعالاً عارضة ، ويسمى تعيين مثل هذه الإرادة بمقتضى قوانين موضوعية إلزاماً (٣٩) ؛ أى أن العلاقة التى تربط القوانين الموضوعية بإرادة لم يتمكن منها الخير تماماً يمكن التعبير عنها بأنها تعيين إرادة كائن عاقل بوساطة مبادئ عقلية حقاً ، ولكن لا تستطيع هذه الإرادة بطبيعتها أن تطيعها بالضرورة . إن تمثل مبدأ موضوعي ، من حيث أنه ملزم للإرادة ، يدعى أمراً (عقلياً) ، والصورة التى يصابغ فيها هذا الأمر يطلق عليها الأمر المطلق .

كل الأوامر الأخلاقية المطلقة يعبر عنها بفعل « يجب » وتدل بذلك

(٣٩) لا تصبح الضرورة التى تميز القانون الأخلاقى إلزاماً إلا بالنسبة لكائنات تتحدد إرادتها بالدوافع الحسية .

على علاقة قانون موضوعي للعقل بإرادة ما ، هي بحسب تكوينها الذاتي لا تعين بالضرورة بوساطة هذا القانون (إلزام) . إنها [أى الأوامر المطلقة] تقول إن من الخير الإقدام على فعل شيء أو اجتنابه ، غير أنها توجه هذا القول لإرادة لا تقدم دائماً على فعل شيء لأنها تصورت أن من الخير الإقدام على فعله . ولكن الفعل يكون من الناحية العملية خيراً إذا كان يعين الإرادة عن طريق تصورات العقل ، وبالتالي إذا كان لا يصدر عن أسباب ودوافع ذاتية بحتة ، لها دلالتها بالنسبة لهذا الشخص أو ذلك ، بوصفها مبدأ من مبادئ العقل يصلح لكل إنسان (٥) .

إن الإرادة الخيرة التي بلغت من ذلك أوفى درجة ستظل خاضعة لقوانين (الخير) الموضوعية ، ولكننا لن نستطيع من أجل ذلك أن نصورها كما لو كانت ملزمة بالإقدام على أفعال مطابقة للقانون ، ذلك لأنها من تلقاء نفسها ، وبمقتضى تكوينها الذاتي ، لا يمكن تحديدها إلا عن طريق تصور الخير . وهذا هو السبب في أن الأوامر الأخلاقية المطلقة لا تنطبق على الإرادة الإلهية ولا على الإرادة المقدسة

(٥) تسمية ملكة الاشتهااء للإحساسات يدعى ميلاً ، وهكذا يدل الميل دائماً على الحاجة . أما تسمية إرادة يمكن تحديدها بطريقة عارضة لمبادئ العقل فيدعى منفعة Interesse . هذه المنفعة لا وجود لها إذن إلا في إرادة تابعة ، لا تتفق دائماً من تلقاء نفسها مع العقل ، ولا يمكن الإنسان أن يتصور وجود المنفعة في الإرادة الإلهية . ولكن الإرادة الإنسانية يمكنها كذلك أن تجد منفعة في شيء ما ، دون أن تحتاج من أجل ذلك إلى أن تصدر في فعلها عن منفعة . أما الشرط الأول من هذا التعبير فيدل على المنفعة العملية من الفعل ، وأما الثاني فيدل على المنفعة الباثولوجية (المطابقة للإحساسية) التي يجدها المرء في موضوع الفعل . الأول يبين فحسب تسمية الإرادة لمبادئ العقل في ذاته ، والثاني يبين تسمية الإرادة لمبادئ العقل الذي يوضح في خدمة الميل ، إذ أن العقل حينئذ لا يقدم غير القاعدة العملية التي توضح كيفية إشباع حاجة الميل . فأما في الحالة الأولى فإن الفعل هو الذي يمتنع ، وأما في الحالة الثانية فيمتنع موضوع الفعل (من حيث إنه يمتنع لي) . وقد رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب أنه ينبغي علينا ، عندما ننظر في فعل تم الإقدام عليه بدافع من الواجب ، ألا نلفت إلى المنفعة المرتبطة بموضوع الفعل ، بل أن نجعل في اعتبارنا فحسب المنفعة التي ترتبط بالفعل نفسه وبمبادئ العقل (أى القانون) .

بوجه عام ، إن فعل يجب يكون هنا فى غير مكانه الصحيح ، لأن فعل الإرادة يتفق من تلقاء ذاته اتفاقاً ضرورياً مع القانون . لذلك كانت الأوامر الأخلاقية المطلقة مجرد صيغ شكلية للتعبير عن علاقة القوانين الموضوعية للإرادة بوجه عام بالنقص الذاتي فى إرادة هذا الكائن العاقل أو ذاك ، أى فى إرادة الإنسان .

كل الأوامر الأخلاقية تصدر أوامرها إذن بطريقة شرطية أو بطريقة مطلقة (١٠) . تلك تمثل الضرورة العملية لفعل ممكن بوصفه وسيلة لبلوغ شئ آخر يريده الإنسان (أو من الممكن أن يريده) . والأمر المطلق هو الذى يعبر عن فعل مطلوب لأجل ذاته ، لا تربطه صلة بهدف آخر ، وضرورى ضرورة موضوعية .

لما كان كل قانون عملي يصور فعلاً ممكناً بوصفه خيراً وبالتالى ضرورياً بالنسبة لذات يمكن أن تحدد بالعقل تحديداً عملياً ، فإن جميع الأوامر الأخلاقية المطلقة صيغ شكلية يتم بها تحديد الفعل الذى يكون فعلاً ضرورياً بمقتضى مبدأ إرادة خيرة على نحو من الأنحاء . فإذا كان الفعل خيراً لمجرد أنه وسيلة لتحقيق شئ آخر ، فإن الأمر المطلق يكون عندئذ أمراً شرطياً أما إذا تصورناه بوصفه خيراً فى ذاته ، وبالتالى ضرورياً فى إرادة تكون فى ذاتها مطابقة للعقل ، كمبدأ لتلك الإرادة ، فإنه يكون عندئذ أمراً مطلقاً .

الأمر المطلق إذن يبين لى ما هو الفعل الخير الذى يمكننى القيام به ، كما يصور لى القاعدة العملية المتعلقة بإرادة لا تبادر بالإقدام على فعل لأنه خير ، إما لأن الذات لا تعرف دائماً أنه خير ، وإما

(١٠) توصل كانت لى هذه التفرقة فى كتابه « دراسة عن وضوح مبادئ الدين الطبيعي والأخلاقي » (١٧٦٤) وذلك خلال تقديمه لفكرة الإلزام عند فولف وأتباعه ، فقد ميز بين الضرورة الإشكالية ، أى ضرورة أداء شئ باعتباره وسيلة لتحقيق غاية يريدها الإنسان ، وبين الضرورة القانونية ، أى ضرورة أداء شئ باعتباره غاية دون التقيّد بشروط معينة .

لأن المسلمات التي تعتقد فيها ، حتى لو كانت تعرف أنه فعل خيّر ، قد تتعارض مع المبادئ الموضوعية لعقل عملي .

وعلى ذلك فإن الأمر الشرطي إنما يعبر فحسب عن أن الفعل يكون خيراً بالقياس إلى مقصد ممكن أو واقعي . فهو في الحالة الأولى مبدأ احتمالي عملي ، وهو في الحالة الثانية مبدأ تقريري عملي . والأمر المطلق الذي يعلن أن الفعل في ذاته يكون ضرورياً ضرورة موضوعية إذا كان غير مرتبط بأي مقصد ، أى إذا كان مجرداً عن كل هدف آخر ، يصلح لأن يكون مبدأ ضرورياً - عملياً^(١١) .

في وسع الإنسان أن يتصور أن كل مالا يمكن تحقيقه إلا بفضل تدخل قوى كائن عاقل فحسب يمكن في الوقت نفسه أن يكون مقصد إرادة ما ، ولهذا كانت مبادئ الفعل ، من حيث إنه يعد ضرورياً للوصول عن طريقه إلى هدف من الأهداف يمكن تحقيقه عن هذا السبيل ، لا حصر لها في واقع الأمر . كل العلوم تشتمل على جزء عملي يتكون من مسائل تفترض أن هدفاً من الأهداف يمكن التحقيق ، ومن أوامر أخلاقية تدلنا على كيفية الوصول إلى هذا الهدف . هذه الأوامر يمكن أن تسمى بوجه عام أوامر «البراعة» . أما السؤال عما إذا كان الهدف معقولاً وخيراً فهو أمر لا يهمننا هنا في شيء . . وإنما المهم عندنا الآن هو ما ينبغي علينا أن نصنعه لنصل إلى هذا الهدف . فالعمليات التي ينبغي على الطبيب أن يتبعها لكي يشفي مريضه

(١١) يطبق كانت على الأوامر الأخلاقية التبريرات نفسها التي تبين الفروق بين الأحكام من جهة تطبيقها ؛ فالأحكام الاحتمالية *Problematisch* هي تلك الأحكام التي نلتم فيها بإمكان التأكيد والنفي ، والأحكام التقريرية *assertorisch* هي التي يعتبر التأكيد والنفي فيها واقعيين ، والأحكام الضرورية *apodiktisch* هي التي يكون التأكيد والنفي فيها ضروريين . (راجع نقد العقل المحض ، التحليل المتعالي ، الكتاب الأول ، تحليل التصورات ، الفقرة الثانية ، الوظيفة المنطقية لهم في الأحكام ، ص ١١٠ وما بعدها) .

شفاء تاماً ، والتعلبات التي يجب أن يلتزم بها مازج السموم لكي يميته مينة مؤكدة ككلاهما من هذه الناحية متساويان في القيمة ، طالما كانت تعاليم كل منهما تؤدي إلى تحقيق هدفه على الوجه التام . وإذا كنا ونحن في شبابتنا الباكر لا ندرى أى الأهداف ستعرض طريق حياتنا ، وجدنا الآباء حريصين على تلقين أبنائهم أولاً متعددة من المعارف ، حرصهم على تعليمهم الحلق والمهارة في استخدام الوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف التي قد يحلو لهم أن يسعوا إليها ، دون أن يكون في مقدورهم أن يقرروا إن كان أولادهم سيتخذونه حقاً هدفاً لهم في مستقبل حياتهم ، في حين أن من الممكن أن يصبح الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه في يوم من الأيام ، ويبلغ حرص الآباء مبلغه بحيث نجدهم يميلون عادة تكوين أحكامهم عن قيمة الأشياء التي يجوز لهم أن يجعلوها هدفاً لهم في مستقبل حياتهم كما نجدهم يميلون تصحيح هذه الأحكام .

هنالك بالمثل هدف نستطيع أن نفترض وجوده وجوداً واقعياً عند جميع الكائنات الحية العاقلة (بقدر ما تنطبق الأوامر الأخلاقية عليها ، أعني بوصفها مخلوقات تعتمد على غيرها) ، وبالتالي بقصد لا يتوافر لديهم من ناحية الإمكان فحسب ، بل نستطيع أن نسلم تسليماً مؤكداً بأنه يتوافر لديهم جميعاً بمقتضى ضرورة طبيعية ، ونعني به مقصدهم إلى تحقيق السعادة . إن الأمر الأخلاقي الشرطي ، الذي يمثل الضرورة العملية للفعل بوصفها وسيلة لبلوغ السعادة ، هو أمر توكيدي . ولا يجوز أن نصوره كما لو كان مجرد أمر ضروري لاغنى عنه لتحقيق مقصد غير مؤكد ويمكن فحسب ، بل ينبغي أن نبر عن ضرورته لتحقيق مقصد يستطيع المرء أن يفترض وجوده على نحو يقيني وقبلي عند كل إنسان ، لأنه جزء من كيانه وطبيعته . وإذن ففي استطاعتنا أن نطلق على البراعة في اختيار الوسائل المؤدية إلى القدر

الأعظم من رفاهية الإنسان اسم الفطنة (*) بمفهومها الضيق . وهكذا يكون الأمر الأخلاقي المتعلق باختيار الوسائل المؤدية إلى تحقيق سعادتنا الشخصية ، ونعني به التعاليم التي توصي بها الفطنة ، أمراً شرطياً على الدوام ، وعندئذ لا يؤمر بالفعل أمراً مطلقاً ، بل بوصفه وسيلة لتحقيق مقصد آخر فحسب .

وهناك أخيراً أمر من شأنه أن يوصي مباشرة باتباع مسلك معين ، بغير أن يضع شرطاً لذلك أى مقصد آخر يمكن الوصول إليه عن طريق هذا المسلك . هذا الأمر مطلق . إنه لا يتعلق بمادة الفعل ولا يمكن أن يترتب عليه ، بل يتعلق بالصورة والمبدأ اللذين يترتب هو نفسه عليهما ، وما فيه من خير حق فإنما يكمن في النية التي كانت الباعث عليه ، كائنة ما كانت النتائج التي ترتبت عليه . هذا الأمر يمكن أن نطلق عليه اسم الأمر الأخلاقي .

يمكن أن يميز الفعل الإرادي بمقتضى هذه المبادئ الثلاثة ، تمييزاً واضحاً عن طريق التفاوت في الإلزام الذي تفرضه على الإرادة . ولكي نجعل هذا التفاوت ملحوظاً ، فلننتي أعتقد أنه ليس أنسب من تسميتها بحسب ترتيبها فنقول إما أن تكون قواعد للبراعة ، أو نصائح للفطنة ، أو أوامر (قوانين) للأخلاق . ذلك لأن القانون وحده هو الذي ينطوي على تصور ضرورة غير مشروطة ، موضوعية بحق ، وبالتالي صالحة صلاحية عامة ، ولأن الأوامر هي قوانين ينبغي على الإنسان طاعتها ، أى ينبغي عليه اتباعها ولو كانت مخالفة للميل مخالفة تامة ، أما إسداء

(*) تؤخذ كلمة الفطنة على معنيين ، فقد تسمّى على المعنى الأول باسم الفطنة العالمية ، وقد تطلق على المعنى الثاني على الفطنة الخاصة . فالأولى هي براعة امرئ ما في التأثير على غيره من الناس بغية استخدامهم لتحقيق مقاصده . أما الثانية فهي البصيرة التي يجعله يوحد بين هذه المصالح جميعاً بما يحقق منفعة الشخصية الباقية . هذه الفطنة الأخيرة هي التي ترد إليها في الحقيقة قيمة الفطنة الأولى ، ومن يكون فطناً على المعنى الأول ، دون المعنى الثاني ، يكون خيراً ما يقال عنه إنه شاطر وماكر ، ولكنه في مجموعه غير فطن .

النصح فقد ينطوى حقاً على الضرورة ، ولكنها ضرورة لاصحة لها إلا إذا كانت مقيدة بشرط ذاتي عارض ، تبعاً لما يعده هذا الإنسان أو ذاك من أسباب سعادته ؛ وعلى العكس من ذلك نجد الأمر الأخلاقي لا يحده أى شرط ، وهو من حيث إنه ضرورى ضرورة مطلقة ، وإن هذه الضرورة عملية أيضاً ، يمكن بحق أن يسمى أمراً . ونستطيع كذلك أن نطلق على أوامر النوع الأول اسم الفنية (أى المتعلقة بالفن) ، وأن نسمى أوامر النوع الثانى الأوامر العملية (٥) (أو المتعلقة بالرخاء والصالح العام) ، وأوامر النوع الثالث بالأوامر الأخلاقية (أو المتعلقة بالسلوك الحر بوجه عام ، أى بالأخلاق) .

وهنا يبرز هذا السؤال : كيف تصبح جميع هذه الأوامر ممكنة ؟ هذا السؤال لا يريد أن يعرف طريقة تصور تحقيق الفعل الذلى يحض عليه الأمر ، بل يطالب بمعرفة طريقة تصور الإلزام الإرادى فحسب ، الذى يعبر عنه الأمر فى صورة المهمة المطلوب تنفيذها . إن الأمر لا يحتاج إلى شرح خاص لبيان كيف يصبح أمر البراعة ممكناً . فمن يرد الغاية ، يرد كذلك (بقدر ما للعقل على أفعاله من تأثير حاسم) الوسيلة التى لا غنى عنها لتحقيق هذه الغاية ، والتى تقع فى حدود طاقته . هذه القضية ، فيما يتعلق بفعل الإرادة ، قضية تحليلية (٤٢) ، ذلك لأن إرادتى لموضوع ما بوصفه أثراً ينتج عن فعلى يفترض علتى سلفاً من حيث إننى علتة الفاعلة ، أعنى أنه يفترض استخدام الوسائل ، ويستنبط الأمر فكرة الأفعال الضرورية لبولوج

(٥) يبدو لى أن المدلول الحقيقى لكلمة عمل " Pragmaticك يمكن أن يحدد على هذا النحو أدق تحديد . فالواقع أن الجزاءات توصف بأنها عملية إذا كانت لا تنطبق بوجه خاص من قانون البول ، كما لو كانت قوانين ضرورية ، بل من المحرص على الصالح العام . وتوصف القصة بأنها عملية ، إذا جعلت قراءها أذكيا ، أى إذا علمت الناس كيف يحصاون على منفعتهم خيراً مما كان يفعل أسلافهم أو على الأقل بما لا يقل عنهم .

(٤٢) يؤكد كانت أهمية التمييز بين تقضاياء التحليلية والقضاياء التركيبية . فالقضية التحليلية نفسية لا يضيف فيها المحمول شيئاً إلى الموضوع ولا يزيد على أن يعبر عن تصور متضمن بالفعل فى =

هذه الغاية من فكرة الفعل الإرادى لهذه الغاية (ما من شك في أن تحديد الوسائل الضرورية لإدراك هدف وضعته لنفسى يتطلب قضايا تركيبية ، ولكن هذه القضايا التركيبية لاتتعلق بمبدأ تحقيق فعل الإرادة ، بل بتحقيق الموضوع) . فإذا كان على ، لكى أقسم بحسب مبدأ معين خطأً مستقيماً إلى قسمين متساويين ، أن أرسم من طرفى هذا الخط قوسين دائريتين متقاطعتين ، فإن ذلك ما تلقننى إياه الرياضة بوساطة القضايا التركيبية وحدها ، أما إذا كنت أعرف أن هذا الفعل وحده هو الذى يمكن أن يتم عن طريقه الأثر المتصور ، وكنت إذا أردت أن بتحقيق الأثر بنامه ، أردت معه الفعل الذى يتطلبه ، فإن هذه القضية تكون عندئذ قضية تحليلية ، ذلك لأن تصورى لشيء بوصفه أثراً يمكن أن أتمه على نحو معين ، وتصورى لنفسى بالنظر إلى هذا الأثر ، فاعلا له على النحو عينه ، كلاهما فى الحقيقة أمر واحد .

لو كان من الميسور إعطاء فكرة محددة عن السعادة ، لأمكن أن تتفق أوامر الفطنة اتفاقاً تاماً مع أوامر البراعة ولأمكن بالمثل التعبير عنها فى صورة قضايا تحليلية . إذ سيكون من المستطاع أن نقول هنا كما قلنا هناك إن من يرد الغاية يرد كذلك (بما يتفق بالضرورة مع العقل) الوسائل التى لاغنى عنها لبلوغها ، والتى تقع فى حدود قدرته . غير أن من سوء الحظ أن فكرة السعادة قد بلغت من عدم التحدد مبلغاً جعل كل إنسان ، على الرغم من رغبته فى أن يكون سعيداً ، يعجز عن

الموضوع ، مرتبط به عن طريق مبدأ الذاتية أو مبدأ عدم التناقض (مثال ذلك هذه القضية : جميع الأجسام ممتدة) . أما القضية التركيبية فهى القضية التى يضيف فيها المحمول شيئاً جديداً حقاً إلى الموضوع بحيث لايمكن استخلاصه من هذا الأخير بالتحليل (مثال ذلك هذه القضية : جميع الأجسام ذات ثقل وجميع الأجسام التى تقوم على التجربة) . والمشكلة الرئيسية التى يحاول النقد أن يحلها هى هذه : كيف تصبح القضايا القليلة ممكنة ؟ (مثال ذلك هذه القضية : كل ما يحدث فلا بد له من سبب) أى كيف يستطيع العقل وإلى أى مدى يمكنه بلذاته وبلاستقلال عن كل تجربة ممكنة أن يقيمين التصورات علاقات تمددًا بمعارف جديدة . (راجع مقدمة الطبعة الثانية لنقد العقل الخالص ، ٤ ، الفرق بين الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية ، ص ٤٥) .

التعبير عما يشتهي وما يريد على الحقيقة بكلمات محددة ومتأسكة . والسبب في ذلك أن جميع العناصر التي تتألف منها فكرة السعادة عناصر تجريبية ، أى أنها يجب أن تستمد بأكملها من التجربة ، وأن فكرة السعادة يلزمها بالضرورة فكرة كل مطلق وقلد أعظم من الإحساس بالهناء في حالتي الراهنة والمستقبلية على السواء . بيد أنه من المستحيل على كائن مثناه وإن ظن في نفسه أنه أحكم المخلوقات وأشدّها قوة ، أن يكون فكرة محددة عما يريد على وجه الدقة من وجوده على هذه الأرض . هل يريد الثروة ؟ كم من الهم والحسد والدس والوقيعه يجلبه فوق رأسه ؟ هل يبتغي المزيد من المعرفة والبصيرة ؟ لعل هذا ألا يزيد بصره إلا نفاذاً إلى الشرور التي تتوارى الآن عنه والتي لاسبيل إلى تلاشيها فتتبدى في صورة أشع ، أو أن يحمل نزواته التي ما برحت تذيقه الأمرين في سبيل إشباعها ، بأعباء جديدة من المطالب والحاجات . أيشتهي عمراً طويلاً ؟ ولكن من الذى يضمن له أنه لن يكون شقاء طويل الأجل ؟ أم هل يريد على الأقل الصحة ؟ ولكن كم كان اعتلال الجسد عاصماً من إفراط كان حرياً بأن يوهن الصحة الكاملة ... الخ . إنه على الجملة عاجز عن أن يحدد بيقين تام وبمقتضى مبدأ من المبادئ ما يمكن أن يوفر له السعادة الحقة ، لأنه سيحتاج حينئذ إلى المعرفة الكلية التي تحيط بكل شيء . وإذن فليس في استطاعة الإنسان ، لكي يحصل على السعادة ، أن يراعى في أفعاله مبادئ محددة ، وإنما عليه أن يتبع نصائح تجريبية ، مثل المحافظة على الغذاء الصحي ، والاقتصاد ، والأدب ، والتحرز ... الخ ، وكلها أمور دلت التجربة على أنها في معظمها توفر حظاً عظيماً من المتعة والهناء . يترتب على هذا أن أوامر الفطنة ، إذا شئنا الدقة في القول ، لا يمكن بحال أن تأمر بشيء أو توصي بشيء ، أو أنها لا يمكن أن تصور الأفعال بطريقة موضوعية كما لو كانت ضرورية من الناحية العملية ، وأنها ينبغي أن تؤخذ مأخذ النصائح (consilia) لا الأوامر

(Praecepta) العقلية ، وأن مشكلة تحديد الفعل الذى يكفل السعادة للكائن الحى العاقل تحديداً يقينياً وعاماً ، مشكلة لاهل لها على الإطلاق ، وعلى ذلك فلا يمكن من هذه الناحية أن يكون هناك أمر يقضى ، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، بالإقدام على فعل ما يجلب السعادة ، وذلك لأن السعادة مثال للملكة التخيل لا للعقل ، يقوم على مبادئ تجريبية فحسب ينتظر الإنسان منها عبثاً أن تحدد فعلاً يمكن أن نصل عن طريقه إلى المجموع الشامل لسلسلة من النتائج هى فى واقع الأمر غير متناهية . إن أمر الفطنة هذا سيصبح ، إذا سلمنا بأن وسائل الوصول إلى السعادة تقبل أن تحدد تحديداً يقينياً ، قضية تحليلية عملية ؛ ذلك لأنه لا يفترق عن أمر البراعة إلا فى أن الهدف من هذا الأمر الأخير ممكن ، بينما الهدف من ذلك الأمر معطى فى الواقع ؛ ولكن لما كان كلا الأمرين يوصى فحسب باتباع الوسائل لتحقيق ما افترض الإنسان أنه يريده هدفاً له ، فإنه يترتب على ذلك الأمر الذى يوصى من يريد الهدف بأن يريد الوسائل المؤدية إليه هو فى الحالتين أمر تحليلي . وإذن فليس ثمة صعوبة فى إمكان وجود أمر من هذا النوع .

وعلى العكس من ذلك نرى أن مشكلة إمكان وجود الأمر الأخلاقى هى المشكلة الوحيدة التى تحتاج إلى حل ، إذ أنه ليس أمراً شرطياً على الإطلاق ، ومن ثم لا يمكن الضرورة المتصورة تصوراً موضوعياً أن تستند على أى فرض ، كما هو الحال فى الأوامر الشرطية . غير أنه لا ينبغي فى هذا الصدد أن نغفل أبداً أنه يتعلم عن طريق مثال وبالتالي عن طريق التجربة ، أن نقطع على وجه الإجمال بوجود أمر من هذا النوع ، بل إننا لنخشى أن تكون الأوامر التى تبلى فى ظاهرها مطلقة ، فى حقيقة أمرها أوامر شرطية مقنعة . فإذا قيل مثلاً ، ينبغي عليك ألا تبذل وعداً كاذباً ، إذا افترض أن ضرورة هذا الامتناع عن بذل الوعد الكاذب ليست مجرد نصيحة يبتغى من ورائها تجنب شر آخر ، بحيث

ينبغي أن يقال : لا ينبغي عليك أن تعد وعداً كاذباً ، حتى لا يحسب ذلك عليك إذا ما انكشف الأمر ؛ بل إذا كان من الواجب عد فعل من هذا النوع شراً في ذاته وكان أمر النهي عنه أمراً مطلقاً ، فإن نستطيع مع ذلك أن نثبت بما لا يقبل الشك عن طريق أى مثال [تجريبي] نلجأ إليه . أن الإرادة هنا قد حددها القانون وحده ولم تؤثر عليها الدوافع الأخرى ، حتى لو بدا الأمر كذلك ، إذ أن من الممكن دائماً أن يكون للخوف من الحرجل ، أو للقلق الغامض من أخطار أخرى تأثير خفي على الإرادة . ومن ذا الذي يستطيع أن يبرهن بالتجربة على عدم وجود علة ، بينما التجربة لا تزيد على أن تعلمنا أننا لا نترك تلك العلة ؟ في مثل هذه الحالة لن يكون الأمر الأخلاقي المزعوم ، الذي يبدو كأنه أمر مطلق غير مشروط بشرط ، في الواقع أكثر من وصية عملية تنبئنا إلى منفعتنا وتعلمنا كيف ننظر إليها بعين الاعتبار .

سوف يتعين علينا إذن أن نبحث بحثاً قليلاً خالصاً في إمكان وجود أمر أخلاقي مطلق ، مادامت الفرصة لم تتح لنا هنا لنجده متحققاً . التجربة ؛ فلو أننا وجدناه في التجربة ؛ لما اضطربنا حينئذ إلى أن نخبر إمكان وجوده بل أن نفسره فحسب . على أنه يكفي الآن أن نلاحظ بصورة مؤقتة أن الأمر المطلق هو وحده الذي يوصف بأنه قانون عملي ، أما سائر الأوامر فقد تسمى مبادئ الإرادة ، ولكن لا يمكن تسميتها بالقوانين (٤٣) . ذلك لأن ما تقضى الضرورة بفعله لبلوغ مقصد نهوا ، يمكن عده في ذاته شيئاً عارضاً ، كما يمكننا في كل حين أن نتحلل من الوصية التي تحضنا على اتباعه إن نحن تخليتنا عن المقصد الذي نود تحقيقه ، ولكننا على النقيض

(٤٣) هي مبادئ من حيث إنها تقدم قواعد يمكن أن تتحد بها الإرادة ؛ وهي ليست قوانين من حيث إنها تقدم قواعد ، لا للإرادة بما هي كذلك ومن جهة ماهيتها الخالصة ، بل إلى الإرادة التي تصدر من دوافع ذاتية وتهدف إلى تحقيق غايات معينة .

من ذلك نجد أن الأمر المطلق لا يترك للإرادة فرصة لتختار على هواها عكس ما يقضى به ، ومن ثم كان الأمر المطلق وحده هو الذى ينطوى على الضرورة التى تتطلب وجودها فى كل قانون .

يضاف إلى هذا أن علة الصعوبة فى هذا الأمر المطلق أو القانون الأخلاقى (ونعنى بها صعوبة إدراك وجه الإمكان فى وجوده) على جانب عظيم . فهذا الأمر المطلق قضية تركيبية - عملية قبلية (*) ، ولما كان فهم إمكان وجود قضايا من هذا النوع فى المعرفة النظرية أمراً على جانب كبير من الصعوبة ، فإن من السهل أن نستنتج أنها لن تقل عنها صعوبة فى المعرفة العملية .

نريد لكى نتوصل إلى حل هذه المشكلة أن نحاول أولاً أن نعرف إن كان من الممكن أن تقدم لنا مجرد فكرة أمر مطلق الصيغة التى تعبر عنه كذلك ، تلك الصيغة التى تحتوى على القضية التى يمكنها وحدها أن تصبح أمراً مطلقاً ، ذلك لأن معرفة وجه الإمكان فى مثل هذا الأمر المطلق ، حتى لو كنا نعرف الصيغة التى تعبر عنه ، سوف يتطلب منا كذلك جهداً خاصاً وشاقاً ، مما يجعلنا نرجى النظر فيه إلى القسم الأخير من هذا الكتاب .

عندما أتصور أمراً شرطياً على وجه الإجمال فإننى أعرف مقدماً ما سوف ينطوى عليه : حتى أعطى الشرط الذى يقوم عليه . أما إذا تصورت أمراً مطلقاً ، فإننى أعرف على الفور ما ينطوى عليه . ذلك لأنه لما كان الأمر لا يحتوى^{٢٩} ، بالإضافة إلى القانون ، إلا على

(٥) إننى أربط الفعل بالإرادة ، بدون أن أفرض شرطاً مستمداً من أى ميل ، ربطاً قليلاً ، وبالتالي ربطاً ضرورياً (وإن لم يكن ذلك إلا بطريقة موضوعية ، أى بتأثير فكرة عقل يملك السلطة الكاملة على جميع الدوافع الذاتية) . فهذه إذن قضية عملية ، لا تستمد إرادة فعل من إرادة أخرى سبق افتراضها بطريقة تحليلية (فنحن فى الحقيقة لا نملك مثل هذه الإرادة الكاملة) ، بل تربطه [أى فعل لإرادة] ربطاً مباشراً بفكرة الإرادة عند كائن حتى عاقل ، باعتباره شيئاً غير محتوى فيه .

الضرورة التي تقضي بأن تكون المسلمة (*) مطابقة لهذا القانون ، وكان القانون لا يتضمن أى شرط يحده ، فلن يبقى شيء على الإطلاق سوى الجانب الكلي العام من القانون بوجه عام ، الذي ينبغي على مسلمة الفعل أن تكون مطابقة له ، وهذه المطابقة هي وحدها التي تصور لنا وجه الضرورة في هذا الأمر .

وإذن فليس ثمة غير أمر مطلق واحد ، يمكن التعبير عنه على النحو التالي : لا تفعل الفعل إلا بما يتفق مع المسلمة التي تمكنك في نفس الوقت من أن تريد لها أن تصبح قانوناً عاماً^(٤٤) .

فإذا أمكن إذن أن تشتق جميع أوامر الواجب من هذا الأمر الواحد كما تشتق من مبدأها ، فإننا سنستطيع عندئذ ، وإن تركنا بغير حل مشكلة معرفة ما إذا كان مانسمة بالواجب ليس في مجموعه إلا تصوراً أجوف ، أقول إننا سنستطيع عندئذ على أقل تقدير أن نبين ما نفهمه من ذلك وما يعنيه هذا التصور .

ولما كان شمول القانون الذي تحدث بمقتضاه الآثار والنتائج المترتبة عليه هو الذي يؤلف ما نسميه بوجه خاص بالطبيعة بالمفهوم الأعم لهذه الكلمة (من الناحية الصورية) ، أو بتعبير آخر وجود الأشياء

(*) المسلمة هي المبدأ الدافع للسلوك ، وينبغي التفرقة بينها وبين المبدأ الموضوعي ، أي القانون العدلي . فالمسلمة تتضمن القاعدة العملية التي يحددها العقل بمقتضى أحوال الذات (وفي أغلب الأحيان ما يحددها بحسب جهله أو كسله بحسب ميوله) ، فهو إذن المبدأ الذي تفعل الذات بمقتضاه ، بينما القانون هو المبدأ الموضوعي الذي يصلح لكل كائن عاقل ، والمبدأ الذي ينبغي عليه أن يحسن فعله موافقاً له ، أعني أنه هو الأمر .

(٤٤) هذا التمييز عن الأمر الأخلاقي المطلق تعبيري صوري بحث ، لا يحسب حساباً للبراهن والأهداف المستمدة من التجربة . ولكن شكله الصوري لا يعني أنه فارغ أو خال من المضمون . فهو إذاً كان لا يأمر بإتيان فعل إلا بما يتفق مع مسلمة هذا الفعل ، فلا يصح أن نستنتج من ذلك أنه لا يحدده ، إذ الواقع أنه يقوم بتحديد له وفقاً لمعيار أو قيمة خلقية ، وعن طريق فكرة قانون كلي عام . وليس في وسعنا أن ندفعه بالسطحية أو الفراغ أو الشكلية إلا إذا نظرنا إليه من وجهة نظر تجريبيية خالصة .

من حيث تحدده قوانين عامة شاملة (٤٥) ، فإن الأمر الكلي الواجب يمكن أيضاً أن يعبر عنه في هذه الصيغة : « افعل كما لو كان على مسلمة ففعلك أن ترتفع عن طريق إرادتك إلى قانون طبيعي عام » .

وهنا نريد أن نحصى بعض الواجبات بحسب تقسيمها المعتاد إلى واجبات نحو أنفسنا وواجبات نحو غيرنا من الناس ، إلى واجبات كاملة وأخرى غير كاملة (٤٦) .

١ - لنضرب مثلاً حالة امرئ يحس بالضجر من الحياة ، نتيجة لسلسلة من الشرور وصلت به إلى حد اليأس ، ويظل مالئاً لزام عقله ، بحيث يمكنه أن يسأل نفسه ، إن لم يكن مما يتعارض مع الواجب تجاه نفسه ، أن يضع حداً لحياته . إنه عندئذ يحاول أن يعرف إن كان من الممكن أن تصبح مسلمة فعله قانوناً طبيعياً عاماً . ولكن مسلمته تبدو على النحو التالي : إنني أجعل مبدئى الذى أستعمله من حى لذاتى أن أختصر حياتى إذا وجدت أن امتداد أجلها يهددنى من شرورها بما يزيد على ما يعلى به من مباهجها . والمشكلة عندئذ هى

(٤٥) هذا ما يسميه كانت بالجانب الصورى فى الطبيعة *Das Formale der Natur* ويقصد بمضغوع جميع موضوعات التجربة لقوانين ضرورية ، حين تعرف معرفة قبيلة (مقدمات لكل متافيزيقا .. الخ (٢٧ ، ص ٥١٠) . أما تعريفه للطبيعة فقد سبق أن ذكره فى المقدمات (١٤ ، ص ٤٩٠) : « والطبيعة هى وجود الأشياء ، من حيث تحدده قوانين كلية عامة » .

(٤٦) ينبى أن يلاحظ هنا أننى أحفظ لئضى احتفاظاً كاملاً يتناول تقسيم الواجبات فى كتاب يظهر فيما بعد بعنوان « متافيزيقا الأخلاق » ، وأن التقسيم الذى أقدمه هنا ليس بالتالى إلا تقسيماً كيفما اتفق (من أجل ترتيب الأمثلة التى سأسوقها) . بق أن أقول إننى أفهم من كلمة الواجب الكامل هنا ذلك الواجب الذى لا يسمح بأى استثناء لصالح الميل ، وهكذا فإننى لا أسم بوجود واجبات خارجية كاملة فحسب ، بل كذلك بوجود واجبات باطنية كاملة (٤٦) ، الأمر الذى يتعارض مع استخدام الكلمة فى المدارس ، وإن لم يكن فى نبقى هنا أن أبرر اختياري له ، وسواء أجزى لى هذا أو لا ، فإن الأمر يستوى بالنسبة للهدف الذى وضعت أمامى .

(٤٦) هى الواجبات التى تعبر عن الالتزام بعدم الإقدام على فعل ينافى كمال طبيعتنا الفزيائية أو الأخلاقية ؛ من ذلك الواجبات التى تحرم الاتجار ، والكنب ، والفضة .

أن تعرف إن كان مبدأ حب الذات هذا يمكن أن يصبح قانوناً طبيعياً عاماً . ولكن الإنسان سرعان ما يدرك أن طبيعة يهدف قانونها إلى تحطيم الحياة ، عن طريق الإحساس الذى تقوم وظيفته على دفع عجلة التطور فى الحياة ، إنما تناقض نفسها بنفسها ولا يمكن أن تحتفظ تبعاً لذلك بما يجعلها طبيعة ، وأن من المستحيل على تلك المسلمة أن تصبح قانوناً طبيعياً ، وأنها نتيجة لذلك كله تناقض المبدأ الأعلى للواجب مناقضة تامة .

٢ - وهناك حالة امرئ آخر تدفعه الحاجة إلى اقتراض مبلغ من المال . إنه يعلم تمام العلم أنه لن يستطيع سداذه ولكنه يرى كذلك أنه لن يحصل على شيء حتى يعد وعداً ثابتاً أن يرده فى موعد محدد . إن لديه من الرغبة ما يحفزه على أن يبذل مثل هذا الوعد ، ولكن لديه أيضاً من وازع الضمير ما يجعله يسأل نفسه : أليس محرماً على الإنسان ومنافياً للواجب أن يتخلص المرء من الضائقة التى يعانها بهذه الطريقة ؟ نفترض أنه قرر بالفعل أن يلجأ إلى ذلك فإن مسلمة فعله ستكون على هذا النحو : حين أعتقد أنى أعانى ضائقة مالية ، فسوف أعمد إلى اقتراض المال وبذل الوعد بتسديده ، وإن كنت أعلم أن ذلك لن يحدث أبداً . وقد يكون من المحتمل التوفيق بين مبدأ حب الذات هذا أو مبدأ المنفعة الشخصية وبين كل ما أنتظره لنفسى فى المستقبل من حياة هنيئة ، بيد أن السؤال الآن هو إن كان هذا المبدأ عادلاً ؟ عندئذ سأجد على الفور أنها لا يمكن أن تصبح قانوناً طبيعياً عاماً ولا أن تتفق مع نفسها ، بل إنها لابد أن تناقض نفسها بالضرورة . وذلك لأن التسليم بقانون عام مؤداه أن كل إنسان يعتقد أنه فى ضائقة يستطيع أن يعد بما يخطر على باله ، مع التنية المعقودة على عدم الوفاء بهذا الوعد ، سيجعل الوعد نفسه والغشاية التى يطمع فى تحقيقها عن طريقه أمراً مستحيلاً ، إذ لن يصدق أحد ما يبذل له من وعود ، بل إنه سيهزأ بمثل هذا القول كما لو كان ادعاء باطلاً سخيفاً .

٣ - وثالث يلمس في نفسه موهبة يمكن أن تجعل منه ، مع شيء من التثقيف والتهديب ، امرأ نافعاً من نواح كثيرة . غير أنه يرى نفسه يعيش في ظروف ميسرة ويؤثر أن يجري وراء اللذات بدلاً من أن يبذل جهده في تنمية استعداداته القطرية السعيدة وتحسينها . ولكنه يسأل نفسه إن كانت مسلمته التي تحته على إهمال مواهبه الطبيعية ، التي تتفق في ذاتها مع نزعته الطبيعية إلى التمتع باللذات ، تتفق كذلك مع ما يسمى بالواجب . عندئذ يرى أن الطبيعة بحسب قانون عام كهذا يمكنها حقاً أن تظل باقية ، حتى لو ترك الإنسان (كما يفعل سكان بحر الجنوب) موهبته تصبداً ولم يفكر إلا في توجيه حياته إلى الفراغ ، واللذة ، والتناسل ، والاستمتاع على وجه الإجمال ؛ غير أنه لا يمكنه على الإطلاق أن يريد لهذا أن يصبح قانوناً طبيعياً عاماً ، أو أن يفرس بحالته التي هو عليها في نفوسنا عن طريق غريزة فطرية . ذلك لأنه ، بما هو كائن عاقل ، يريد بالضرورة أن تنمي جميع ملكاته لكونها نافعة له ، ولأنها أعطيت له ليبلغ ألواناً عديدة من الغايات والأهداف .

٤ - وهناك رابع توافرت له أسباب الحياة الرغيدة ، ينظر حوله فيرى غيره من الناس يكافحون في حياتهم كفاحاً شاقاً (وإن كان في استطاعته أن يمد إليهم يد المساعدة) ويجده يفكر على هذا النحو: وما شأنى أنا بهذا ؟ فليفرز كل من السعادة بما تشاء له السماء أو بما يشاء هو لنفسه ، فلن أسلبه شيئاً أو أحسده على شيء ؛ لكننى لا أشتى أن أسهم بشيء في إسعاد حياته أو الوقوف إلى جانبه في أوقات الشدة ! أجل إن مثل هذا اللون من التفكير لو أصبح قانوناً طبيعياً فإن الجنس البشرى سيواصل بقاءه بغير شك ، بل لا نزاع في أنه سيظل أفضل مما لو تشدق كل واحد بكلمات التعاطف والإحساس ، أو دفعه التحمس إلى أن يضع بعضها من حين إلى حين موضع التنفيذ ، بينما يعتمد إلى الخداع كلما واثته الفرصة ، وبيع حقوق الناس والافتئات عليها بوسيلة أو بأخرى . ومع أن من الممكن تماماً أن

يكتب البقاء لقانون طبيعي عام يطابق هذه المسلمة ، فإن من المستحيل أن يراد لمثل هذا المبدأ أن يكون صالحاً صلاحية قانون طبيعي عام . ذلك أن الإرادة التي تقرر ذلك إرادة تناقض نفسها بنفسها فقد يحدث في كثير من الحالات أن يحتاج مثل هذا الإنسان إلى حب الآخرين وعطفهم وأن يجد نفسه محروماً من كل أمل في الحصول على المساعدة التي يتمناها ، إذ يحول بينه وبينها ذلك القانون الطبيعي المنبثق من إرادته ذاتها .

هذه إذن هي بعض الواجبات الحقيقية العديدة ، أو بعض الواجبات التي نعدّها على الأقل كذلك ، بتفصّل استنباطها (٤٧) من المبدأ الوحيد الذي ذكرناه من قبل وضوحاً جلياً . إن علينا أن يكون في استطاعتنا أن نريد لمسلمة أفعالنا أن تصبح قانوناً عاماً . فهذا هو معيار الحكم الأخلاقي على أفعالنا بوجه عام . إن من طبيعة بعض الأفعال أن مسلمتها لا يمكنها ، بغير أن تقع في التناقض ، أن تتصور كما لو كانت قانوناً عاماً ، ومن الخطأ البالغ أن نظن أن الإرادة تستطيع أن تفرض عليها أن تصبح كذلك . حقاً إن تلك الاستحالة الداخلية لا وجود لها في بعض الأفعال الأخرى ، ولكن من المستحيل مع ذلك أن يراد لمسلمتها أن ترتفع إلى مستوى العموم الذي للقانون الطبيعي . لأن مثل هذه الإرادة سوف تتناقض مع نفسها .

من السهل أن نرى أن [مسلمة] الأفعال الأولى تعارض الواجب الصارم ، أو الضيق ، بينما لا تتعارض مسلمة الأفعال الثانية إلا مع الواجب الأعم (أو واجب الاستحقاق) ، وهكذا نجد أن جميع الواجبات ، من حيث نوع الإلزام الذي يفرضه (لا من حيث موضوع

(٤٧) آتينا هنا كلمة استنباط أو اشتقاق *Ableitung* التي أدخلت بها معظم الطبعات بدلاً من كلمة تقسيم *Abtheilung* التي أدخلت بها أكاديمية برلين في نشرتها للأعمال الكاملة ، على الرغم من أنها لا تتفق مع سياق الكلام .

الأفعال الذى تحدده) تبدو من خلال هذه الأمثلة معتمدة اعتماداً واضحاً على المبدأ الواحد .

إذا راقبنا أنفسنا فى كل مرة نخرق فيها واجباً لوجدنا أننا لا نريد فى حقيقة الأمر أن تصبح مسلمتنا قانوناً عاماً ؛ لأن هذا شئ يتعذر علينا [أن نريده] ، بل الأولى أن يبقى عكس تلك المسلمة قانوناً يحمل طابع العموم ؛ غير أننا قد نعطى لأنفسنا الحرية فنجعل منه استثناء لنا أو لصالح ميولنا (ولو كان ذلك مقصوداً على هذه المرة وحدها)^(٤٨) . يترتب على هذا أننا لو وزنا كل شئ من وجهة نظر واحدة وبالذات ، أعنى من وجهة نظر العقل ، لوقفنا على تناقض فى إرادتنا نفسها ، بمعنى أننا نريد لمبدأ معين ، بوصفه قانوناً كلياً عاماً ، أن يكون ضرورياً ضرورة موضوعية ، ونريد مع ذلك ألا تكون له من الناحية الذاتية قيمة كلية عامة . بل أن يدع مجالاً للاستثناءات . غير أننا لما كنا نعد فعلنا مرة من وجهة نظر لإرادة مطابقة للعقل مطابقة تامة ، وكنا نعتبره مرة أخرى من وجهة نظر لإرادة واقعة تحت تأثير الميل ، فليس هاهنا فى واقع الأمر تناقض ، بل مقاومة من جانب الميل للتعليمات التى يقضى بها العقل (تعارض Antagonismus) ، مما يجعل كلية المبدأ (Universalitas) تتحول إلى مجرد تعميم (Generalitas) بحيث يكون على المبدأ العملى للعقل أن يتلاقى مع المسلمة فى منتصف الطريق . وعلى الرغم من أن هذا الحل الوسط لا يمكن أن يبرره حكم نصدره بغير تحيز ، فإنه بدل مع ذلك على أننا نعترف اعترافاً حقيقياً بصلاحيه الأمر الأخلاقى المطلق وأننا (مع ما نحمله له فى أنفسنا من احترام تام) إنما نسمح لأنفسنا ببعض الاستثناءات التى تبدوا لنا غير ذات بال والتى نكره عليها لإكراهاً .

بهذا نكون قد بينا على أقل تقدير أنه إن كان لتصور الواجب أن

(٤٨) الفعل السيئ إذن هو أن يريد المرء لنفسه مالا يريد به جميع الناس ، وبذلك يجعل منه استثناء مقصوداً عابه وحده .

يكون ذا معنى وأن يشتمل على تشريع واقعي لأفعالنا ، فلا يمكن أن يعبر عن هذا التشريع إلا في صورة أوامر أخلاقية مطلقة لا في شكل أوامر شرطية أبداً ؛ كذلك استطعنا ، وهذا بالفعل كثير ، أن نعرض محتوى الأمر الأخلاقي المطلق ، الذي لا بد له أن يشتمل على المبدأ الذي تقوم عليه جميع الواجبات (إن كان لمثل هذه الواجبات وجود على وجه الإجمال) عرضاً واضحاً محدداً بالقياس إلى كل تطبيقاته الممكنة . غير أننا لم نصل بعد إلى أن نقرر بطريقة قبلية أن مثل هذا الأمر المطلق موجود في الواقع حقاً ، وأن هناك قانوناً عملياً يصدر أوامره من ذاته على نحو مطلق وبغير أن يدفعه إلى ذلك دافع ، وأن اتباع مثل هذا القانون واجب ^(٤٩) .

إنه من أهم ما ينبغي علينا أن نضعه في اعتبارنا ، حين نعقد النية على بلوغ هذا الهدف ، أن نجعل الحذر رائدنا ، فلا نسمح لحظائر أن يصور لنا أن من المستطاع استنباط هذا المبدأ من الخاصية المميزة للطبيعة الإنسانية . ذلك أن الواجب ينبغي أن يكون ضرورة عملية غير مشروطة للفعل ؛ أي أنه ينبغي أن يكون صالحاً لكل الكائنات العاقلة (وهي الكائنات الوحيدة التي يمكن للأمر المطلق أن يطبق عليها دائماً) وأن يكون ، لهذا السبب وحده ، قانوناً صالحاً لكل إرادة إنسانية .

أما ما يشتق على العكس من ذلك من الاستعداد الطبيعي الخاص بالإنسانية ، من عواطف وميول معينة ، بل إن ما يشتق — على فرض أن هذا يمكن من اتجاه خاص يتميز به مبدأ العقل الإنساني وحده ولا يلزم ضرورة أن يكون صالحاً لإرادة كل كائن عاقل ، كل هذا قد يقدم لنا مسلمة [نسترشد بها] ولكنه لن يقدم لنا قانوناً ، وقد يعطينا مبدأ

(٤٩) يحاول كالت في هذا القسم من كتابه أن يبين أمرين مختلفين :

أولهما : كيف يمكن تطبيق الأمر الأخلاقي المطلق (وهذا ما نجيب عنه ميتافيزيقا الأخلاق) .
وثانيهما : التمهيد لحل المشكلة النهائية ونقضي بها معرفة كيف يصبح الأمر الأخلاقي المطلق ممكناً (وهذه هي مهمة النقد) .

ذاتياً يدفعنا الميل والزوع إلى أن نلائم بينه وبين أفعالنا ، ولكنه لن يعطينا مبدأ موضوعياً نؤمر بأن نفعل بمقتضاه حتى لو كانت كل ميولنا ونوازعنا وكل الاستعدادات الى أودعتها الطبيعة فينا مضادة له ، بل إن السمو والعزة الكامنة في الأمر الذي يعبر عنه الواجب لتزداد بقدر ما تقل مساندة العوامل الذاتية له ، لا بل بقدر ما تشتد هذه العوامل مقاومة له ، بغير أن يضعف ذلك ألبة من الإلزام الذي يفرضه القانون أو يسلبه شيئاً من صلاحيته .

الواقع أننا نجد الفلسفة هنا في موقف عصيب ، ولقد كان ينبغي لهذا الموقف أن يكون ثابتاً ، ولو أنها لا تجد في الأرض ولا في السماء ما تتعلق به أو تستند إليه (٥٠) إن عليها هنا أن تقيم البرهان على نقائها ، فتجعل من نفسها حارسة على قوانينها ، بدلاً من أن تكون الرسول المبشر بقوانين يوصى بها حس فطرى أو ما لا أدريه من طبيعة وصية عليها ، وقد تكون هذه القوانين في مجموعها خيراً من لا شيء ؛ غير أنها لن تستطيع أبداً أن تحدثنا بمبادئ وأصول كتلك التي يملها العقل ويتحتم فيها أن تنبع من مصدر قبلى خالص وتستمد منه سلطانها الأمر ، بحيث لا تنتظر شيئاً من ميل الإنسان ، بل تتوقع كل شيء من السلطة العليا للقانون ومن الاحترام الواجب في حقه ، ولو كان الأمر بخلاف ذلك لكان عليها أن تحكم على الإنسان بأن يحقر نفسه ويستبشعها في سريره .

كل العناصر التجريبية إذن لا تصلح أبداً أن تكون عاملاً مكملًا لمبدأ الأخلاق فحسب ، بل إنها لضارة أشد الضرر ببقاء الأخلاق

(٥٠) ذلك أن لفظة الأخلاق ، كما يفهمها كانت ، لا يمكنها أن تقوم على معرفة بالمرسوعات التي تدور على العالم الحسى ، فمثل هذه المعرفة مستحيلة بالنسبة لكائنات عاقلة متناهية في صميمها مثلنا ، كما لا يمكنها أن تقوم على المعطيات العرضية المتغيرة التي تقدمها لنا التجربة ، وإذن فليس أمامها إلا أن تعتمد على النقد الذى تكون مهمته تحديد ما هي الكشوف عن القوى والملاكات العملية للعقل الإنسانى في منبجها الأصيل .

ذاتها ، حيث يجد ان القيمة الحققة للإرادة الطيبة مطلقة ، تلك القيمة التي لا يعدلها في سموها شيء ، إنما تكمن على وجه التحديد في استقلال مبدأ الفعل عن كل التأثيرات التي تأتي من جانب المبادئ العرضية ، وهي المبادئ الوحيدة التي تستطيع التجربة تقديمها . ولا يستطيع الإنسان أن يمل من التحذير من هذا التهاون ، لابل من هذا الأسلوب الدنيء في النظر والتفكير ، الذي يجعل صاحبه يفتش عن المبدأ الأخلاقي بين الدوافع والقوانين التجريبية ، فالعقل الإنساني الذي أنهكه التعب يلد له أن يستريح على هذه المخدة ، وهناك براوده حلم من التخييلات والأوهام الغالبة (التي تجعله مع ذلك يعانق سحابة بدلاً من أن يعانق جونو Juno) (٥١) فيدس على الأخلاق لقيطاً غير شرعي للم أعضاء المتفرقة الأصل وصنع منها مخلوقاً تستطيع العين أن ترى فيه شيئاً من كل شيء تشتهي أن تراه ، اللهم إلا من الفضيلة ، إن قدر له أن يراها ولو مرة واحدة في صورتها الحققة (٥٢) .

هكذا يوضع السؤال على النحو التالي : هل يعد قانوناً ضرورياً ينطبق على جميع الكائنات العاقلة ، ذلك الذي يجعلهم يحكمون دائماً على أفعالهم بمقتضى مسلمات من شأنها أن يكون في استطاعتهم أن يريدوا لها أن تقوم مقام القوانين العامة ؟ إن كان القانون كذلك ، فلا بد له أن يكون مرتبطاً (على نحو قبلي خالص) بتصور لإرادة كائن عاقل على وجه الإجمال . ولكن لا بد للإنسان ، من أجل أن يكتشف هذا لارتباط ، مهما عزفت نفسه عنه ، أن يتقدم خطوة إلى الأمام ، أعني في اتجاه المتافيزيقا ، ولو أدت به هذه الخطوة إلى مجال من

(٥١) إلهة رومانية تقابل هيرا زوجة زيوس في الأساطير اليونانية .

(٥٢) مشاهدة الفضيلة في صورتها الحققة لا يعني إلا تصوير الأخلاق حارية من كل ما يختلط بها من عناصر حسية ، عاطلة عن كل زينة باطلة من الجزاء أو حب الذات . ويستطيع الإنسان أن يدرك في سهولة كيف تبسط عندئذ الظلام على كل ما يبدو للعيول مثيراً ، وذلك بأقل جهد ممكن من جانب العقل ، هذا إذا لم يكن قد فسده فساداً تاماً وصار عاجزاً عن كل تجريد .

مجالاتها ، يختلف عن الفلسفة التأملية ، أعنى إلى متافيزيقا الأخلاق ،
 فى فلسفة عملية ، لا يهمنى فيها أن نسلم بمبادئ ما يحدث ، بل أن
 نضع قوانين لما ينبغى أن يحدث ، حتى ولو لم يقدر له أن يحدث أبداً ،
 أى قوانين موضوعية عملية ، فى مثل هذه الفلسفة العملية لا نحتاج
 إلى البحث عن الأسباب التى تجعل الشيء يعجب أو يفر أو عن
 الخصائص التى تميز الالدة الناجمة عن الإحساس البسيط من الذوق ،
 ولا عن البحث عما إذا كان الذوق يفرق عن الشعور العام بالرضا من
 جانب العقل ، كما أننا لا نحتاج أن نسأل عما يقوم عليه الشعور
 بالالدة والشعور بالألم ، وكيف تتولد عنهما الشهوات والميول ، وكيف
 تلتقي عن الشهوات والميول ، وبالتعاون مع العقل ، المسلمات
 ذلك أن هذه المباحث جميعاً إنما تتعلق بمذهب تجريبي فى النفس (٥٢) ،
 يصحح أن يكون بدوره القسم الثانى من مذهب فى الطبيعة ، هذا إذا
 اعتبرنا هذا المذهب فى الطبيعة فلسفة طبيعية ، من حيث إنها مؤسسة على
 قوانين تجريبية . ولكننا نتحدث هنا عن القانون الموضوعى العملى ،
 وبالتالي عن علاقة الإرادة بذاتها ، من حيث إنها تعين ذاتها بالعقل
 وحده ، حيث يسقط عندئذ كل ماله علاقة بالتجربة من تلقاء نفسه :
 ومرجع ذلك إلى أن العقل بذاته وحده إذا حدد السلوك (الأمر الذى
 يريد أن يبحث فى إمكان قيامه) فلا بد له بالضرورة أن يفعل ذلك
 بطريقة قبلية . تعدد الإرادة ملكة تحديد الذات للفعل ، بما يتفق مع
 تمثل قوانين معينة . مثل هذه الملكة لا يمكن أن نجدها إلا عند
 الكائنات العاقلة . كذلك فإن ما يصلح للإرادة مبدأ موضوعياً
 لتحديد نفسها بنفسها ، هو الغاية ، فإذا كانت هذه معطاة من العقل
 وحده ، فيجب كذلك أن تكون صالحة لكل الكائنات العاقلة .
 أما ما يحتوى على العكس من ذلك على مبدأ إمكان الفعل فحسب ،

(٥٢) هذا المذهب التجريبي فى النفس هو الأثر وبيولوجيا التى عرفنا مكانها وأهميتها فيما تقدم .

الذى تكون الغاية نتيجة له ، فيسمى الوسيلة . المبدأ الذاتى للرجبة هو الدافع ، والسبب الموضوعى لفعل الإرادة هو الباعث المحرك ، ومن هنا كان الفارق بين الغايات الذاتية التى تقوم على الدوافع ، وبين الغايات الموضوعية التى تستند إلى بواعث صالحة لكل كائن عاقل . المبادئ العملية تكون صورية ، عندما تجرد من كل الغايات الذاتية ، ولكنها تكون مادية ، عندما تقوم على مثل هذه الغايات الذاتية ، وبالتالي على دوافع معينة . الغايات التى يضعها كائن عاقل لنفسه على هواه كنتائج مرتبة على فعله (أى الغايات المادية) هى فى مجموعها غايات نسبية فحسب ، ذلك لأن كل ما يعطيا القيمة التى لها هو مجرد العلاقة التى تربطها بالطبيعة الخاصة التى للملكة الاشتباء عند الذات ، هذه القيمة التى لا يمكن تبعاً لذلك أن تقدم مبادئ كلية صالحة وضرورية لجميع الكائنات العاقلة ولا لكل فعل لإرادى ، أى أنها لا تستطيع أن تقدم قوانين عملية . وهذا هو السبب فى أن كل هذه الغايات النسبية لا تؤسس غير الأوامر الأخلاقية الشرطية .

ولكن إذا فرض أن هناك شيئاً ، يكون لوجوده فى ذاته قيمة مطلقة ، شيئاً يمكن له ، بوصفه غاية فى ذاته ، أن يكون مبدأ لقوانين محددة ، عندئذ سنجد فى هذا الشيء ، وفيه وحده ، مبدأ الأمر الأخلاقى المطلق الممكن ، أى سنجد فيه مبدأ القانون العملى .

وهنا أقول : الإنسان وكل كائن عاقل بوجه عام يوجد كهدف فى ذاته لا كمجرد وسيلة يمكن هذه الإرادة أو تلك أن تستخدمه على هواها ، فهو فى كل أفعاله سواء أكانت هذه الأفعال متعلقة به هو نفسه أم بغيره من الكائنات العاقلة الأخرى ، ينبغى أن ينظر إليه فى الوقت نفسه على أنه غاية . كل موضوعات الميول ليس لها إلا قيمة مشروطة ، فلو لم توجد الميول والحاجات المبنية عليها ، لكان موضوعها بلا قيمة . أما الميول نفسها ، باعتبارها مصادر للحاجة ، ففصيها من

القيمة المطلقة الذى يجعلها ترغب لذاتها ، من الضالة بحيث إن التحرر الكامل منها ينبغي أن يكون هو الأمنية العامة التى يشترك فيها كل كائن عاقل (٥٢) . يترتب على هذا أن قيمة جميع الموضوعات التى يمكن لها أن تكتسب عن طريق أفعالنا قيمة مشروطة دائماً . ولحق أن الموجودات التى لا يقوم وجودها على إرادتنا بل على الطبيعة ، ليست لها مع ذلك ، إذا كانت موجودات غير عاقلة ، غير قيمة نسبية ، على أساس أنها وسائل ، وهذا هو الذى يجعلنا نسميها أشياء ، أما الموجودات العاقلة فتسمى على العكس من ذلك أشخاصاً ، وذلك لأن طبيعتها قد ميزتها بكونها غايات فى ذاتها ، أى بما لا يجوز له أن يستخدم كمجرد وسيلة ، وبالتالي بما يحد من كل فعل يتم بطابع التعسف والافتعال (وما يكون موضوعاً للاحترام) . ليست هذه إذن مجرد غايات ذاتية ، يكون لوجودها قيمة بالنسبة لنا ، بوصفه نتيجة مترتبة على أفعالنا ، بل هى غايات موضوعية ، أى أشياء وجودها غاية فى ذاتها ، بل غاية لا يمكن أن تحل محلها غاية سواها ، حتى يمكن أن توضع تلك الغايات الموضوعية فى خدمتها كما لو كانت مجرد وسائل لها ، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لما عثرنا أبداً على شئ له قيمة مطلقة . ولكن لو كانت كل القيم مشروطة ، وكانت بالتالى قيماً عرضية ، لكان من المستحيل استحالة تامة أن نجد للعقل مبدأ عملياً أعلى وإذن فإذا كان من الواجب أن يوجد مبدأ عملياً أعلى ، وأمر أخلاقى مطلق بالنظر إلى الإرادة الإنسانية ، فلا بد أن يكون ذلك المبدأ وهذا الأمر ، عن طريق تمثيل ما هو بالضرورة غاية لكل إنسان لأنه هو نفسه غاية فى ذاته ، بحيث يكونان المبدأ الموضوعى للإرادة ، وبالتالي ما يصلح أن يكون قانوناً عملياً شاملاً .. وهذا هو الأساس الذى يقوم عليه هذا المبدأ : توجد الطبيعة العاقلة كغاية فى

(٥٢) هذه هى إحدى العبارات التى تساق للتليل على تشدد الملهم الأخلاقى عند كانت .

ذاتها . هكذا يتمثل الإنسان بالضرورة وجوده الخاص به ؛ والمبدأ بهذا المعنى يعد مبدأ ذاتياً للأفعال الإنسانية . ولكن كل كائن عاقل آخر يتمثل وجوده كذلك على هذا النحو ، تبعاً لنفس المبدأ العقلي الذي يصلح لي أنا أيضاً (٥) ؛ وإذن فهو في نفس الوقت مبدأ موضوعي ينبغي أن يكون من الممكن أن تستنبط منه كل قوانين الإرادة ، على أساس أنه مبدأ عملي أعلى . وهكذا يمكن أن نضع الأمر العملي على الصورة التالية : افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها ، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة .

نريد الآن أن نرى إن كان ثمة سبيل لتحقيق هذا الكلام . فلنبق عند الأمثلة التي قدمناها فيما سبق :

أولاً : سنجد بحسب تصور الواجب الضروري تجاه الذات أن الشخص الذي يفكر في الانتحار سيسأل نفسه إن كان من الممكن أن يتفق مسلكه مع فكرة الإنسانية بوصفها هدفاً في ذاته . فإذا لجأ إلى تحطيم نفسه ليهرب من حالة مؤلمة فإنه يستخدم بذلك شخصاً كمجرد وسيلة تهدف إلى المحافظة على حالة محتملة إلى نهاية الحياة . ولكن الإنسان ليس شيئاً ، وبالتالي ليس موضوعاً يمكن ببساطة أن يعامل معاملة الوسيلة ، بل ينبغي النظر إليه في كل أفعاله بوصفه دائماً هدفاً في ذاته . ومن ثم فلست أملك حق التصرف في الإنسان الكامن في شخصي ، سواء كان ذلك بتشويهه ، أو إفساده ، أو قتله . (لا بد لي أن أ طرح هنا جانباً مسألة تحديد هذا المبدأ عن كتب ، وهو ما كان

(٥) أضع هذه القضية هنا كمصادرة Postulat يجد القارئ أدلتها في القسم الأخير من الكتاب (٥٤) .

(٥٤) تستند هذه القضية على قضية أخرى مؤداها أن الكائنات العاقلة أعضاء في عالم معقول ، مما سيأتي بيانه فيما بعد .

مفروضاً أن اقوم به لتجنب كل إساءة في الفهم ، وهو ما يحدث في حالة اضطرارى مثلاً إلى بتر أعضائى لإنقاذ نفسى ، أو المخاطرة بحياتى في سبيل المحافظة عليها ... الخ ، إذ أن مثل هذا التحديد يتعلق بالأخلاق بمعناها الخاص .

ثانياً : أما فيما يتعلق بالواجب الضرورى أو بالواجب في حق الآخرين ، فإن الذى ينوى أن يبذل وعداً كاذباً للغير سيدرك على الفور أنه يريد أن يستخدم إنساناً آخر كوسيلة فحسب ، بغير أن يحتوى هذا الإنسان الأخير في نفس الوقت على الغاية في ذاته . ذلك أنه من المستحيل على من أريد أن أستخدمه بمثل هذا الوعد الكاذب وسيلة لتحقيق أهدافى أن يوافقنى على الطريقة التى أعامله بها ولا يمكنه تبعاً لذلك أن يحتوى في ذاته على الغاية من هذا الفعل . وترداد هذه المجافاة لمبدأ الإنسانية وضوحاً أمام العين إذا أضفنا إلى ذلك أمثلة من الاعتماد على حرية الآخرين وممتلكاتهم . إذ يتجلى عندئذ أن الذى يدوس على حقوق الناس إنما يقصد إلى استخدام أشخاصهم كما لو كانت مجرد وسيلة فحسب ، دون أن يضع في حسابه أنهم ، بصفتهم كائنات عاقلة ، ينبغي أن يعدلوا دائماً في نفس الوقت غايات ، أى كائنات لابد أن يكون في مقلورها أن تحتوى في ذاتها على الهدف من هذا الفعل نفسه (٥) .

ثالثاً : بالنظر إلى الواجب العرضى (الاستحقاقى) تجاه الذات ، لا يكفى أن لا يتناقض الفعل مع الإنسانية في أشخاصنا بوصفها هدفاً

(٥) لا ينبغي أن يلحظ بنا الآن هنا إلى أن العبارة التالية : ما لا تريد أن يحدث لك *quod tibi non vis fieri* يمكن أن تستخدم كقاعدة أو مبدأ . ذلك لأنها إنما اشتقت عن ذلك المبدأ الذى وضعناه من قبل ، وإن لم يمثل ذلك من تحفظات متعددة ، إنها [أى هذه العبارة] لا يمكن أن تصبح قانوناً عاماً ، لأنها لا تحتوى على مبدأ الواجبات التى يكتلف بها الإنسان نحو الغير (ذلك لأن من الناس من يرحب بالأذى يلزم غيره بتقديم خير أو إحسان إليه ، على شريطة أن يعنى هو نفسه من تقديم الخير والإحسان إليهم) ، ولا تحتوى أخيراً على الواجبات التى يلزم بها الناس نحو بعضهم البعض ذلك لأن المحرم يستطيع ، بحسب هذا المبدأ ، أن يتبادل القضاة الذين يحكمون عليه بالمقاب .. الخ .

في ذاته ، بل ينبغي كذلك أن يكون الفعل على اتفاق معها . ولكن الإنسانية تنطوي على استعدادات تهيء لبلوغ درجة أعظم من الكمال ، وتكون جزءاً من الغاية التي تقصد إليها الطبيعة بالنسبة للإنسانية ممثلة في ذواتنا ؛ وإهمال هذه المواهب الاستعدادات قد لا يتعارض مع المحافظة على الإنسانية بوصفها غاية في ذاتها ، ولكنه يتعارض مع العمل على تحقيق هذه الغاية .

رابعاً : أما فيما يتعلق بواجب الاستحقاق نحو الآخرين فإن الغاية الطبيعية التي يقصد جميع الناس إلى تحقيقها هي بلوغ سعادتهم . حقاً إن الإنسانية يمكن أن تظل باقية ، إذا لم يسهم أحد في إسعاد غيره ، ولم يعتمد في نفس الوقت أن يسلب منه شيئاً ، غير أن هذا لن يزيد عن أن يكون اتفاقاً سلبياً لا إيجابياً مع الإنسانية بوصفها غاية في ذاتها ، إذا لم يحاول أحد ، بقلر ما في طاقته ، أن يعمل على إسعاد غيره . ذلك لأنه لما كانت الذات غاية في نفسها ، فلا بد أن تكون غايتها ، إن كان لذلك التصور أن يحدث عنده أثره كله ، هي في نفس الوقت بقدر المستطاع غاياتي .

هذا المبدأ الذي تعد بمقتضاه الإنسانية وكل طبيعة عاقلة أخرى بوجه عام غاية في ذاتها (وهو الشرط الأعلى الذي يحد من حرية أفعال كل إنسان) لا يستفاد من التجربة: أولاً بسبب عمومته ، فهو ينطبق على جميع الكائنات العاقلة ، حيث لا تكن أية تجربة لتحديد شيء في هذا الصدد ، وثانياً لأن الإنسانية في هذا المبدأ لا تتصور على أنها غاية للناس (ذاتية) ، أي كموضوع يجعل منه الإنسان من تلقاء نفسه هدفاً في الواقع ، بل تتصور كغاية موضوعية ينبغي لها ، مهما تكن الغايات التي نود تحقيقها ، من حيث إن لها صبغة القانون ، أن تكون الشرط الذي يحد من جميع الغايات الذاتية ، وثالثاً لأن هذا المبدأ إنما يصلر تبعاً لذلك صلوراً ضرورياً عن العقل الخالص .

ذلك أن مبدأ كل تشريع عملي إنما يقوم بطريقة موضوعية على قاعدة الشمول أو العموم وشكلها ، التي تجعله بحسب المبدأ الأول قادراً على أن يصبح قانوناً (يمكن أن نسميه كذلك قانوناً طبيعياً) ، بينما يقوم من الناحية الذاتية على الغاية ؛ ولكن الذات التي تحمل جميع الغايات هي كل كائن عاقل ، بوصفه غاية في ذاتها (وذلك بحسب المبدأ الثاني) : ينتج عن هذا المبدأ العملي الثالث للإرادة بوصفه الشرط الأعلى لموافقته للعقل العملي العام ، أعني فكرة الإرادة عند كل كائن عاقل كإرادة تضع تشريعاً عاماً^(٥٥) .

سوف تنبذ طبقاً لهذا المبدأ كل المسلمات التي لا يمكنها أن تتفق مع التشريع العام المتعلق بالإرادة . وهكذا نجد أن الإرادة لا تخضع للقانون وحده ، بل إن خضوعها له ينبغي أن ينتظر إليه في نفس الوقت من حيث إنها هي نفسها مشرعة للقانون ، وإنها لاتعد خاضعة له (وفي استطاعتها أن تعد نفسها صاحبة هذا القانون) إلا لهذا السبب وحده .

إن الأوامر الأخلاقية ، بحسب نوع التصور الذي قدمناه فيما سلف ، سواء في ذلك الأوامر التي تقتضي أن تكون الأفعال مطابقة لتشريع عام شبيه بالنظام الطبيعي ، أو الأوامر التي تريد أن يكون للكائنات العاقلة المزية العامة التي للغايات في ذاتها ، قد

(٥٥) هذا المبدأ الجديد يلخص المبدأين السابقين : فلما كان من الواجب أن يتصور الكائن العاقل بوصفه غاية في ذاته ، فلا يمكنه أن يكون مجرد وسيلة أو أداة في خدمة قانون يفرض عليه من الخارج . وإذن فينبغي اعتباره مصدراً للقانون الذي يطليه ويخضع له . وسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا المبدأ الذي سيطلق عليه كانت اسم الاستقلال الذاتي للإرادة Autonomie سيوصلنا إلى الحل النهائي لمشكلة الأخلاقية . ويبدو أن كانت يطبق في مجال الأخلاق نفس الفكرة التي طبقها روسseau في المجال الاجتماعي وذلك حيث يقول : « الحرية هي إطاعة القانون الذي يفرضه الإنسان على نفسه » (العقد الاجتماعي ، ١ ، ١ ، الفصل الثامن) وهي أيضاً نفس الفكرة التي سادت الروح الكلاسيكية الألمانية وبخاصة عند جوتة وشيللر .

استبعدت حقاً عن سلطانها الأمر كل خليط من منفعة أيّاً كان نوعها ، استبعادها . لدافع من الدوافع ، وقد تم ذلك عن طريق تصورنا لها كأوامر مطلقة ؛ ولكننا لم نسلم بها كأوامر مطلقة ، إلا لأن هذا التسليم كان لا غنى عنه لتفسير تصور الواجب . أما عن وجود قضايا عملية تصدر أوامرها بطريقة مطلقة ، فذلك ما لم يكن من المستطاع البرهنة عليه في ذاته ، ولا من المستطاع كذلك إقامة هذا البرهان هنا أيضاً في هذا القسم من الكتاب ، ولكن شيئاً واحداً كان من الممكن أن يتم : ونعني به أن التحرر من كل منفعة عند فعل الإرادة الصادر عن الواجب ، من حيث هو العلامة المميزة التي تفرق بين الأوامر المطلقة والأوامر الشرطية قد نص عليه في الأمر نفسه ، وذلك من خلال تحديد معين سيكون متضمناً فيه ، وهذا ما يحدث الآن في هذه الصيغة الثالثة للمبدأ ، أى في فكرة إرادة كل كائن عاقل من حيث هي إرادة تضع تشريعاً كلياً عاماً .

ذلك أننا إذا تصورنا مثل هذه الإرادة ، مهما قلنا إن من الممكن لإرادة تخضع لقوانين أن تكون مرتبطة بهذه القوانين عن طريق المنفعة ، فإن من المستحيل أن تعتمد الإرادة ، التي هي نفسها المشرع الأعلى ، على أية منفعة من أي نوع (٥٦) لأن مثل هذه الإرادة التي تعتمد على المنفعة ستحتاج بدورها إلى قانون آخر ، يمكنه أن يحد من المنفعة المتعلقة بحبها للذات ويجعلها مشروطة بصلاحياتها لأن تصبح قانوناً كلياً عاماً .

وهكذا نجد أن مبدأ كل إرادة إنسانية ، من حيث هي إرادة تضع تشريعاً عاماً عن طريق مسلماتها جميعاً (٥) ، هذا إذا تيسر

(٥٦) أى على منفعة تمددها التزعات الحسية وترتبط بموضوع الفعل بدلاً من ارتباطها بصورته وقانونه .

(٥) أستطيع هنا أن أعني نفسى من إعطاء أمثلة لتفسير هذا المبدأ ، فالأمثلة التي مقنتها فيها أقدم لتفسير الأمر الأخلاقي المطلق وصياغته . يمكن أن تصلح جميعاً لأداء هذا الغرض .

له أن يكون مبدأ صائباً ، إنما يصلح صلاحية تامة لأن يكون أمراً أخلاقياً مطلقاً ، وذلك لأنه - ومرجع هذا على وجه التحديد إلى فكرة التشريع العام - لا يقوم على أية منفعة وأنه تبعاً لذلك يستطيع وحده ، بين كل الأوامر الممكنة ، أن يكون هو الأمر غير المشروط ؛ أو إذا شئنا أن نعبر تعبيراً أفضل فعكسنا الأمر قائلين : إذا كان هناك أمر أخلاقي مطلق (أى قانون يسرى على إرادة كل كائن عاقل) فإنه لن يملك إلا أن يلقى أوامره بأن يصدر الإنسان دائماً في كل أفعاله عن مسلمة إرادة يمكنها في نفس الوقت أن تجعل نفسها موضوعاً لها من حيث هي مشرعة تشريعاً عاماً ، عندئذ فقط يكون المبدأ العملي والأمر الذى يطيعه الإنسان غير مشروطين ، فلن يكون ثمة منفعة على وجه الإطلاق يمكنه [أى الأمر الأخلاقي] أن يقوم عليها .

ليس عجيباً بعد الآن ، إذا رجعنا بالبصر إلى كل المحاولات التى بذلت حتى الآن لاكتشاف مبدأ الأخلاق ، أن نجد أنها جميعاً كان مقضياً عليها بالإخفاق . لقد رأوا أن الإنسان يرتبط من خلال واجبه بقوانين ، ولكن لم يخطر لهم على بال أنه لا يخضع إلا لتشريع التابع منه ، وأن هذا التشريع كلى عام ، وأنه لا يلتزم في فعله إلا بما يتفق مع إرادته الخاصة ، وهى الإرادة التى تضع تشريعاً عاماً بمقتضى الغاية التى رسمتها الطبيعة . ذلك لأنهم حين تصوره في خضوعه للقانون فحسب (أباً كان نوع هذا القانون) وجدوا أن هذا القانون لا بد بالضرورة أن يكون مصحوباً بنوع من المنفعة في صورة جذابة أو قاهرة ، لأنه بما هو قانون لم ينبثق عن إرادته هو ، بل إن هذه الإرادة قد ألزمت ، بما يتفق مع القانون ، من جانب شئ خارجي عليها على أن تسلك على نحو معين . بهذا الاستنتاج الذى لم يكن منه مفر ضاع كل جهد بذل لإيجاد مبدأ أعلى للواجب ضيعة لا رجعة فيها . ذلك لأنهم لم يتوصلوا إلى الواجب أبداً ، بل إلى الضرورة التى تحض على الفعل بدافع من مصلحة معينة . وسواء أكانت هذه المنفعة شخصية

أم أجنبية ، فقد كان لابد للأمر دائماً أن يتخذ طابع الأمر الشرطي ولم يكن من المستطاع أن يصلح لأن يكون أمراً أخلاقياً . سوف أطلق إذن على هذا المبدأ اسم مبدأ استقلال الإرادة في مقابل كل مبدأ آخر سأسلكه في عداد ما أطلق عليه اسم التنافر .

إن التصور الذي يقتضى من كل كائن عاقل أن يتأمل نفسه من خلال جميع مسلمات إرادته على اعتبار أنه يضع تشريعاً كلياً عاماً لكى يتمكن من وجهة النظر هذه من الحكم على نفسه وعلى أفعاله ، يؤدى إلى تصور أشد خصوصية يرتبط به ، ونعنى به تصور مملكة الغايات .

وأنا أفهم من كلمة مملكة ذلك الترابط المنظم الذى يجمع بين كائنات عاقلة متعددة عن طريق قوانين مشتركة . ولما كانت القوانين تحدد الغايات من جهة صلاحيتها لأن تكون غايات كلية عامة فإن من المستطاع ، إذا جردنا الفروق الشخصية بين الكائنات العاقلة وكذلك كل محتوى غاياتهم الجزئية ، أن نتصور كلاً عاماً يشمل جميع الغايات (سواء فى ذلك غايات جميع الكائنات العاقلة ، بوصفها غايات فى ذاتها ، والغايات الشخصية التى يمكن أن يضعها كل لنفسه) فى وحدة منتظمة مترابطة ، أى مملكة للغايات ممكنة الوجود بحسب المبادئ السابق ذكرها (٥٧) .

! ذلك أن الكائنات العاقلة تخضع جميعاً للقانون الذى يقتضى ألا يعامل كل منهم نفسه وغيره من البشر كوسيلة أبداً ، بل أن تكون معاملته لهم دائماً وفى نفس الوقت كغايات فى ذاتها . ينشأ عن هذا ترابط منتظم بين الكائنات العاقلة عن طريق قوانين موضوعية مشتركة ،

(٥٧) يقتبس كانت هنا فكرة القديس أوغسطين عن مملكة الله ، كما يرجع إلى التفسير الفلسفى الذى وضعه فييتس لما يتميزه بين مملكة اللطف *règne de la grâce* ومملكة الطبيعة *règne de la nature* (راجع نقد العقل الخالص - معيار العقل الخالص^٩) القسم الثانى من ص . ٧٢٥ إلى ص . ٧٣٩) .

أى مملكة يمكن ، طالما كان الهدف من هذه القوانين إقامة العلاقة بين هذه الكائنات وبين بعضها البعض بوصفها غايات ووسائل ، أن تسمى مملكة الغايات (وهى لا تعبر فى حقيقة الأمر إلا عن مثل أعلى) .

ولكن الكائن العاقل يعد عضواً منتصباً إلى مملكة الغايات إذا كان هو نفسه ، إلى جانب أنه يشرع لها قوانين كلية عامة ، يخضع لهذه القوانين . وهو ينتمى إلى هذه المملكة كرئيس لها إذا كان ، كمشرع لقوانينها ، لا يخضع لأية إرادة أخرى غير إرادته .

يجب على الكائن العاقل أن يعد نفسه دائماً مشرعاً فى مملكة للغايات ممكنة عن طريق حرية الإرادة ، سواء أكان عضواً فى هذه المملكة أم رئيساً لها . ولكنه لا يستطيع أن يدعى لنفسه مكان الرئاسة بمسلمات إرادته فحسب ، بل إذا كان كائناً مستقلاً تمام الاستقلال ، بلا حاجات ، ذا قدرة مكافئة لإرادته ولا يحد منها شئ (٥٧) .

الإخلاقية تكمن إذن فى علاقة كل فعل بالتشريع القانونى الذى يستطيع وحده أن يجعل مملكة الغايات ممكنة . ولكن هذا التشريع ينبغى أن يوجد فى الكائن العاقل نفسه وأن ينبثق من إرادته التى يكون مبدؤها حينئذ هو المبدأ التالى : ألا يقدم الإنسان على فعل إلا بما يتفق مع مسلمة من شأنها أن تكون قادرة على أن تصبح قانوناً كلياً عاماً ، وألا يفعل الإنسان الفعل كذلك حتى تعد الإرادة نفسها فى عين الوقت واضحة تشريع كل عام عن طريق مسلمتها ، فإذا لم تتفق المسلمات بطبيعتها مع هذا المبدأ الموضوعى للكائنات العاقلة بوصفها مصادر تشريع كل عام ، اتفاقاً ضرورياً ، فإن الضرورة التى تقضى بالفعل طبقاً لذلك المبدأ يطلق عليها الإلزام العملى ، أى الواجب . والواجب ،

(٥٨) وإذن فالكائنات العاقلة المتناهية ، أى أبناء الإنسان ، لا يمكن أن يتبدى طموحها عضوية مملكة الغايات ، أما رئاسة هذه المملكة فهى لله وحده .

لا يكلف به الرئيس في مملكة الغايات ، بل يلزم كل عضو من الأعضاء بمقدار متكافئ .

إن الضرورة العملية التي تقضي بالسلوك طبقاً لهذا المبدأ ، أى طبقاً للواجب ، لا تقوم ألبتة على العواطف والنوافع والميول ، بل تقوم فحسب على علاقة الكائنات العاقلة بعضها ببعض ، حيث ينبغي دائماً أن تعد إرادة الكائن العاقل في نفس الوقت إرادة مشرعة ، إذ لو كان الأمر على خلاف ذلك لتعلم على الكائن العاقل أن يتصور أنه غاية في ذاته . هكذا يربط العقل كل مسلمة من مسلمات الإرادة ، بوصفها مصدر تشريع كل عام ، بكل إرادة أخرى ، بل إنه يربطها كذلك بكل فعل موجه إلى الذات ، ولا يدفع العقل على ذلك أى باعث عملي آخر أو أية منفعة مستقبلية ، بل إنه يصدر في ذلك عن فكرة الكرامة التي للكائن العاقل الذي لا يخضع لغير القانون الذي يضعه لنفسه .

لكل شيء في مملكة الغايات ثمن أو كرامة : فماله ثمن فمن الممكن أن يستبدل بشيء آخر متكافئ له ؛ أما ما يعلو على كل ثمن ، وما لا يسمح تبعاً لذلك بأن يكافئه شيء ، فإن له كرامة .

كل ما يتعلق بميول الإنسان وحاجاته العامة فله ثمن سوقى ، وأما ما يتفق مع ذوق معين ، حتى لو لم يفرض حاجة سابقة إليه ، أى ما يتفق مع حال السرور الذي نستشعره في مجرد اللعب البريء عن كل غرض الذي يجرى بين طاقاتنا الوجدانية ، فله ثمن عاطفى (٥٩) ؛ أما ما يؤلف الشرط الذي لا غنى عنه لكى يصبح شيء من الأشياء

(٥٩) هذه الحلل من الرضا والسرور هي التي تحرير من الآلة المجردة من كل غرض أو منفعة ، وهي الآلة التي نحسها عند تأمل شيء جميل ، على نحو ما يبين « نقد ملكة الحكم » . فالأشياء التي ترضينا على هذا النحو لها ثمن عاطفى Affektionspreis وليس لها ثمن سوقى Marktpreis وذلك لأن قيمتها الذاتية لا تجعل منها موضوعات للمبادلة يمكن تقديرها تقديراً مادياً .

غاية في ذاته ، فليست له قيمة نسبية فحسب ، أى ليس له ثمن ، بل إن له قيمة باطنية ، أى كرامة .

الأخلاقية هى الشرط الوحيد الذى يجعل الكائن العاقل غاية في ذاته ، إذ يستحيل عليه أن يصبح عضواً مشرعاً في مملكة الغايات إلا عن طريقها . وهكذا نجد أن الأخلاق والإنسانية ، من حيث قدرة هذه عليها ، هما الشيء الوحيد الذى يملك الكرامة . إن البراعة والاجتهاد في العمل لهما ثمن سوقى ؛ والدكاء ومملكة التخيل الحية والمزاج لها ثمن عاطفى (١٠) ، أما الوفاء بالوعد ، والإحسان عن مبدأ (لا عن غريزة) فلهما على العكس من ذلك قيمة ذاتية . لا الطبيعة ولا الفن يحتويان على شيء يمكن أن يحل محل هذه الصفات إذا ما افتقدت ؛ ذلك لأن قيمتهما لا تكمن في النتائج المترتبة عليها ، ولا في المنفعة أو المكسب اللذين تحدثهما ، بل تكمن في النوايا ، أى في مسلمات الإرادة ، التى تكون على استعداد للتعبير عن نفسها على هذا النحو في صورة أفعال ، حتى لو لم يحالفها النجاح في النهاية . هذه الأفعال ليست كذلك في حاجة إلى أن يوصى عليها من أى استعداد ذاتى أو ذوق يجعلنا ننظر إليها برضا وارتياح مباشرين ، كما أنها ليست في حاجة إلى أى ميل أو عاطفة مباشرة تجذبنا نحوها ، لأنها تمثل لنا الإرادة التى تمارسها [أى الأفعال] كموضوع للاحترام المباشر ، حيث لا يطلب شيء سوى العقل لكى يفرضها على الإرادة ، لا لكى يحاول أن يلتمسها منها بالتلق والمداهنة ، مما لا شك في أنه تناقض في مجال الواجبات . هذا التقويم هو الذى يعرف بقيمة مثل هذا المنحى الفكرى بوصفه كرامة وهو الذى يسمو به فوق كل ثمن سمواً لا نهاية له ؛ فلا يمكن أن نضعها معها في كفة الميزان أو أن نقارنها

(٦١) لأنها صفات نجيبها بصرف النظر عن كل منفعة مادية ، ولأنها ترغيبنا وتشجعنا فيما شعوراً بالآلة على نحو ما يرغيبنا بالجمال في بعض الأشياء .

بها بغير أن نجور في نفس الوقت على قلداستها .

وما الذى يرر إذن للنية الطيبة من الناحية الأخلاقية أو للفضيلة أن تذهب في طموحها إلى هذا المدى البعيد ؟ إنه لا يقل في شيء عن الدور الذى تعهد به إلى الكائن العاقل للمشاركة في وضع القوانين الكلية العامة والذى يجعله صالحاً لأن يصبح عضواً في مملكة ممكنة للغايات (١١) ، وهو الدور الذى حددته له طبيعته من قبل من حيث هو غاية في ذاته ومن ثم مشرع للقوانين في مملكة الغايات ، ثم من حيث هو حر بالنظر إلى جميع القوانين الطبيعية ، لا طاعة عليه إلا للقوانين التى يضعها هو لنفسه والتى يمكن مسلماته طبقاً لها أن تكون جزءاً من تشريع كلى عام (يخضع له في الوقت نفسه) . فليس لشيء في الواقع من قيمة إلا القيمة التى يحددها له القانون . ولكن التشريع نفسه ، الذى يحدد القيم جميعاً ، ينبغى لهذا السبب نفسه أن تكون له كرامة ، أى قيمة غير مشروطة ، ولا سبيل إلى مقارنتها بسواها ، لا يعبر عنها خير من كلمة الاحترام التى تترجم عن التقدير الذى ينبغى على الكائن العاقل أن يحمله لها . فالاستقلال الذاتى إذن هو مبدأ كرامة الطبيعة الإنسانية وكل طبيعة عاقلة .

إن الطرق الثلاث التى ذكرناها آنفاً للتعبير عن المبدأ الأخلاقى ليست في حقيقة الأمر إلا صيغاً متعددة لقانون واحد بالذات ، توجد إحداها من تلقاء نفسها الصيغتين الأخريين في ذاتها (١٢) . ومع ذلك فيبينها خلاف واحد ، هو في الحقيقة خلاف ذاتى قبل أن يكون خلافاً

(١١) لا يملك الكائن العاقل الحق في المشاركة في التشريع الكلى إلا إذا كان يستحق ذلك ، أى أن الكائن العاقل لا يصبح كذلك على الحقيقة حتى يصبح كائناً أخلاقياً .

(١٢) أى أننا نستطيع بالتحليل أن نستخلص من كل صيغة حل حدة الصيغتين الأخريين ، كما أن الصيغ الثلاث التى تعبر عن المبدأ الأخلاقى يمكن بطورها أن تستخلص بالتحليل من تصور الإرادة الطيبة أو الإرادة التى تخضع الواجب ويمكن لمسلمتها أن ترتفع إلى مستوى القانون العام .

موضوعياً - عملياً ، الهدف منه تقريب فكرة من أفكار العقل إلى
العيان (وذلك بحسب مشابهة معينة) وجعلها بذلك قريبة من العاطفة .
كل المسلمات لها :

١ - صورة تنصف بالكلية والشمول ، ويمكن التعبير عن
صيغة الأمر الأخلاقي على هذا النحو : ينبغي أن تختار المسلمات
كما لو كان من الواجب أن تكون لها قيمة قوانين الطبيعة الكلية .

٢ - مادة ، أى غاية ، وهنا يعبر عن الصيغة كما يلي : إن
الكائن العاقل ، من حيث إنه بحسب طبيعته غاية ، وبالتالي من
من حيث هو غاية في ذاتها ، ينبغي أن يكون بالنسبة لكل مسلمة
شرطاً يحل من جميع الغايات التي تكون مجرد غايات نسبية أو
تعسفية .

٣ - تحديد تام لجميع المسلمات من طريق تلك المسلمة ،
ونعني بها : أن جميع المسلمات التي تستمد من تشريعنا الخاص ينبغي
أن تسهم في إقامة مملكة ممكنة للغايات كما تسهم في إقامة مملكة
للطبيعة (٥) . ويسير التطور هنا كما يسير هناك في مقولات (٦٢) ،

(٥) الغاية (التلولوجيا) تنظر إلى الطبيعة بوصفها مملكة للغايات ، والأخلاق تنظر إلى
مملكة ممكنة للغايات بوصفها مملكة للطبيعة . مملكة الغايات هناك فكرة نظرية ، الهدف منها تفسير
ما هو موجود في الواقع . وهي هنا فكرة عملية ، الغرض منها إظهار ما ليس موجود ولكن يمكن
أن يوجد في الواقع عن طريق ما نأثي وما ندع من سلوك ، وذلك بمطابقته لهذه الفكرة نفسها .
(٦٢) من المعلوم أن كانت قد أخذ هذا الاصطلاح عن أرسطو ، وهو يريد بالمقولات
تلك التصورات الأولية للفهم التي تتعاقب قبلياً بموضوعات الحساسية ، والتي رتبها في لوحة منهجية
يحاول الآن أن يطبقها في مجال الأخلاق . فالوحدة ، والتعدد ، والشمول كلها مقولات الكم .
وهو يلاحظ في الطبعة الثانية من نقد العقل الخالص أن المقولة الثالثة في كل فئة من هذه الأربعة
تنتج عن اتحاد المقولة الثانية بالأولى . فالشمول ليس إلا التعدد منظوراً إليه باعتباره وحدة ،
كما أن الصيغتين هو الواقع مضاداً إلى السلب (وذلك في مقولة الكيف) وهكذا الشأن في الصيغتين
الأخريتين (السلاطة والبلهة) . راجع نقد العقل الخالص ، المحاليل الترنسندنتي ، تحليل التصورات ،
القسم الثالث : تصورات الفهم الخالصة أو المقولات . ص ١١٥ - إلى ص ١٢٦ من طبعة والمكتبة
الفلسفية التي سبقت الإشارة إليها .

مبتدئاً بوحدة صورة الإرادة (أو بشمولها) ، ماراً بتعدد المادة (وهو تعدد الموضوعات أى الأهداف) ومن هناك إلى شمول المذهب أو تكامله . على أن من الخير دائماً أن يسير الإنسان في حكمه الأخلاقي على حسب منهج محكم وأن يجعل مبدأه هذه الصيغة العامة للأمر الأخلاقي المطلق : افعل بحسب المسلمة التي يمكنها في نفس الوقت أن تجعل من نفسها قانوناً عاماً . فإن أردنا أن نجيب القانون الأخلاقي للنفس فإن مما يفيد في ذلك كل الفائدة أن نمرر الفعل الواحد نفسه من خلال التصورات المذكورة وأن نقر به بذلك ما أمكن من العيان .

نستطيع الآن أن ننهي من حيث بدأنا ، أعني من تصور إرادة خيرة مطلقة . تكون الإرادة خيرة بإطلاق إذا لم يكن في وسعها أن تكون شريرة ، وإذا كانت مسلمتها ، حين تتحول إلى قانون كلي عام ، لا تتناقض مع نفسها بأى حال من الأحوال . هذا المبدأ هو إذن قانونها الأعلى أيضاً . اجعل فعلك دائماً يتفق مع المسلمة التي تستطيع أن تريد لها في الوقت نفسه أن تكون في شمول القانون ، هذا هو الشرط الوحيد الذي لا يمكن الإرادة بمقتضاه أن تتعارض مع نفسها أبداً ، ومثل هذا الأمر أمر مطلق . ولما كانت الخاصية التي تجعل للإرادة قيمة القانون العام بالنسبة للأفعال الممكنة تشابه الترابط العام الذي يتصف به وجود الأشياء بحسب قوانين كلية عامة ، وهو الترابط الذي يكون العنصر الشكلي للطبيعة بوجه عام ، فإن من الممكن أن نعبّر عن الأمر الأخلاقي المطلق على النحو التالي :

اجعل أفعالك مطابقة لمسلمات يمكنها في عين الوقت أن تجعل من نفسها موضوعاً هو بمثابة القوانين العامة للطبيعة — هكذا تتألف صيغة إرادة خيرة بإطلاق .

تميز الطبيعة العاقلة من سواها بأنها تضع لنفسها غاية . هذه الغاية ستكون هي مادة كل إرادة طيبة . بيد أنه لما كان من اللازم ، في فكرة

إرادة خيرة بإطلاق وبغير شرط تحفظي (كأن يكون هذا الشرط هو بلوغ هذه الغاية أو تلك) أن نجرد [تلك الفكرة] من كل غاية يراد تحقيقها (الأمر الذي قد يجعل الإرادة خيرة من الناحية النسبية فحسب) فإن من اللازم كذلك ألا تتصور الغاية هنا كما لو كانت غاية يراد تحقيقها ، بل كغاية مستقلة بذاتها ، أى تتصور تبعاً لذلك من جهة السلب فحسب ، أعني بوصفها غاية لا ينبغي على الإنسان أن يقدم على فعل يتعارض معها ، كما لا ينبغي عليه أبداً نتيجة لذلك أن ينظر إليها كما لو كانت مجرد وسيلة ، بل أن يقدرها دائماً وفي الوقت نفسه في كل فعل من أفعال الإرادة من حيث هي غاية . هذه الغاية لا يمكن أن تكون شيئاً آخر غير الذات عينا [الحاملة] لجميع الغايات الممكنة ، إذ أنها هي في الوقت نفسه الذات صاحبة إرادة ممكنة خيرة بإطلاق (٦٤) ؛ والواقع أن هذه الإرادة الخيرة على الوجه المطلق لا يمكن أن يقدم عليها موضوع آخر إلا إذا وقعت في التناقض . وعلى ذلك فالبدء الذي يقول : راع أن يكون فعلك بالنسبة لكل كائن عاقل (بالنسبة لك ولغيرك) بحيث تكون له في نفس الوقت في مسلماتك قيمة الغاية في ذاتها ، ليس في حقيقة الأمر إلا عين المبدأ الذي يقول : اجعل فعلك مطابقاً للمسلمة التي تتضمن في الوقت نفسه صلاحيتها الشاملة لكل كائن عاقل . ذلك أن القول بأن على في استخدامي للوسائل المؤدية إلى غاية من الغايات أن أقيد مسلمتي بالشرط الذي يجعلها صالحة صلاحية شاملة لأن تكون قانوناً لكل ذات ، يستوى تماماً مع القول بأن علينا أن نجعل المبدأ الأساسي لجميع مسلمات الأفعال هو ألا تعامل الذات الحاملة للغايات ، أى الكائن العاقل نفسه ، كما لو كانت مجرد وسيلة بحال من الأحوال ، بل أن تعامل معاملة الشرط الأعلى الذي

(٦٤) الذات الكاملة لجميع النيات الممكنة هي الكائن العاقل نفسه ، الذي يمكن وحده أن يكون غاية في ذاته ، وذلك لأنه لا يمكن أن يساوى بإحدى غاياته الجزئية ، كما أنه يتصور بمقتل القانون الموضوعي الذي يجب على إرادته أن تخضع له .

يبين لنا حدود استخدام الوسائل ، أعنى أن تعامل دائماً في الوقت نفسه معاملة الغاية (٦٥) .

يستتبع هذا بغير نزاع أن كل كائن عاقل ، بوصفه غاية في ذاته ، ينبغي أن تكون لديه القدرة على أن يعد نفسه ، بالقياس إلى جميع القوانين التي قد يخضع لها في الوقت نفسه ، مصدر تشريع كلي عام ، وذلك لأن صلاحية مسلماته لأن تصبح تشريعاً عاماً هي على التحديد ما يميزه كغاية في ذاته ، كما يستتبع أيضاً أن هذه الكرامة (التي يتميز بها) من سائر الكائنات الطبيعية هي التي تفرض عليه أن يعد مسلماته على الدوام من وجهة نظره هو ، التي هي في الوقت نفسه وجهة نظر كل كائن عاقل ، بوصفه كائناً مشرعاً (وهذا هو السبب أيضاً في تسمية مثل هذه الكائنات أشخاصاً) .

بهذا يمكن قيام عالم معقول (*mundus intelligibilis*) ، بوصفه مملكة للغايات ، وذلك عن طريق التشريع النابع عن جميع الأشخاص بوصفهم أعضاء فيه . يترتب على ذلك أن على كل كائن عاقل أن يصدر في فعله كما لو كان دائماً عن طريق مسلماته عضواً مشرعاً في المملكة العامة للغايات . والمبدأ الصوري لهذه المسلمات هو المبدأ الذي يقول: افعل الفعل كما لو كان على مسلمتك أن تصلح في الوقت نفسه قانوناً عاماً (لجميع الكائنات العاقلة) . مملكة الغايات إذن لا يمكن قيامها إلا عن طريق المشابهة التي بينها وبين مملكة الطبيعة ، تلك عن طريق المسلمات وحدها ، أي القواعد التي يلزم بها المرء نفسه ، وهذه عن طريق قوانين علل فاعلة خاضعة لإلزام خارجي . وعلى الرغم من هذا ، فإن الإنسان لا يتردد في أن يخلع على الطبيعة ككل ، وإن نظرنا إلى هذا الكل نظرنا إلى الآلة ،

(٦٥) ذلك لأنني لو اعتبرت الكائن العاقل مجرد وسيلة فحسب ، لما أمكنني أن أقول إن مسلمة فعل يمكن أن تصبح قانوناً عاماً بالنسبة له ، كما أنه لن يستطيع بدوره أن يحل من مسلمات فعله قوانين كلية شاملة .

و بمقدار العلاقة التي تربطه بالكائنات العاقلة بوصفها غايات له ،
أقول لا يتردد الإنسان لهذا السبب أن يخلع عليها اسم مملكة الطبيعة (٦٦).
مملكة للغايات كهذه مستنقل حقاً إلى حيز الوجود عن طريق مسلمات
يرسم الأمر الأخلاقي المطلق قاعدتها لجميع الكائنات العاقلة ، إذا
ما أتبعنا اتباعاً شاملاً . إلا أن الكائن العاقل وإن لم يستطع أن يضمن ،
حتى لو اتبع هذه المسلمة بانتظام ، أن يجاريه كل كائن عاقل آخر
في الوفاء بها ، ولم يضمن كذلك أن تتفق معه مملكة الطبيعة وترتيبها
الغائي اتفاقها مع كائن جدير بأن يكون عضواً فيها بحيث تصبح بالنسبة
إليه مملكة للغايات ، أعني بحيث تحقق رجاءه في السعادة ، أقول مع
أنه لا يضمن هذا كله فإن هذا القانون الذي يقول : « راع أن تسير
أفعالك بحسب مسلمات عضو يضع تشريعاً كلياً عاماً للمملكة ممكنة
للفايات » يظل محتفظاً بكامل قوته ، وذلك لأنه يصلر أوامره على
نحو مطلق . وفي هذا الأمر على وجه التحديد تكمن هذه المفارقة :
وهي أن كرامة الإنسانية وحدها ، من حيث كونها طبيعة عاقلة ، بصرفه
النظر عن كل غاية أخرى أو منفعة يراد الوصول إليها ، وتبعاً لذلك
احترام الفكرة الخالصة ينبغي أن يكونا القاعدة التي لا يصح للإرادة
أن تحيد عنها ، وأن استقلال المسلمة عن أمثال هذه الدوافع كلها
هو الذي يحقق لها السمو وهو الذي يجعل كل ذات عاقلة جديرة بأن
تكون عضواً مشرعاً في مملكة الغايات ؛ إذ لو كان الأمر على خلاف.

(٦٦) على الرغم من أن الطبيعة تمنح للأية إن كانت يرى أن من الممكن ، بل من
الواجب أن تسمى مملكة ، ذلك لأنها ، وفقاً لتقدير ملكة الحكم عندنا ، تهتد في سيرها
العام لتحقيق غايات هامة . أما الذي يميز حدود تسلسل هذه الغايات وشرطه الأعلى فهو الكائن
العاقل ، من حيث هو كائن أخلاقي ، فالإنسان هو « الغاية الأخيرة » للخلقة ، وذلك من حيث
إن حريته ، بتطابقها مع القانون العمل غير المشروط ، ترمي إلى تحقيق الخير الأعلى في الطبيعة ،
أي إلى تحقيق التوافق التام بين القسيلة والسعادة . ولا يصح إذن أن نسال عن الغاية التي يجبا من
أجلها الإنسان ، فأخلاقيته هي الهدف الأعلى من وجوده وهي التي تعطيه الحق في أن يعمل سائر
غايات الطبيعة خاضعة له .

ذلك لتحتم علينا أن نتصوره كائناً لا يخضع لغير القانون الطبيعي الذي يتحكم في حاجاته . ومع أنه سيكون من الممكن تصور مملكة الطبيعة ، مثلها في ذلك مثل مملكة الغايات ، متحدة تحت رئيس واحد ، ومع أن المملكة الأخيرة لن تبقى بذلك مجرد فكرة بسيطة فحسب بل ستكتسب واقعية حقيقية ، فإن هذه الفكرة ستستفيد من وراء ذلك زيادة تأنيها من إضافة دافع قوى إليها ، ولكن قيمتها الباطنة لن تزداد في شيء على ما هي عليه ؛ إذ أن من الواجب علينا على الرغم من ذلك أن نتصور دائماً ذلك المشرع الأوحده غير المحدود نفسه من حيث هو مشرع يحكم على قيمة الكائنات العاقلة طبقاً لأفعالهم المجردة من المنفعة فحسب ، المفروضة عليهم من تلك الفكرة وحدها . إن ماهية الأشياء لا تتغير تبعاً لعلاقاتها الخارجية ، والثشيء الوحيد ، إذا غضضنا النظر عن هذه العلاقات الأخيرة ، الذي يكون القيمة المطلقة للإنسان هو الذي ينبغي أن يكون المقياس الذي يحكم به عليه من جانب أى كائن ، حتى لو كان هو الكائن الأسمى نفسه . فالأخلاقية إذن هي علاقة الأفعال باستقلال الإرادة أى بالتشريع الكلى الممكن عن طريق مسلمات هذه الإرادة . الفعل الذي يمكن أن يتفق مع استقلال الإرادة هو فعل مسموح به ، والفعل الذي لا يتفق معه فعل محرم . الإرادة التي تتفق مسلماتها اتفاقاً ضرورياً مع قوانين الاستقلال هي إرادة مقدسة ، أى إرادة خيرة بإطلاق . توقف إرادة غير خيرة بإطلاق على مبدأ الاستقلال (الجبر الأخلاقي) هو الالتزام . هذا الالتزام لا يمكن إذن أن ينطبق على كائن مقدس . الضرورة الموضوعية التي يتصف بها فعل من الأفعال يصدر عن التزام تسمى واجباً .

نستطيع مما تقدم ذكره بإيجاز أن نفرس الآن في سهولة كيف أننا ، وإن كان أول ما يتبادر إلى ذهننا عند التفكير في تصور الواجب هو الانصياع للقانون ، نتصور مع ذلك في الوقت نفسه نوعاً من السمو والكرامة لدى ذلك الشخص الذي يؤدي جميع واجباته . ذلك لأن

سموه لا يرجع إلى خضوعه للقانون بقدر ما يرجع إلى أنه ، بالنظر إلى هذا القانون نفسه ، يعد مشرعاً في الوقت ذاته ، أى أنه لا يخضع له إلا لهذا السبب بعينه . كذلك يبيننا فيما تقدم كيف أنه لا الخوف ، ولا الميل ، بل الاحترام الواجب في حق القانون هو وحده الدافع القادر على إعطاء الفعل قيمة اخلاقية . إن إرادتنا الخاصة ، على فرض أنها لا تقدم على فعل من الأفعال إلا إذا كان مقيداً بتشريع عام ، تجعل مسلماتها أمراً ممكناً ، هذه الإرادة [المثالية] التي يمكن بالفكرة أن تكون إرادتنا هي الموضوع الحقيقي بالاحترام ، وكرامة الإنسانية تكمن على وجه التحديد في قدرتها على أن تكون مصدر تشريع كلى عام، على شريطة أن تكون هي نفسها في الوقت عينه خاضعة لهذا التشريع .

الاستقلال الذاتي للإرادة بوصفه المبدأ الأعلى للأخلاق

استقلال الإرادة هو الخاصية التي تجعل منها قانوناً لنفسها (بصرف النظر عن جميع موضوعات الفعل الإرادي) . مبدأ استقلال الإرادة إذن هو أن نختار دائماً بحيث تكون مسلمات اختيارنا متضمنة في الوقت نفسه كقوانين كلية في فعل الإرادة نفسه . كون هذه القاعدة العملية أمراً أخلاقياً ، أعني أن إرادة كل كائن عاقل مرتبطة بها ارتباطاً ضرورياً كشرط لها ، أمر لا يمكن إثباته عن طريق التحليل البسيط للتصورات التي تشتمل عليها الإرادة ، والسبب في ذلك أنها قضية تركيبية^(٦٧) ؛ وقد ينبغى علينا أن نتجاوز معرفة الموضوعات إلى نقد الذات ، أي إلى نقد العقل العمل الخالص^(٦٨) ، إذ أن هذه القضية التركيبية ، التي تأمر أمراً ضرورياً ، ينبغى أن يكون من المستطاع معرفتها بطريقة قبلية خالصة ؛ ولكن هذه المسألة لا تدخل في القسم الحالي من الكتاب . بيد أن كون مبدأ الاستقلال الذاتي المذكور هو المبدأ الأوحد للأخلاق ، فأمر يمكن توضيحه بسهولة بالتحليل البسيط لتصورات الأخلاق . إذ سيتبين من خلال ذلك كيف أن مبدأ الأخلاق لا بد أن يكون أمراً أخلاقياً ، وأن هذا الأمر الأخلاقي لا يأمر بشيء يقل أو يزيد عن هذا الاستقلال نفسه .

(٦٧) هي قضية تركيبية لأنها تربط بفكرة الإرادة الطيبة فكرة قانون عام ليست متضمنة فيها تضمناً منطقياً ولا يمكن استخلاصها منها بالتحليل البسيط .

(٦٨) وذلك لكي نبين بأية ملكة يفكر العقل أن يتم هذا الترابط التركيبى الذى كشف عنه تحليل الوجدان المشترك ، ولكي نعرف أيضاً كيف يصبح استخدام هذه الملكة أمراً مشروعاً .

تنافر الإرادة بوصفه مصلر
جميع المبادئ غير الأصلية
للأخلاق

عندما تفتش الإرادة عن القانون الذى من شأنه أن يعينها فى شىء آخر غير صلاحية مسلماتها لوضع تشريع كل عام يصدر عنها ؛ وعندما تفتش تبعاً لذلك ، متجاوزة ذاتها ، عن هذا القانون فى خاصية أحد موضوعاتها ، فإن التنافر هو الذى ينتج عن ذلك دائماً . عندئذ لا تعطى الإرادة لنفسها القانون ، بل إن الموضوع هو الذى يعطيا إياه عن طريق العلاقة التى تربطه بها . هذه العلاقة ، سواء أقامت على الميل أو على تصورات العقل ، لا تسمح إلا بقيام الأوامر الشرطية (٦٩) : على أن أفعل هذا الشىء ، لأننى أريد شيئاً آخر . أما الأمر الأخلاقى ، وبالتالى الأمر المطلق ، فإنه على العكس من ذلك يقول : إن على أن أفعل على هذا النحو أو ذاك ، حتى لو لم أرد شيئاً آخر . فمثلاً يقول من يتبع الأمر الأول : ينبغى على ألا أكذب إذا أردت أن أحافظ على شرفى ، أما من يتبع الأمر الثانى فيقول : ينبغى على ألا أكذب حتى لو لم يجلب الكذب على أدنى عار . يجب إذن أن يجرّد هذا الأمر الأخير من كل موضوع ، بحيث لا يكون لهذا الموضوع أى تأثير على الإرادة ، وبحيث لا يقتصر العقل العملى (الإرادة) على أن يدير منفعة أجنبية ، بل يثبت سلطانه الأمر فحسب بوصفه أعلى تشريع . هكذا يكون من واجبي مثلاً أن أعمل على سعادة الآخرين ، لا كما لو كان يهمنى أن يتحقق وجودها (سواء

(٦٩) لأن تمثلات العقل ستكون فى هذه الحالة متعلقة قبل كل شىء بالموضوعات ، ولن يمكنها أن تعين الإرادة إلا عن طريق الحساسية .

كان ذلك عن طريق ميل مباشر ، و كان بطريق غير مباشر عن
إحساس بالرضا مصدره العقل) بل لمجرد أن المسلمة التي تستبعد [أى
السعادة] لا يمكن أن تكون متضمنة في فعل إرادى واحد وبالذات .

تصنيف جميع المبادئ الأخلاقية
التي يمكن أن تنتج عن التصور الأسامي
الذي سلمنا به عن التنافر

لقد جرب العقل الإنساني هنا ، كما جرب في كل موضع باشر
فيه استعماله الخالص ، طوال الفترة التي أعوزه فيها النقد ، جميع
الطرق الخاطئة قبل أن يعثر على طريقه الحقيقي الوحيد (٧٠) .

جميع المبادئ التي يمكن الإنسان أن يسلم بها من وجهة النظر
هذه إما أن تكون مبادئ تجريبية أو مبادئ عقلية . فالمبادئ الأولى ،
المستمدة من مبدأ السعادة ، تنبئ على العاطفة الفزيائية أو العاطفة
الأخلاقية ، والمبادئ الثانية ، المستمدة من مبدأ الكمال ، إما أن
تنبئ على التصور العقلي للكمال بوصفه نتيجة يمكن أن تترتب
عليها (٧١) ، أو على تصور كمال مستقل بذاته (إرادة الله) ، بوصفه
علة تتولى تعيين إرادتنا (٧٢) .

لاتصلح المبادئ التجريبية مطلقاً لأن تؤسس عليها القوانين
الأخلاقية . ذلك لأن طابع الشمول الذي يجعلها صالحة لجميع
الكائنات العاقلة بغير تمييز ، والضرورة العملية غير المشروطة المفروضة
عليها عن هذا الطريق ينتفيان إذا كان مبدؤهما مستمداً من التكوين
الخاص بالطبيعة الإنسانية أو من الظروف العارضة التي توجد فيها .
ومع ذلك فإن مبدأ السعادة الخاصة هو أولى المبادئ بالاستنكار ،

(٧٠) أي أن من النتائج المترتبة على النقد أن العقل المدعي لا يمكنه في الحقيقة إلا أن يكون
حقلاً خالصاً ، تتبع قوته من صورته ، لا من تمثل الموضوعات المادية .

(٧١) يقصد كانت بهذه العبارة فولف Wolff وممارسة العقلية .

(٧٢) يقصد كانت هنا كروزيوس Crusius (١٧١٢ - ١٧٧٦) الذي نسب إلى الله
حرية للعقل مستقلة في ذاتها ، وجعل الأمر الإلهي مصدر كل إلزام أخلاقي .

لا لأنه فاسد فحسب ، ولأن التجربة تناقض الادعاء الذى يذهب إلى أن الهناء يتناسب دائماً مع حسن السلوك ، ولا لأنه لا يسهم بشيء في تأسيس الأخلاق ، إذ أن جعل الإنسان سعيداً أمر يختلف كل الاختلاف عن جعله خيراً ، كما أن جعله ذكياً فطناً لمنفعته يختلف تمام الاختلاف عن جعله فاضلاً ، بل لأنه يقيم الأخلاقية على دوافع تعمل على هدمها والقضاء على ما فيها من سمو وعظمة ، إذ تضع الدوافع التي تحت على الفضيلة مع الدوافع التي تحرض على الرذيلة في صنف واحد ، ولا تزيد على أن تعلم الإنسان كيف يحسن الحساب بينما تقضى للأسف قضاء مبرماً على الفارق النوعي بينها . أما الشعور الأخلاقي ، هذا الحس الخاص المزعوم (٥) (مهمما بلغ الاحتجاج به

(١) إني أسلك مبدأ الشعور الأخلاقي مع مبدأ السعادة وذلك لأن كل منفعة تجريبية ، عن طريق الإحساس بالارتياح الذي يسببه شيء ما ، سواء أتم ذلك مباشرة وبغير اعتبار للمصالح المترتبة عليه أم تم مع اعتبار هذه المصالح نفسها ، تمد بالإسهام في توفير الهناء . كذلك ينبغي علينا أن نسلك مع هتشون Hutcheson (٧٢) مبدأ المشاركة في سعادة الآخرين مع مبدأ الحس الأخلاقي نفسه الذي يسلم بوجوده .

(٧٣) فرانسيس هتشون (ولد سنة ١٦٩٤ في درمالج من مقاطعة داون ومات في جلانجو سنة ١٧٤٧) لعرف عليه كانت في الفترة ما بين ١٧٦٠ و ١٧٧٠ ، وهي الفترة التي بدأ فيها في الوقت نفسه يتعرف على قصور المذهب العقل في طسفة فوائف ، التي كانت الفلاسفة السائدة في ذلك الحين ، من جانبيها النظري والعمل ، ويتأثر بالفلاسفة والأخلاقين الإنجليز ، ومن أهمهم شافترز بوري وهتشون وهيوم الذي يرجع إليه الفضل ، كما يقول كانت في عبارته الشهيرة في « المقدمات لكل ميتافيزيقا .. الخ » في ليقاطه من سباته الاعتقادي « المجازم وتنبيهه إلى سؤاله الذي كان بداية فكره النقدي ونفى به : « كيف تصبح القضايا التركيبية القبلية ممكنة ؟ » - وهتشون من أهم التالين بنظرية الحس الأخلاقي moral sense . وهو يدافع عنه في كتابه « بحث في منشأ أفكارنا عن الجمال والفضيلة » (١٧٧٥) ، وفي « مقال عن الطبيعة وعن مسلك الانقبالات والرواطف مع توضيحات للحس الأخلاقي » (١٧٧٨) ، وفي كتابه « مذهب الفلاسفة الأخلاقية » الذي نشر بعد وفاته . وهو يعرفه بأنه « هو الحس الأخلاقي بالجمال والأفعال والاقفالات ، الذي نترك به الفضيلة أو الرذيلة ، في أنفسنا أو لدى الآخرين » . وهو حس مفروس بالنطرة في الإنسان ، يحكم حكماً مباشراً على أفعاله وانفعالاته ، فيجذب الفاضل منها =

من السطحية والضحالة ، ومهما وجدنا أن أولئك الذين يعجزون عن التفكير يحسبون أنهم يستطيعون أن يلتمسوا العون من العاطفة حتى في مالاصله له إلا بالقوانين العامة ، وأن العواطف التي تختلف بطبيعتها عن بعضها البعض بدرجات لا متناهية لا تمدنا بمقياس واحد نقيس عليه الخير والشر وأن الذي يحكم شعوره لا يمكنه على الإطلاق أن يصدر حكماً يصلح لتطبيقه على الآخرين^(٧٤) . نقول إن الشعور الأخلاقي برغم هذا كله أقرب إلى الأخلاقية وإلى ما لهذه الأخلاقية من كرامة لأنه يشرف الفضيلة إذ يضيف إليها الرضا الذي تعطيه والاحترام الذي نحمله لها مباشرة ، ولأنه لا يصارحها في وجهها بأن جمالها ليس هو الذي يربطنا بها بل المنفعة التي ننتظرها من ورائها^(٧٥) .

بين المبادئ العقلية للأخلاق نجد التصور الأنطولوجي [الوجودي] للكمال (مهما يكن تصوراً فارغاً ، غير محدد ، ومهما تبلغ تبعاً لذلك عدم صلاحيته لاكتشاف أقصى قدر مناسب لنا في المجال المائل للواقع الممكن ، ومهما يبلغ به النزوع الذي لا يقهر إلى أن يدور في حلقة مفرغة حين يتعلق الأمر بتمييز الواقع الذي نتحدث عنه تمييزاً نوعياً من كل واقع سواه فلا يستطيع أن يتلافى افتراض الأخلاقية

ـوينبذ المردول . ذلك أن « منشئ الطبيعة » قد « جعل الفضيلة صورة عجيبة لكي نحفظنا على السعي وراءها » كما أعطانا انفعالات قوية لكي تكون منابع كل الأفعال الفاضلة » . واستخدم هنتشون لكلمة الحبس الأخلاقي وإنشاقه في ربطه بالحكم الأخلاقي قد ترك مسألة القصد والاختيار في مذهبه محاطة بالغموض . ويمكن القول بوجه عام إن معيار الفعل الأخلاقي عنده أن يعمل على إسماع البشر وزيادة رعاتهم وهنائهم في الحياة .

(٧٤) ذهب الأخلاقيون الإنجليز ، وفي مقدمتهم شافتر بوري وهنتشون وهيوم إلى أن الخير موضوع حبس خاص هو الحبس الأخلاقي الذي يتركه ويعترف به من تلقاء نفسه ، وأنه أبعد ما يكون عن أن يكتشفه الفهم أو يحلده .

(٧٥) ليس لا تسميه بالحبس الأخلاقي من قيده أو حقيقة إلا بمقدار ما يكون أثراً يحدده في نفوسنا القانون الأخلاقي .

التي عليه ان يقوم بتفسيرها افتراضاً خفياً^(٧٦) أفضل من التصور اللاهوتي الذي يستنبط الأخلاقية من لإرادة إلهية مطلقة الكمال ، وليس مرجع ذلك فحسب إلى أننا لا نملك برغم كل شيء أن نعين كمال هذه الإرادة ، وأننا لا نستطيع أن نستنبطها إلا من تصوراتنا ومن أهمها شأننا تصور الأخلاقية ، بل مرجع ذلك إلى أننا إذا لم نفعل ذلك (وهو ما لو حدث لوقعنا في حلقة مفرغة غليظة منشؤها التفسير)^(٧٧) فإن التصور الوحيد الذي يبقى لنا عن الإرادة الإلهية ، وهو التصور المستمد من الصفات التي تنسب إليها من شهوة الشرف والسلطان ، مقرونة بالتصورات المخيفة عن اليأس والانتقام ، سيضع بالضرورة الأساس الذي يبنى عليه نظام من العادات الأخلاقية يتعارض تعارضاً صريحاً مع الأخلاقية .

وإذن فلو كان على أن أختار بين تصور الحس الأخلاقي وبين تصور الكمال بوجه عام (وكلا التصورين لا ينتقص من الأخلاقية في شيء ، وإن كانا مع ذلك لا يصلحان على الإطلاق لتكوين القاعدة التي تركز عليها) فسوف يقع اختياري على التصور الأخير ، لأنه على الأقل ، باستبعاده للحساسية ، بكل أمر الفصل في المشكلة إلى محكمة العقل الخالص ، وإن كان مع ذلك لا يحسم برأى في المشكلة ، بل يحتفظ بالفكرة غير المحددة (لإرادة خيرة في ذاتها) دون أن يفسدها في شيء إلى أن يتم تحليلها تحديداً دقيقاً .

بقى أن أقول إنني أعتقد أن في استطاعتي أن أعنى نفسي من محاولة دحض هذه التصورات التعليمية دحضاً مفصلاً . إن هذه

(٧٦) يقوم تصور الكمال على تصور القانون الأخلاقي لا العكس . فإذا كان من واجبي أن أسمى إلى الكمال ، أى أن أغرس في نفسي جميع المكاتات الضرورية لتحقيق النيات التي يعينها العقل ، فإنني إنما أستجيب في مسلكتي هذا لا يتطلب القانون الأخلاقي مني .

(٧٧) ذلك لأننا نستخرج تصور الأخلاقية عندئذ من أنفسنا لننسبه إلى الله ، لكي نعود فنفسر بهذه النسبة وجود القانون الأخلاقي فينا .

المحاولة من السهولة بمكان ، بل الأرجح انه اولئك الذين تفرض عليهم مهنتهم أن يعلنوا إيمانهم بإحدى هذه النظريات (إذ أن المستمعين لا يحتفلون تأجيل الحكم) يدركونها إدراكاً جيداً ، حتى ليكون من العبث أن نضيق الوقت فيها . ولكن الأمر الذى يهمنى هنا أكثر من سواء هو أن نعرف أن هذه المبادئ لا تقدم أبداً غير تناقض الإرادة ليكون أساساً أول تقوم عليه الأخلاق ، وهذا هو الذى يجعلها بالضرورة تخطئ الهدف منها .

كلما اضطر الإنسان إلى أن يجعل من موضوع الإرادة أساساً لتعيين القاعدة التى تحددها [أى الإرادة] لم تكن القاعدة إلا تناقضاً ، عندئذ يكون الأمر مشروطاً وتكون صيغته على النحو التالى : ينبغى على الإنسان أن يسلك على هذا النحو أو ذاك إذا كان يريد هذا الموضوع أو لأنه يريد به ؛ والنتيجة أن هذا الأمر لا يمكنه أبداً أن يأمر أمراً أخلاقياً ، أعنى أن يأمر أمراً مطلقاً . قد يجوز للموضوع أن يعين الإرادة بوساطة الميل ، كما هو الشأن فى مبدأ السعادة الشخصية ، أو بوساطة العقل الموجه إلى موضوعات فعلنا الإرادى الممكن بوجه عام ، كما هو الشأن فى مبدأ الكمال ، بيد أن الإرادة لا تعين نفسها أبداً مباشرة عن طريق تمثيل الفعل ، بل عن طريق الدافع وحده الذى يحدثه الأثر المرتقب من الفعل على الإرادة ؛ ينبغى على أن أفعل شيئاً ما لأننى أريد شيئاً آخر ، وهنا يتحتم افتراض قانون آخر فى ذاتى ، أستطيع وفقاً له أن أريد بالضرورة هذا الشيء الآخر ، وهذا القانون يحتاج بدوره إلى أمر [أخلاقى] يحدد مفهوم هذه المسلمة . إذ أنه لما كان الدافع الذى يفرض على تمثيل موضوع ممكن التحقق عن طريق طاقاتنا أن يترك أثره على إرادة الذات وفقاً لاستعداداتها الطبيعية ، [لما كان هذا الدافع] يكون جزءاً من طبيعة الذات ، سواء أكان جزءاً من الحساسية (من الميل والذوق) أم من الفهم والعقل اللذين ينطبقان راضيين على أحد الموضوعات وفقاً للتكوين

الخاص بطبيعتهما فإن الطبيعة عندئذ هي التي تعطي القانون على الحقيقة ، وهذا القانون الذى يتحتم عندئذ ، بما هو قانون ، أن يعرف ويبرهن عليه بالتجربة وحدها ، لا يكون قانوناً عرضياً فحسب ، عاجزاً عن أن يضع قاعدة عملية ضرورية كما ينبغي لكل قاعدة أخلاقية أن تكون ، بل إنه لن يكون أبداً إلا تنافراً للإرادة ؛ هناك لا تسن الإرادة قانونها لنفسها ، بل إن دافعاً أجنبياً عنها هو الذى يسنه لها عن طريق طبيعة خاصة للذات توهمها لقبول هذا القانون .

إن الإرادة الحرة بإطلاق ، التى يجب أن يكون مبدؤها أمراً أخلاقياً مطلقاً ، ستكون عندئذ إرادة غير متعينة بالنسبة لجميع الموضوعات ، ولن تشمل إلا على صورة فعل الإرادة بوجه عام ، بوصفه استقلالاً ذاتياً ، أى أن صلاحية المسلمة عند كل إرادة خيرة لأن تجعل من نفسها قانوناً كلياً عاماً ، هذه الصلاحية هي نفسها القانون الوحيد الذى تلزم به إرادة كل كائن عاقل ، دون أن تلجأ إلى أى دافع أو منفعة لتجعل منه مبدأ ترتكز عليه .

أما كيفية إمكان وجود مثل هذه القضية التركيبية على نحو قبلى والسبب الذى يجعل منها قضية ضرورية ، فمشكلة لم يعد من الممكن إيجاد حل لها فى حدود ميتافيزيقا الأخلاق . كذلك لم تؤكد حقيقة هذه القضية ، ولا زعمنا أننا نملك الدليل عليها . كل ما يبيناه من خلال تطور التصور الشامل للأخلاق لا يخرج عن أن الاستقلال الذاتى للإرادة مرتبط بهذه القضية ارتباطاً لا محيد عنه أو هو بالأولى الأساس الذى تقوم عليه . وإذن فكل من يعد الأخلاق شيئاً حقيقياً ولا يسلكها فى عداد الأفكار الخرافية المجردة من الحقيقة لا بد له فى الوقت نفسه من أن يسلم بمبدأ الأخلاق الذى ذكرناه . وإذن فقد كان هذا القسم تحليلياً خالصاً ، مثله فى ذلك مثل القسم الأول . وأما أن الأخلاق ليست خرافية ، وهو القول الذى يرتب على التسليم بصحة الأمر الأخلاقى المطلق والاستقلال الذاتى

للإرادة كما يرتب على التسليم بان الأمر الاخلاقي ضرورى ضرورة مطلقة بوصفه مبدأ قهرياً ، فأمر يتطلب إمكان الاستعمال التركيبى للعقل العملى الخالص ، وهو ما لا يجوز لنا أن نقدم عليه قبل أن نسبقه بنقد هذه الملكية العقلية نفسها ، وهو النقد الذى علينا الآن أن نبين ملامحه الرئيسية الوافية بغرضنا فى الفصل الأخير من الكتاب .

القسم الثالث

الانتقال من ميتافيزيكا الأخلاق إلى نقد العقل العملي الخالص

تصور الحرية هو مفتاح تفسير

الاستقلال الذاتي للإرادة

الإرادة نوع من العلية تتصف به الكائنات الحية ، من حيث هي كائنات عاقلة ، والحرية ستكون هي الخاصية التي تتميز بها هذه العلية فتجعلها قادرة على الفعل وهي مستقلة عن العلل الأجنبية التي تحددها : مثلما أن الضرورة الطبيعية هي الخاصية التي تتميز بها العلية لدى جميع الكائنات غير العاقلة والتي تجعل فاعليتها تتحدد بتأثير العلل الأجنبية عنها .

هذا التفسير الذي قدمناه عن الحرية تفسير سلبي ، وهو من أجل ذلك لا يثمر في فهم ماهيتها ، إلا أن هناك تصوراً إيجابياً عن الحرية ينبثق عنه ، ويفوقه في غناه وخصوبته . لما كان تصور العلية ينطوي على تصور القوانين التي تقتضي بالضرورة أن نسلم عن طريق شيء^١ نسميه علة ، بشيء آخر نسميه نتيجة ، فإن الحرية ، على الرغم من أنها ليست في الحقيقة خاصية تتصف بها الإرادة وفقاً لقوانين الطبيعة ، لا يمكن أن توصف لهذا السبب بأنها مجردة عن كل القوانين ، بل الأولى أن يقال إنها يجب أن تكون علية تسير في أفعالها وفقاً لقوانين لا تتحول ، وإن كانت هذه القوانين من نوع خاص ، وإلا لكانت الإرادة الحرة شيئاً محالاً^(٧٨). إن الضرورة الطبيعية تنافر

(٧٨) = Udding . محال. ويلاحظ أن كانت يستبعد الحرية التي لا تبالي بشيء ، المتسلخة

عن كل قانون يتبعها ، وأنه يسلم بالاختيار بالمعنى الذي سيحلده فيما بعد.

بالنسبة إلى العلل الفاعلة ؛ ذلك لأن كل معلول ليس ممكناً إلا بحسب هذا القانون الذى يقول إن شيئاً آخر هو الذى يعين العلية فى العلة الفاعلة ، فماذا عسى أن تكون حرية الإرادة إن لم تكن هى الاستقلال الذاتى Autonomie ، أى الخاصية التى تتميز بها الإرادة فتجعل منها قانوناً لنفسها ؟ وإذن فالقضية التى تقول إن الإرادة فى جميع أفعالها هى القانون الذى تصنعه لنفسها ليست إلا صيغة أخرى من المبدأ الذى يقول إن علينا ألا نفعل فعلاً حتى يكون مطابقاً للمسلمة التى يمكنها أيضاً أن تتخذ من نفسها موضوعاً بعد قانوناً كلياً شاملاً . ولكن هذه هى على التحقيق صيغة الأمر الأخلاقى المطلق كما هى مبدأ الأخلاقية : وعلى ذلك فالإرادة الحرة والإرادة الخاضعة لقوانين أخلاقية شىء واحد بالذات .

وإذن فلو افترضنا حرية الإرادة فإنه يكفى أن نقوم بتحليل تصورهما تحليلاً بسيطاً لنستنبط منه الأخلاقية بما فى ذلك مبدؤهما الذى تقوم عليه . هذا المبدأ الأخير هو فى الواقع قضية تركيبية دائماً [يمكننا أن نعبر عنها على النحو التالى] : الإرادة الحرة بإطلاق هى تلك الإرادة التى تستطيع مسلمتها دائماً أن تتضمن فى ذاتها القانون الكلى الذى تستطيع أن تكونه ، ذلك لأن تحليل تصور إرادة خيرة مطلقة لا يمكننا من اكتشاف تلك الخاصية التى تتميز بها المسلمة . ولكن هذا النوع من القضايا التركيبية لا سبيل إلى وجوده إلا إذا ارتبطت معرفتان ببعضهما البعض بفضل ارتباطهما بمعرفة ثالثة يمكن كلاهما من ناحيتها أن تتلاقى مع الأخرى فيها (٧٩) . إن التصور

(٧٩) تختلف القضايا التركيبية عن القضايا التحليلية فى أنها تقيم علاقة بين الموضوع وبين محمول لم يكن متضمناً فيه تفصيلاً منطقياً ، فهى لذلك فى حاجة إلى حد وسط يربط بين الموضوع والمحمول ، فى المعرفة النظرية نجد أن البيان الحسى Anschauung يقدم هذا الحد الوسط ، فمبدأ العلية مثلاً الذى يفترض أن كل ما يحدث فلا بد له من سبب يترتب عليه ذلك الحدث ، يتضمن وجود البيان الحسى بالزمان كما يتضمن ملكة إدراك الظواهر التى تتابع تنابهاً زمنياً ، فالعلاقة =

الإيجاني للحرية هو الذى يزودنا بهذا الحد الثالث الذى لا يمكنه ، كما هو الحال فى العلل الفيزيائية ، أن يكون هو طبيعة العالم الحسى^(٨٠) (الذى يتلاقى فى تصوره تصور شئ بوصفه علة مع تصور شئ آخر ترتبط به العلة ويعد معلولاً) . أما ما هو الحد الثالث الذى تحيلنا الحرية إليه والذى تكون لدينا عنه فكرة قبلية فأمر لا يمكننا أن نبيته على الفور فى هذا المقام^(٨١) ، كما لا يمكننا أن نوضح كيف يتم استنباط تصور الحرية من العقل العمل الحالى ، ولا كيف يصبح الأمر الأخلاقى المطلق ممكناً عن هذا الطريق^(٨٢) فما يزال هذا كله فى حاجة إلى شئ من الإعداد .

== بين العلة والنتيجة هى علاقة بين المبدأ والأثر المترتب عليه ، أو هى علاقة تتابع يحددها الزمان وتحقق تسلسل حلين يتحدان اتحاداً تركيبياً عن طريق مبدأ العلية .

(٨٠) أى أن الحرية لا يمكن أن تتمثل للعيان تحتل العالم المحسوس له ، وهذا هو السبب الذى لا نستطيع من أجله أن نصل إلى كنهها وطبيعتها عن طريق المعرفة النظرية على نحو ما بين ذلك نقد العقل الحالى . وشأن الحرية فى ذلك شأن وجود الله ، وخارود النفس ، وكاية العالم ، التى لا يقابلها جديداً موضوع تجريبي أو عيان حسى ، ولا تقع فى إطار الإيمان والمكان ، وهما الشرط الأول لكل معرفة ممكنة . فنحن لا نستطيع بالعقل النظرى أن نعرف عن طبيعتها شيئاً ، وإن وجب علينا مع ذلك ألا ننكر وجودها ، بل ففرضها كأفكار « تنظيمية » للتجربة . ومن ثم كان العقل العمل يكمل ما حصر عنه العقل النظرى ، وكانت له بذلك الأولوية عليه .

(٨١) هذا الحد الثالث هو العالم المحقول أو عالم الأشياء فى ذاتها التى سيؤكد كانت وجوده فيما بعد ، وإن أكد مع ذلك أننا لن نستطيع أن « نعرف » عن طبيعتها شيئاً ، لأن كل مرة « هى » عقيدة بحدود التجربة ، داخلة فى إطار الزمن والمكان .

(٨٢) إذ يلزمنا لذلك ملكة عيان عقلى نحن بطبيعتنا البشرية المتناهية محرومون منها .

ينبغي أن نفترض الحرية خاصة تتميز بها إرادة جميع الكائنات العاقلة

لا يكفي ، لسبب من الأسباب ، أن ننسب الحرية إلى إرادتنا ، إذا لم يكن لدينا سبب كاف يجعلنا ننسبها كذلك إلى جميع الكائنات العاقلة . إذ أنه لما كانت الأخلاقية لا تصلح قانوناً لنا إلا من حيث إننا كائنات عاقلة ، فينبغي لها كذلك أن تكون صالحة لجميع الكائنات العاقلة ، ولما كان من الواجب أن تستمد من خاصية الحرية وحدها ، فإن من الواجب كذلك أن نثبت أن الحرية خاصة تنصف بها إرادة جميع الكائنات العاقلة ، وليس يكفي أن نبرهن عليها باللجوء إلى بعض التجارب المزعومة للطبيعة الإنسانية (فهذا أمر يتعلر في الواقع تعلراً تاماً ولا سبيل إلى البرهنة عليه إلا بطريقة قبلية) ، بل ينبغي أن نثبت أنها تتصل بوجه عام بفاعلية الكائنات العاقلة التي وهبت الإرادة . أقول إذن : إن كل كائن لا يمكنه أن يفعل فعلاً إلا تحت تأثير فكرة الحرية ، فهو من وجهة النظر العملية كائن حر حقاً ، أى أن جميع القوانين المرتبطة بالحرية ارتباطاً لا ينقسم تصلح للانطباق عليه تماماً كما لو أن إرادته في ذاتها ولأسباب تفرها الفلسفة النظرية قد اعترف بحريتها اعترافاً صحيحاً (٥) . والآن أذهب إلى أنه ينبغي علينا بالضرورة أن نضيف

(٥). هذا التهج الذي لا يسلم بالحرية إلا في صورة الفكرة التي تؤسس الكائنات العاقلة عليها أمالاً منهج بق يفرضنا ؛ وأنا أسير عليه لكي لا ألزم نفسي بإثبات الحرية من الوجهة النظرية كذلك . لأنه حتى لو ترك هذا الإثبات النظري معافاً ، فإن القوانين نفسها التي ستكون ملزمة بالنسبة لكائن حر حرية حقة ستصلح كذلك لأن تنطبق على كائن لا يمكنه أن يقوم بفعل من =

فكرة الحرية إلى كل كائن عاقل ذى إرادة ، وهى الفكرة التى لا يستطيع أن يقدم على فعل من الأفعال إلا إذا كان واقعاً تحت تأثيرها . ذلك لأننا نتصور فى مثل هذا الكائن عقلاً عملياً ، أى عقلاً يملك العلية بالقياس إلى موضوعاته . ولكن من المستحيل أن نتصور عقلاً يتلقى وهو فى تمام وعيه توجيهات أحكامه من الخارج ، لأن الذات لن ترجع فى هذه الحالة تحديد ملكة الحكم فيها إلى عقلها بل إلى دافع من الدوافع . يجب أن يعد العقل نفسه مصدر مبادئه ، مستقلاً فى ذلك عن التأثيرات الغريبة عنه ، كما يجب عليه تبعاً لذلك ، بوصفه عقلاً عملياً أو إرادة كائن عاقل ، أن يعد نفسه حراً ؛ إن إرادة الكائن العاقل لا يمكن أن تكون إرادة ذاتية إلا بالقياس إلى فكرة الحرية ، وهكذا ينبغى لمثل هذه الإرادة ، من وجهة النظر العملية ، أن تضاف إلى جميع الكائنات العاقلة .

= الأفعال إلا إذا كان واقعاً تحت تأثير فكرة حريته الذاتية . وإذن فى مقدورنا أن نتحرر من العبء الذى نلقاه النظرية على كاهلنا .

المنفعة المرتبطة بأفكار الأخلاقية

لقد رددنا التصور المحدد للأخلاقية في نهاية الأمر إلى فكرة الحرية ، ولكن لم يكن في مقدورنا أن نقيم الدليل على وجود هذه الحرية كشئ واقعي ، لا في أنفسنا ولا في الطبيعة الإنسانية ؛ رأينا فحسب أن من الواجب علينا أن نفترض وجودها إذا أردنا أن نتصور كائناً مزوداً بالعقل والشعور بعليته فما يتصل بالأفعال (التي يقوم بها) ، أي كائناً مزوداً بالإرادة ، وهكذا نجد أن علينا لهذا السبب نفسه أن ننسب إلى كل كائن مزود بالعقل والإرادة هذه الخاصية التي تجعله يعين نفسه للفعل تحت تأثير فكرة الحرية .

ولكننا رأينا أيضاً أن افتراض وجود هذه الأفكار ينبثق عنه الشعور بقانون للفعل ، وأن المبادئ الذاتية للأفعال ، أي المسلمات ، ينبغي دائماً بمقتضى هذا القانون أن تؤخذ بحيث تكون صالحة كذلك من الناحية الموضوعية ، أي بحيث تصلح لأن تكون مبادئ كلية شاملة ، وبالتالي لأن تكون تشريعاً شاملاً ينبع من أنفسنا .

ولكن ما الذي يحتم على أن أخضع لهذا المبدأ ، بوصف كائناً عاقلاً بوجه عام ، وما الذي يحتم تبعاً لذلك على جميع الكائنات الأخرى المزودة بالعقل أن تخضع له ؟ أريد أن أسلم بأنه ما من منفعة تدفعني إلى هذا ، إذ لو كان الأمر كذلك لما أمكن قيام الأمر الأخلاقي المطلق ، ولكن يجب على مع ذلك أن أجد فيه بالضرورة منفعة وأن أنظر كيف يحدث هذا (٨٢) ، ذلك لأن «يجب على» هذه هي في

(٨٢) يفرق كانت بين المنفعة *Interesse* التي نجدها في الفعل لذاته ، لأن المسئلة التي يصدر عنها هذا الفعل صالحة صلاحية شاملة ويمكن أن تكون قانوناً يلتزم به جميع الناس ، وبين المنفعة التي نجدها في الفعل أو بالأحرى في الموضوع المرتب على هذا الفعل وفي الإحساس بالرضا =

حقيقة أمرها «لأننى أريد» التى تصلح لكل كائن عاقل ، بشرط أن يكون العقل عنده عملياً دون ما عقبات تمنعه من ذلك ؛ أما بالنسبة للكائنات التى تتأثر مثلنا بالحساسة ، أى التى تتأثر بلواغ من نوع آخر ولا يحدث لها دائماً ما يفعله العقل وحده ويدافع من ذاته فإن ضرورة الفعل تلك يعبر عنها عندئذ بفعل «ينبغى» ، كما تميز الضرورة الذاتية من الضرورة الموضوعية (٨٤).

يبدو إذن كأننا اقتصرنا على افتراض وجود القانون الأخلاقى بوجه خاص ، أى مبدأ استقلال الإرادة نفسه فى فكرة الحرية دون أن نتمكن من إثبات واقعته وضرورته الموضوعية فى ذاته ، ولا نزاع فى أننا كنا نكتسب شيئاً له قيمته الحققة لو أننا توصلنا على الأقل إلى تحديد المبدأ الأصيل تحديداً أدق مما فعلناه حتى الآن ، ولكننا مع ذلك ما كنا لتتقدم كثيراً فيما يتصل بصلاحيته أو بالضرورة العملية التى تفرض على الإنسان أن يخضع له . فلو أن أحداً سألنا لماذا ينبغى إذن لشمول مسلمتنا ، حين ترتفع إلى مستوى القانون ، أن تكون الشرط الذى يقيد من أفعالنا ، وعلى أى أساس نضع القيمة التى نخلعها على مثل هذا الضرب من الأفعال ، تلك القيمة التى تبلغ من الرفعة مبلغاً يجعل من المتعذر فى أى مكان وجود منفعة تعلق عليها ، وكيف يأتى للإنسان إيمانه بأنه إنما يشعر بقيمته الشخصية عن هذا الطريق وحده ، وبأن قيمة كل حالة ممتعة أو مؤلمة لا تقاس شيئاً بجانها ، أقول لو أن أحداً وجه إلينا هذه الأسئلة لما وجدنا لها عندنا جواباً شافياً .

حقاً إنما نجد أن فى استطاعتنا أن نلتمس منفعة فى خاصية شخصية

== الذى يضيفه على نوازعنا وميولنا. المنفعة فى الحالة الأولى منفعة عملية (أى أخلاقية) خاصة ، وهى فى الحالة الثانية منفعة تجريبية أو عاطفية .

(٨٤) الإرادة الكنية العامة هى مصدر القانون ، أما الإرادة الفردية المرتبطة بحساسية تعوق قوتها العملية أو تحد منها فهى الإرادة التى تتحمل جبر الواجب وإلزامه .

لا تنطوى على أية منفعة لحالتنا (التي نحن عليها) ، حين تمكننا تلك الخاصية من المشاركة في هذه الحالة الأخيرة إذا تيسر للعقل أن يجعلها من نصيبنا ، أعني أن مجرد كون الإنسان جديراً بالسعادة يمكن أن يكون شيئاً نافعاً في ذاته حتى لو لم يكن هناك دافع إلى المشاركة في هذه السعادة (٨٥) : ولكن هذا الحكم ليس في الحقيقة إلا النتيجة المترتبة على الأهمية التي افترضناها في القوانين الأخلاقية (حين نتجرد عن طريق فكرة الحرية من كل منفعة تجريبية) . ولكن تخلصنا من هذه (المنفعة) ، وعد أنفسنا أحراراً في أفعالنا وأتانا مع ذلك يجب أن نخضع لقوانين معينة ، وذلك لكي نكتشف في شخصنا قيمة يمكن أن تعوضنا عن كل خسارة تصيبنا من وراء ما يقضى على حالتنا قيمة ، وكيف يصبح هذا كله ممكناً ، وبالتالي من أين يأتي إلزام القانون الأخلاقي ، كل هذه أمور لا نستطيع بعد أن نتيبها عن هذا الطريق .

يجب أن نعرف في صراحة بأننا نلاحظ هنا حلقة مفرغة يبدو كأنه لا سبيل إلى الخروج منها (٨٦) . فنحن نفترض أننا أحرار في نظام العلل الفاعلة لكي نتصور أنفسنا في نظام الغايات خاضعين لقوانين أخلاقية ، ثم نعود فنتصور بعد ذلك أننا خاضعون لهذه القوانين لأننا نسبنا إلى أنفسنا حرية الإرادة ؛ إن الحرية والتشريع الذي تضعه الإرادة لنفسها كليهما في الواقع ضرب من الاستقلال الذاتي ، وهما تبعاً لذلك تصوران يحل أحدهما محل الآخر ، ولكن هذا على التحقيق هو السبب في أننا لا نستطيع أن نستعين بأحدهما لتفسير الآخر وبيان الأساس الذي يبنى عليه ، بل إن أقصى

(٨٥) يحدد كانت التفضيلة بأنها هي التي نجعلنا جديرين بالسعادة ، وذلك على عكس المذاهب الأخلاقية التي تجعل التفضيلة والبحث عن السعادة شيئاً واحداً .

(٨٦) إذ أن تأكيد الحرية يقوم على تأكيد القانون الأخلاقي ، كما أن تأكيد القانون الأخلاقي يقوم بدوره على الحرية .

ما نستطيع القيام به ، من وجهة النظر المنطقية ، هو أن نرد تصورات مختلفة في ظاهرها لموضوع واحد بالذات إلى تصور واحد (كما نرد شذرات مختلفة ذات مضمون واحد إلى أبسط التعابير الممكنة) .

بقى علينا أن نبين بالبحث ما إذا كنا ، حين تصور أنفسنا تصوراً قلياً كحلل فاعلة عن طريق الحرية ، ننظر إلى الأمور من وجهة نظر تختلف عما إذا تصورنا أنفسنا وفقاً لأفعالنا التي نقدم عليها كأثار أو نتائج نراها ماثلة أمام أعيننا (٨٧) .

هناك ملاحظة لا يحتاج التعبير عنها إلى إمعان فكر رهيف ، بل من المستطاع التسليم بأن الفهم الشائع قادر على وضعها ، وإن جرى في ذلك على أسلوبه المعتاد في التمييز الغامض بطريق ملكة الحكم ، وهو ما يطلق عليه اسم العاطفة ، [ومؤدى هذه الملاحظة] أن جميع التمثلات التي ترد إلينا بغير تدخل إرادي من جانبنا (مثال ذلك التمثلات التي تأتينا عن طريق الحواس) لا نعرفنا بالموضوعات إلا على النحو الذي تؤثر به علينا ، أما ما عسى أن تكون طبيعتها في ذاتها فأمر يظل مجهولاً بالنسبة لنا ، ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع عن طريق هذا النوع من التمثلات ، وعلى الرغم من أشق الجهود في بذل الانتباه وعلى الرغم أيضاً من الوضوح الذي قد يضيفه الفهم عليها ، أقول إننا لا نستطيع مع ذلك أن نتوصل إلا إلى معرفة الظواهر ، وأننا لا نستطيع أبداً أن نعرف الأشياء في ذاتها . بمجرد أن نضع هذه التفرقة (٨٨) (ويكفي في سبيل ذلك أن نفطن إلى الفارق الذي لاحظناه من قبل بين التمثلات التي تأتينا من الخارج ، والتي نكون فيها في حالة تلق سلبي ، وبين التمثلات التي ننتجها من أنفسنا وحدها والتي نثبت فيها فاعليتنا) فإن من الطبيعي أن يكون من

(٨٧) سنصل هنا إلى النقطة التي يحاول عندها كانت إثبات مشروعية عالم معقول ، أو عالم الأشياء في ذاتها .

(٨٨) بين معرفة الظواهر ومعرفة الأشياء في ذاتها .

واجبنا تبعاً لذلك ان نعرف ونسلم بوجود شيء آخر وراء الظواهر ليس هو نفسه ظاهرة ، ونعني به الأشياء في ذاتها ، وإن كنا مع ذلك نؤثر جانب التواضع ونقر طائعين بأننا ، طالما كان من المستحيل علينا أن نعرف لنا [الأشياء في ذاتها] عن طريق آخر غير الطريق الذى تؤثر به علينا ، لن نزداد منها قريباً ولن نعرف أبداً ماهيتها في ذاتها . يفضى بنا هذا بالضرورة إلى تفرقة ، وإن تكن فجوة غير ناضجة ، بين عالم محسوس و عالم معقول ، حيث نجد أن العالم الأول يمكنه أن يتفاوت تفاوتاً كبيراً وفقاً لتفاوت الحساسية لدى مختلف المشاهدين للعالم ، بينما نجد أن العالم الثانى ، الذى يقوم العالم الأول على أساسه ، يبقى دائماً بذاته لا يتغير. بل إن الإنسان ، على حسب المعرفة التى يحصلها عن نفسه عن طريق الحس الباطن ، لا يمكنه أن يدعى أنه يعرف نفسه كما هو في ذاته . وإذ كان الإنسان لا يحدث نفسه بنفسه ، ولا يكتسب التصور الذى لديه عن نفسه بطريقة قبلية بل بطريقة تجريبية ، فإن من الطبيعى ألا يتمكن من تحصيل معرفته بنفسه إلا من الحس الباطن وبالتالى من ظاهر طبيعته ومن الأسلوب الذى يتأثر به شعوره ، ولكن عليه مع ذلك أن يسلم بالضرورة وراء هذه الخاصية التى تتصف بها ذاته والتى تركب من ظواهر بحثة بوجود شيء يعد الأساس [الذى يقوم عليه هذا كله] ونعني به الأنا ، أباً كانت طبيعة تكوينها ، وهكذا ينبغى عليه ، فيما يتعلق بالإدراك الحسى البسيط وبالقدرة على تلقى الإحساسات ، أن يعد نفسه عضواً في عالم محسوس ، بينما ينبغى عليه بالقياس إلى ما يمكن أن يكون فاعلية خالصة فيه (أى بالقياس إلى ما يوصل إلى الشعور لا عن طريق تأثير الحواس بل بطريق مباشر) أن يعد نفسه عضواً في عالم معقول ، قد لا تصل معرفته به مع هذا إلى أبعد من ذلك .

إلى مثل هذه النتيجة ينبغى أن ينتهى الإنسان المتأمل في جميع

الأشياء الى يمكن أن تصادفه ، بل إن من المحتمل ان يلقاها (أى النتيجة) كذلك فى الفهم الشائع الذى يغلب عليه الميل ، كما هو معلوم ، إلى أن يتوقع دائماً شيئاً غير منظور ، فعال بذاته وراء موضوعات الحواس ، وإن عاد فأفسد هذا الميل بتمثله لهذا الشيء غير المنظور على الفور فى صورة حسية ، أى بمحاولته أن يجعل منه موضوعاً من موضوعات العيان ، ومن ثم لا يصير أذكى مما هو عليه درجة واحدة .

بيد أن الإنسان يجد فى نفسه فى الحقيقة ملكة يتميز بها عن سائر الأشياء ، بل عن نفسه ذاتها ، من حيث تأثره بالموضوعات ، وتلك هى ملكة العقل ^(٨٩) . والعقل ، من حيث هو فاعلية تلقائية خالصة يرتفع فوق مستوى الفهم من جهة أن الفهم ، وإن يكن بدوره فاعلية تلقائية ولا يحتوى مثل الحس على مجرد تصورات لا تتولد إلا عندما يتأثر الإنسان بالموضوعات (وبالتالى عندما يكون فى موقف التلقى السلبي) ، فإنه (أى الفهم) مع ذلك لا يستطيع بفاعليته أن ينتج غير التصورات ^(٩٠) التى تستخدم فحسب فى إخضاع التمثلات الحسية لقواعد معينة وتوحيدها بهذه الوسيلة فى شعور ^(٩١) ، ولن يستطيع بغير

(٨٩) تبدأ معرفتنا ، كما يقول كانت فى السطور الأولى من مقدمة الطبعة الأولى لنقد العقل الخالص من الحواس ثم تنتقل منها إلى الفهم Verstand وتنتهى إلى العقل Vernunft . فالعقل هو أعلى ملكة لدينا يمكننا من أن نرد مادة العيان الحسى إلى آتم وحدة فكرية ممكنة .

(٩٠) أى التصورات الخالصة أو المقولات التى يطبقها الفهم على معطيات العيان الحسى المتنوعة لكى يضى عليها الوحدة التى لا تقوم معرفة بدونها .

(٩١) الوحدة الترسندنائية للشعور أو الإدراك الخالص reine Apperzeption هى الفعل المتألى الذى تترك به الذات وحدتها ، أى نوعاً من التسلسل المنتظم وراء تداخلها المتفرعة . هذه الوحدة التى تعبر عنها عبارة « أنا أفكر » هى الأساس الذى تقوم عليه المقولات ، وهى تتميز عن تلك الوحدة الذاتية للشعور التى يتركها الحس الإنسان إدراكاً تتفاوت درجته من الوضوح والغموس ، والتى لا تريد على أن تكون نوعاً من الترابط بين الأفكار (راجع نقد العقل الخالص ، الطبعة الثانية ، استنباط تصورات الفهم الخالصة ، الوحدة التركيبية الأصلية للإدراك) .

هذا الاستخدام للحساسية ان يفكر في شيء على الإطلاق^(٩٢) ، أما العقل فيظهر ، فيما يسمى بالأفكار ، تلقائية تبلغ من النقاء حداً يجعله يتجاوز كل ما تستطيع الحساسية أن تقدمه إليه تجاوزاً بعيداً كما يجعل مهمته الرئيسية تنحصر في التمييز بين العالم المحسوس والعالم المعقول ومن ثم في تعيين الحدود التي لا ينبغي للفهم نفسه أن يتعداها^(٩٣) .

لهذا السبب يتحتم على الكائن العاقل ، بوصفه عقلاً (أى من ناحية أخرى غير ناحية ملكاته الدنيا) أن يعد نفسه منتبهاً لعالم معقول لا لعالم محسوس ، وعلى ذلك فإن لديه وجهتي نظر يمكنه أن يتأمل نفسه من خلالها وأن يعرف قوانين ممارسة ملكاته ، وبالتالي "قوانين" أفعاله جميعاً ، فهو من ناحية انتباهه لعالم محسوس يخضع لقوانين الطبيعة (التنافر) ، وهو من ناحية انتباهه لعالم معقول يخضع لقوانين مستقلة عن الطبيعة ، غير تجريبية ، بل قائمة على أساس العقل وحده .

إن الإنسان بوصفه كائناً عاقلاً ، ولكونه تبعاً لذلك عضواً منتبهاً إلى عالم معقول ، لا يمكنه أن يتصور عليه إرادته الذاتية إلا من خلال فكرة الحرية ، ذلك لأن الاستقلال عن العلل المعينة في العالم المحسوس (وهو ما ينبغي على العقل أن ينسب لنفسه على الدوام) هو الحرية بعينها . ولكن فكرة الحرية مرتبطة بتصور

(٩٢) يصبح أن لورد هنا عبارة كانت المشهورة : العيانات بلون التصورات عياء ، والتصورات يثير العيانات جوفاء .

(٩٣) بينما لا تستطيع تصورات الفهم أن تتجاوز حدود التجربة المشروطة نجد أن "الأفكار" تمكن العقل من إكمال الوحدة التركيبية للشروط ، والارتفاع منها إلى غير المشروط Das Unbedingte . هذه الأفكار التي تجعل العقل ذاتب السمي نحو المطلق ، والتي تجعله لذلك يتعثر من تناقض إلى تناقض ، ومن وهم إلى وهم (وإن كانت تنبع من طبيعته ولا حيلة له فيها) لها مع ذلك دور إيجابي ، فهي تبين للفهم الحدود التي لا ينبغي عليه أن يتعداها ، حين تضع مشكلات وتفكر أفكاراً لا قبل له بالبحث فيها .

الاستقلال الذاتي ارتباطاً لا ينقسم ، كما أن تصور الاستقلال الذاتي مرتبط بالمبدأ الشامل للأخلاق ، الذي يعد من الناحية الفكرية الأساس الذي تقوم عليه جميع أفعال الكائنات العاقلة ، مثلما يعد القانون الطبيعي الأساس الذي تقوم عليه جميع الظواهر .

هكذا تزول الشبهة التي أثارناها فيما تقدم إذ اعتقدنا أن هناك حلقة مفرغة تستتر في الطريقة التي نستدل بها من الحرية على وجود الاستقلال الذاتي ، ومن الاستقلال الذاتي على وجود القانون الأخلاقي ، وأننا ربما لا نكون في الحقيقة قد جعلنا من فكرة الحرية مبدأ إلا بالنظر إلى القانون الأخلاقي ، لكي نعود بعد ذلك فنستنتج هذا القانون الأخلاقي من الحرية وأننا قد لا نستطيع نتيجة لذلك أن نعلل هذا القانون أى تعليل على الإطلاق ، وأن ذلك لم يزد الواقع على أن يكون مطالبة بمبدأ تسلم لنا به طائفة نفوس طيبة الطوية ، وإن لم يكن في استطاعتنا أبداً أن نجعل منه قضية تقبل إقامة البرهان عليها . ولكننا نرى الآن كيف أننا حين نتصور أنفسنا أحراراً ، نضع أنفسنا في العالم المعقول كأعضاء فيه وأننا نتعرف الاستقلال الذاتي للإرادة مع النتيجة المترتبة عليه ، ونقصد بها الأخلاقية ، ولكننا حين نتصور أنفسنا ملزمين بالواجب نحسب أننا أعضاء في العالم المحسوس كما نحسب أننا في الوقت نفسه أعضاء في العالم المعقول .

كيف يصبح الأمر الأخلاقي ممكناً ؟

يعد الكائن العاقل نفسه ، بوصفه عقلاً ، جزءاً من العالم المعقول ، ولا يسمى عليته إرادة إلا لمجرد كونه علة فاعلة في هذا العالم . ولكنه يشعر كذلك من ناحية أخرى بأنه قطعة من العالم المحسوس الذى توجد فيه أفعاله كمجرد ظواهر لتلك العلية ، غير أن إمكان هذه الأفعال لا يمكن أن يدرك من طريق هذه العلية التى لا نعرف عنها شيئاً ، بل ينبغى بدلاً من ذلك ، من حيث إنها تكون جزءاً من العالم المحسوس ، أن تفهم من ناحية تحدها بظواهر أخرى ، ونقصد بها الرغبات والميول . فإذا كنت إذن عضواً في العالم المعقول وحده ، فإن جميع أفعالي ستكون مطابقة كل المطابقة لمبدأ الاستقلال الذاتى للإرادة الخالصة ؛ وإذا كنت قطعة من العالم المحسوس فحسب ، فلا بد في هذه الحالة من أن نحسب أنها مطابقة تمام المطابقة للقانون الطبيعى للشهوات والميول ، وبالتالي لتنافر الطبيعة . (ستقوم الأفعال في الحالة الأولى على المبدأ الأعلى للأخلاق ، وفي الحالة الثانية على مبدأ السعادة) ولكن لما كان العالم المعقول يحتوى على الأساس الذى يبنى عليه العالم المحسوس كما تنبئ عليه تبعاً لذلك قوانينه ^(٩٤) ، وكان إذن بالقياس إلى إرادتى (التى تنتمى بأكملها إلى العالم المعقول) ^(٩٥) المبدأ المباشر للتشريع ، ولما كان من

(٩٤) تغفل سلامة العلية القائمة بين العالم المعقول والعالم المحسوس علاقة لا يمكن تحديدها من الناحية النظرية ولا يمكن معرفة طبيعتها ؛ ولكنها تتحدد من الناحية العملية (أى الأخلاقية) من طريق الضرورة التى تفرض حل الكائنات المعلقة (التى تنتمى في الوقت نفسه للعالم المحسوس) أن تطابق بين مسميات أفعالها وبين قوانين العالم المعقول .
(٩٥) من حيث هى فاعلية عقلية أو إرادة خالصة .

الواجب كذلك أن يتصور على هذا النحو ، فسوف يكون على ، بوصفى عقلاً ، وإن أكن من ناحية أخرى كائناً ينتمى إلى العالم المحسوس ، أن أعرف أنني خاضع لقانون العالم الأول [أرى العالم المعقول] ، أى للعقل الذى يحتوى على هذا القانون فى فكرة الحرية ، ومن ثم للاستقلال الذاتى للإرادة ، كما سيتعين على تبعاً لذلك أن أعد قوانين العالم المعقول وأوامر أخلاقية مطلقة بالنسبة لى والأفعال المطابقة لهذا المبدأ واجبات .

وهكذا تصبح الأوامر الأخلاقية المطلقة ممكنة لأن فكرة الحرية تجعلنى عضواً فى عالم معقول ، يترتب على هذا أننى لو لم أكن إلا عضواً فى هذا العالم وحده ، لأصبحت جميع أفعالى مطابقة دائماً للاستقلال الذاتى للإرادة ، غير أننى لما كنت أرى نفسى فى الوقت عينه عضواً فى عالم محسوس ، فإن أفعالى يجب أن تكون مطابقة له . هذا الواجب المطلق يعبر عن قضية تركيبية قبلية من حيث إن الإرادة الواقعة تحت تأثير الشهوات الحسية تنضاف إليها كذلك فكرة هذه الإرادة نفسها ، ولكن من جهة أن هذه الإرادة تنتمى إلى العالم المعقول ، أى من جهة كونها إرادة خالصة وعملية فى ذاتها تحتوى على الشرط الأعلى للإرادة الأولى بما يتفق مع العقل ؛ ويشبه هذا على وجه التقريب أن عيانات العالم الحسى تنضاف إليها تصورات الفهم التى لا تدل بذاتها إلا على صورة القانون بوجه عام ، فتجعل القضايا التركيبية القبلية ممكنة ، وهى تلك القضايا التى تركز عليها كل معرفة بالطبيعة .

إن الاستعمال العملى للعقل الإنسانى المشترك (٩٦) يؤكد صحة هذا الاستنتاج . ما من إنسان حتى أخس الأشرار ، بشرط أن يكون قد اعتاد استخدام عقله فى الأمور الأخرى ، لا يمتنع ،

(٩٦) أى الطريقة العملية التى يمارس بها عامة الناس عقولهم .

حين نعرض عليه أمثلة على إخلاص النيات ، والأمانة في مراعاة المسلمات الطيبة ، والتعاطف والإحسان لعامة الناس (مع ارتباط هذا كله بتفصحيات كبيرة بالمنافع وبالراحة الشخصية) أن يكون هو أيضاً على مثل هذا الخلق . قد لا يتمكن ، بسبب ميوله ودوافعه ، أن يحقق هذه الأمنية في شخصه ، ولكن الأمل لا يبرح يراوده في الوقت نفسه لأن يتحرر من هذه الميول التي تثقل كاهله . وهكذا يقيم الدليل على أنه : بإرادة متحررة من دوافع الحساسية ، يضع نفسه بالفكر في نظام للأشياء مختلف كل الاختلاف عن نظام شهواته في مجال الحساسية ، إذ أنه لا يستطيع أن يتوقع من هذه الأمنية أية متعة شهوانية ، ولا أن ينتظر منها إشباعاً لميل من ميوله الحقيقية أو المتخيلة (فلو كان الأمر كذلك لفقدت الفكرة نفسها التي أغرته على هذه الأمنية ما تمتاز به من سمو ورفعة شأن) ، بل كل ما يستطيع أن ينتظره منها هو قيمة باطنة أعظم لشخصيته . ولكنه يعتقد أنه هو هذا الشخص الأفضل إذا وضع نفسه في موقف عضو منتم للعالم المعقول ، تجبره على ذلك ، على غير مشيئته ، فكرة الحرية ، أي فكرة الاستقلال عن العلل المحددة للعالم الحسى ، وهو في هذا الموقف يشعر بإرادة خيرة تؤلف باعترافه هو نفسه قانون إرادته الشريرة من حيث إنه عضو في عالم حسى : هذا القانون الذى يعترف بسلطانه حتى وهو يخرقه ويتعدى عليه . وإذن فما ينبغى عليه من الوجهة الأخلاقية ، هو ما يريده بالضرورة من تلقاء نفسه بوصفه عضواً في عالم معقول ، ولا يتسنى له أن يتصور ما ينبغى عليه تصوره كواجب إلا بمقدار ما يعد نفسه في ذات الوقت عضواً في العالم المحسوس .

الحد الأقصى لكل فلسفة عملية

جميع بنى الإنسان يتصورون أنفسهم أحراراً في إرادتهم . من هنا تأتى جميع الأحكام على الأفعال كما كان ينبغى لها أن تحدث ، حتى لو لم تحدث على هذا النحو . ومع ذلك فليست هذه الحرية تصوراً مستمداً من التجربة ، ولا يمكنها أن تكون كذلك ، لأن هذا التصور يبقى دائماً على ما هو عليه ، في حين أن التجربة تبين عكس تلك المطالب التي تتمثل في افتراض الحرية على أنها مطالب ضرورية . من ناحية أخرى نجد بالمثل أن من الضروري لكل ما يحدث أن يتحدد حتماً وفقاً لقوانين الطبيعة ^(٩٧) ، وأن هذه الضرورة الطبيعية ليست كذلك تصوراً مستمداً من التجربة ، ومرجع هذا في الحقيقة إلى أنه تصور ينطوى على تصور الضرورة ، وبالتالي على تصور معرفة قبيلة ^(٩٨) . ولكن تصور الطبيعة هذا ^(٩٩) تؤيده التجربة ولا مفر من افتراضه إذا قدر للتجربة ، أى للمعرفة المتناسقة بموضوعات الحواس حسب قوانين كلية ، أن تصبح أمراً ممكنًا ^(١٠٠) . من أجل ذلك كانت الحرية فكرة من أفكار العقل يحيط الشك بحقيقتها الموضوعية في ذاتها ^(١٠١) ، بينما الطبيعة تصور من تصورات الفهم ، يثبت حقيقته الواقعة ، ولا بد له أن يثبتها ، بالأمثلة التي تقدمها التجربة .

(٩٧) يرى كانت أن جميع الظواهر بتغير استثناء تخضع لمبدأ العلية ، وأن هذا هو الذى يصلها حقيقتها ويميزها عن الأحلام .

(٩٨) كل ما هو قبلى *a priori* فهو يتميز بالضرورة والشمول .

(٩٩) أى تصور ترابط ضرورى بين الظواهر بمقتضى قواعد معينة .

(١٠٠) مبادئ الفهم أو تصوراتها الخالصة هي الشروط التى تجعل التجربة ممكنة .

(١٠١) لأن الحرية كما قدمنا لا يقابلها عيان حسى يمكننا من إدراكها .

سواء كان هذا هو الأصل الذى ينشأ عنه بالكينك العقل (١٠٢) إذ كنا نجد ، فيما يتعلق بالإرادة ، أن الحرية التى ننسبها إليها تبدو متناقضة مع الضرورة الطبيعية ، وأن العقل وهو يقف فى مفترق الطرق هذا يجد من وجهة النظر التأملية أن طريق الضرورة الطبيعية ا^١ معبد وعمل أكثر بكثير من طريق الحرية ، فاننا نجد مع ذلك من وجهة النظر العملية أن درب الحرية هو الدرب الوحيد الذى نستطيع ونحن نسير عليه أن نستخدم عقلنا فى كل ما نأتى وما ندع من أفعال ، وهذا هو السبب الذى يتعذر معه على أدق الفلاسفات كما يتعذر معه على أكثر العقول الإنسانية جهالة أن يجادل فى حقيقة الحرية جدلاً^٢ سفسطائياً . ولإذن فمن واجب العقل أن يفترض مقدماً أنه ليس ثمة تناقض حقيقى بين الحرية والضرورة الطبيعية لنفس الأفعال الإنسانية ، لأنه لا يستطيع ان يتخلى عن تصور الطبيعة كما لا يستطيع أن يتخلى عن تصور الحرية .

ومع ذلك فينبغى أن يحى هذا التناقض الظاهرى على الأقل بطريقة مقنعة ، حتى لو لم يكن فى مقلورنا أبداً أن نفهم كيف تصبح الحرية ممكنة (١٠٣) . إذ لو كانت فكرة الحرية تناقض نفسها أو تناقض الطبيعة ، التى هى ضرورة كذلك ، لتحتج أن يضحى بها فى صالح الضرورة الطبيعية . غير أنه من المستحيل الإفلات من هذا التناقض إذا تصورت

(١٠٢) بالمضى الذى يفهمه كانت من كلمة الديالكىك وهو أن العقل كلما تجاوز حدود التجربة سعياً وراء المطلق وقع فى تناقض لا يمكنه التنب عليها إلا إذا أدرك الزعم الذى قدر عليه أن يتوه فيه . والتقيضة التى يبنها كانت هنا هى تقيضة الحرية والضرورة (راجع نقد العقل الخالص ، بتناقض العقل الخالص — وراجع أيضاً المقدمات لكل ميتافيزيقا الخ و الفقرات ٥٠ ، ٥٤ .

(١٠٣) سيشرح كانت كيف أنه فى استطاعتنا أن نعلم بوجود الحرية وإن لم يكن فى مقدورنا أن نعرف شيئاً عن ماهيتها وكنها .

الذات التي تعتقد في نفسها الحرية ، أنها حين تزعم لنفسها الحرية تكون بنفس المعنى وبنفس العلاقة التي تكون عليها حين تسلم بالقياس إلى الفعل نفسه بخضوعها للقانون الطبيعي . لذلك كانت المهمة الملقاة على عاتق الفلسفة التأملية ، والتي لا سبيل لها إلى الفكاك منها ، أن تبين على أقل تقدير أن الوهم الذي تقع فيه بسبب هذا التناقض يقوم على أننا ، حين نصف الإنسان بأنه حر ، نتصوره بمعنى وفي علاقة تختلف عما لو نظرنا إليه نظرنا إلى قطعة من الطبيعة خاضعة لقوانينها ، وأن الأمرين لا يمكنها أن يوجد معاً فحسب ، بل ينبغي أن نتصور أنها متحدان اتحاداً ضرورياً في الذات الواحدة ، إذ لو كان الأمر على خلاف ذلك لما كان في مقدورنا أن نفسر لماذا ينبغي علينا أن نرهق العقل بفكرة ، وإن يكن من الميسور لها دون أن تقع في التناقض أن تتحد بفكرة أخرى تثبت صحتها إثباتاً كافياً ، إلا أنها تلتقي بنا في مأزق يضيق العقل وحده في ميدان استعماله النظري . بيد أن هذا الواجب يلزم الفلسفة التأملية وحدها (١٠٤) لكي تفسح الطريق للفلسفة العملية . وإذن فليس الأمر رهناً بمشينة الفيلسوف ليقرر إن كان من حقه أن يرفع هذا التناقض الظاهري أو يتركه على ما هو عليه ، ذلك لأن النظرية المتعلقة بهذا الأمر تكون في الحالة الأخيرة ملكاً مشاعاً *Domini Vnicuique* . يستطيع الجبري بحق أن يدعي ملكيته له وأن يطرد الأخلاق برمتها منه زاعماً أنها وضعت يدها عليه بغير حق (١٠٥) .

(١٠٤) لو دخلت الحرية في تجري ظواهر العالم فلما أنها لن تكون حرية بل طبيعة الأمر الذي يوقعها في التناقض مع نفسها ، ولما أنها ستعظم القواعد التي تجعل التجربة ممكنة ، الأمر الذي يوقعها في التناقض مع الطبيعة . وإذن فلا مكان وجود الحرية مرتبط بوجودها في عالم آخر غير عالم الظواهر .

(١٠٥) وليس من شأن الفلسفة التأملية أن تضع المبادئ الخاصة بالفلسفة العملية ، بل عليها أن تقر فحسب إن كانت هذه المبادئ سلبية ومشروعة من الناحية النظرية ، وأن تثبت الردا التي يقوم عليها بناء الأخلاق الجليل كما يقول كانت في باب الديالكتيك الترسنتة في من كتابه —

ولكننا لا نستطيع بعد أن نقول إن حدود الفلسفة العملية تبدأ !
من هذا الموضوع (١٠٦) . ذلك لأن فض النزاع لا يدخل أبداً
في اختصاصها ، وكل ما تطلبه من العقل التأملى هو أن يضع حداً
للمنازعات التى يقع فيها عندما يبحث فى المشكلات النظرية ، !
حتى يتيسر للعقل العملى أن يجد الاطمئنان والأمان ليواجه الهجمات
الخارجية التى تنازعه الأرض التى يريد أن يقيم عليها بنيانه .

لكن مطالبة العقل الإنسانى المشترك نفسه بحقه المشروع فى حرية
الإرادة يقوم على أساس الشعور والافتراض المسلم به باستقلال العقل
المعينة تعييناً ذاتياً خالصاً والتى يؤلف مجموعها ما يتعلق بالإحساس
وحده وبالتالى ما يعرف بوجه عام باسم الحساسية . إن الإنسان الذى
ننظر إلى نفسه على هذا النحو بوصفه عقلاً ، يضع نفسه بذلك فى نظام
آخر للأشياء ، وفى علاقة بالعقل المعينة تختلف فى طبيعتها كل الاختلاف
حين يتصور نفسه عقلاً موهوباً بالإرادة ، مزوداً تبعاً لذلك بالعلة ،
عما لو تصور نفسه ظاهرة فى العالم الحسى (وإنه لكذلك فى الواقع)
وأخضع عليمته من جهة تحددها بالمؤثرات الخارجية لقوانين الطبيعة .
عندئذ نجد أنه سرعان ما يدرك أن الأمرين يمكن أن يوجد معاً ،
بل ينبغى أن يوجد معاً . ذلك لأن خضوع شىء (ينتمى إلى
العالم الحسى) فى عالم الظواهر لقوانين معينة ، واستقلاله عنها
من حيث هوشىء أو ماهية فى ذاتها ، أمر لا ينطوى على أى تناقض (١٠٧) ؛
أما أن من واجب الإنسان أن يتصور نفسه ويفكر فيها على هذا النحو
المزدوج فيقوم من ناحية على الشعور الذى لديه عن نفسه ، من حيث

== الرئيس نقد العقل الخالص . ومن أعظم فوائد النقد ، كما يكرر كانت ، أنه يستبعد جميع
المناهج الاعترافية (الدجماطيقية) التى تقوم الاستخدام العملى للعقل مثل المادية والطبيعية
والقدرية .

^١ (١٠٦) لأن الوظيفة الحقيقية للعقل العملى لا تبدأ إلا بعد وضع المبدأ الأخلاقى .
(١٠٧) بشرط ألا تؤخذ الظواهر صراحة أو ضمناً مأخذ الأشياء فى ذاتها . ونظرية الصور
القيمية الحساسية (أى الزمان والمكان) هى التى تحول دون الوقوع فى هذا الخطأ .

هو موضوع يتأثر عن طريق الخواص ، كما يقوم من ناحية أخرى على شعوره بنفسه من حيث هو عقل ، أى من حيث استقلاله في مجال الاستعمال العقلي عن الانطباعات الحسية (وبالتالي من حيث كونه عضواً في عالم معقول) .

من هنا يذهب الإنسان إلى أن له إرادة لاتترك شيئاً مما يتصل بشهواته وميوله الخالصة يودع في حسابه ، بل تتصور على العكس من ذلك أن تلك الأفعال تكون ممكنة عن طريقها ، لابل تكون ضرورية إذا لم يكن في استطاعتها أن تتم إلا بالصلود عن جميع الشبوات والخوافز الحسية . إن عليّة مثل هذه الأفعال قائمة فيه بوصفه عقلاً كما هي قائمة في قوانين النتائج والأفعال التي تكون مطابقة لمبادئ عالم معقول ، لاتزيد معرفته به في الحقيقة على أن العقل وحده ، أريد أن أقول العقل الخالص المستقل عن الحساسة ، هو الذي يضع له القانون . ولما كان من هذه الناحية وحدها ، ومن حيث إنه عقل فحسب ، يعد الذات الحقيقية (بينما هو ، من حيث هو إنسان ، ليس إلا ظاهرة لنفسه) فإن تلك القوانين تخصه بشكل مباشر ومطلق بحيث لايتسنى لما تحت عليه الميول والنوافع (وبالتالي طبيعة العالم الحسى في مجموعها) أن تخرق قوانين إرادته بوصفها عقلاً بل إنه لايتحمل مسئولية هذه الميول والدوافع ، ولاينسبها إلى ذاته الحقيقية ، أعنى إلى إرادته ، وإنما ينسب إليها (أى إلى ذاته) التسامح الذى يمكن أن يحمله لها في نفسه إذا هو سمح لها بأن تؤثر على مسلماته بما يعود بالضرر على القوانين العقلية للإرادة (١٠٨) .

إن العقل العملى لايتجاوز حدوده المرسومة له على الإطلاق

(١٠٨) لا يكون الإنسان شريفاً ليرد أن لديه نزعات وميولاً ، أو لأنه يسعى إلى إشباع هذه النزعات والميول ، بل لأنه ينظر منها أن تزوده بالمسئمة التي يبتدى بها في سلوكه ويضفي عليها ساطعة هي من حق القانون الأخلاق وحده .

حين يندمج بالفكر في عالم معقول (١٠٩) ، ولكنه يتجاوزها حين يحاول أن يعاين نفسه وأن يحس بنفسه فيها . تلك فكرة سلبية بالنسبة للعالم المحسوس ، الذى لا يقدم للعقل في تحديده للإرادة أية قوانين ، وهى فكرة إيجابية من ناحية واحدة فحسب ، وهى أن الحرية من حيث إنها تعيين سلبى ، مرتبطة في الوقت نفسه بملكة (الإيجابية) ، وعلى وجه التحديد بعلية للعقل نطلق عليها اسم الإرادة أى بملكة الفعل على نحو يجعل مبدأ الأفعال مطابقاً للخاصية الأساسية لعلة عقلية ، أو يجعله بعبارة أخرى مطابقاً للشرط الذى يتيح للمسلمة التى ارتفعت إلى مستوى القانون أن تكون صالحة صلاحية شاملة .

ولكن إذا أراد العقل إلى ذلك أن يستمد من العالم المعقول موضوعاً للإرادة ، أى دافعاً لها ، فإنه بذلك يتعدى حدوده ويدعى العلم بشيء لا يعرف عنه قليلاً ولا كثيراً . وإذن فتصور عالم معقول ماهر إلا وجهة نظر يضطر العقل إلى التسليم بها وراء الظواهر ، وذلك لكى يتسنى له أن يتصور نفسه عقلاً عملياً ، وهو الأمر الذى يكون مستحيلاً لو أن مؤثرات الحساسية كانت معينة للإنسان، ويكون مع ذلك ضرورياً إذا لم ننكر عليه الشعور بذاته بوصفه عقلاً ، وبالتالي من حيث هو علة عاقلة تصدر في أفعالها عن طريق العقل ، أى علة حرة في أفعالها . هذا التصور ينطوى بالطبع على فكرة نظام آخر وتشريع آخر يختلفان عن نظام وتشريع الآلية الطبيعية التى تتعلق بالعالم المحسوس كما يجعل تصور عالم معقول (أى مجموع الكائنات العاقلة

(١٠٩) من حقنا أن نفكر في موضوعات تتجاوز ميدان الحسوسات وتعلو عليها ، حتى إذا شاء للعقل طموحه أن يحول هذا الفكر إلى معرفة وجدناه يتخبط في ليل من الأوهام والشتات ، إذ أن ذلك لا ينسر لنا إلا بنوع من الميكان العقلى حرمتنا منه بطبيعتنا كما أشرنا إلى ذلك في موضع آخر . فإذا ادعينا أننا نعرف العالم العقلى ، على الرغم من أننا نفتقر إلى الميكان العقلى كما قدمنا ، فإننا نكون بذلك قد حولناه إلى عالم محسوس ورحنا نفتش فيه عن بواعث ودوافع من النوع الذى يقدمه لنا العالم المحسوس .

من حيث هي اشياء في ذاتها) تصوراً ضرورياً ، ولكن دون أن يدعى أنه يجعل فكره مطابقاً لغير شرطه الصوري ، أى لشمول مسلمة الإرادة بوصفها قانوناً ، وبالتالي للاستقلال الذاتي للإرادة الذى يمكنه وحده أن يكون على اتفاق معها ؛ فى حين أن جميع القوانين التى تتحدد بعلاقتها بموضوع من الموضوعات تعطى تنافراً لانصافه إلا فى قوانين الطبيعة ولا يمكن أن تتعلق بغير العالم الحسى . ولكن العقل يتعدى جميع حلوله المرسومة له إذا ما حاول أن يفسر لنفسه كيف يصبح العقل الخالص عقلاً عملياً ، وهى محاولة تتساوى تساوياً تاماً مع محاولته أن يفسر كيف تصبح الحرية ممكنة .

ذلك لأننا لانستطيع أن نفسر شيئاً حتى نرده إلى قوانين يمكن أن يعطى موضوعها فى تجربة ممكنة . أما الحرية فهى فكرة خالصة لا يمكن بحال من الأحوال أن توضح واقعيتها الموضوعية وفقاً لقوانين الطبيعة ولا أن توضح تبعاً لذلك فى أية تجربة ممكنة ، فهى إذن لا يمكن أن تفهم أبداً ولا حتى أن تدرك طبيعتها ، وذلك لأننا لانستطيع أبداً أن نضرب لها مثلاً عن طريق لون من ألوان المشابهة . لأنها لاتعد إلا مجرد افتراض ضرورى للعقل لدى كائن يعتقد أنه يمتلك الشعور بإرادة ، أى بملكة تختلف عن ملكة الاشياء الخالصة (أعنى لديه الشعور بالقدرة على أن يعين نفسه للفعل من حيث هو عقل ، وبالتالي طبقاً لقوانين العقل وبالاستقلال عن الغرائز الطبيعية) . ولكن حيث يتعطل التحديد [أو التعيين] بوساطة القوانين الطبيعية ، فإن كل تفسير يتعطل كذلك ، فلا يبقى من شئ بعد إلا الدفاع ، أى دفع اعتراضات من يزعمون أنهم نظروا نظرة أعمق فى ماهية الأشياء ، ومن يتجاسرون لهذا السبب على إعلان استحالة الحرية (١١٠) . يستطيع

(١١٠) إذا كان النقد قد بين بالنسبة للموضوعات الكبرى للتمييز بقا ، وهى وجود الله ، وخلود النفس ، والحرية ، وكلية العالم أنه لا يمكن إثباتها أو إقامة اليهان عليها من الناحية النظرية ، فقد بين كذلك بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يمكن حل المشكلات التى تثيرها هذه المسائل الكبرى عن طريق نفيها أو إنكارها .

المرء أن يكتفى بأن يبين لهم أن التناقض الذي يزعمون أنهم اكتشفوه هناك إنما يكمن في أنهم وجدوا لزاماً عليهم ، لكي يقرروا صحة القانون الطبيعى بالنسبة للأفعال الإنسانية ، أن ينظروا بالضرورة إلى الإنسان نظرهم لظاهرة من الظواهر ، حتى إذا طولبوا بأن عليهم أن يتصوروه بوصفه عقلاً ، كشيء في ذاته أيضاً ، ظلوا ينظرون إليه كذلك نظرهم إلى ظاهرة (١١) ، وقد كان من الطبيعى أن يؤدي عزل علة الإنسان (أى إرادته) عن كل القوانين الطبيعية التى تحكم العالم الحسى في شخص واحد بالذات إلى التناقض ؛ ومع ذلك فإن هذا التناقض يزول لو شاءوا أن يتدبروا الأمر وأن يعترفوا منصفين بأنه لابد وراء الظواهر من وجود الأشياء في ذاتها (وإن يكن ذلك بطريقة مستترة) التى عليها تؤسس هذه الظواهر ، وإلى لا يستطيع المرء أن يطلب من القوانين التى تتحكم في أفعالها أن تكون هى نفس القوانين التى تخضع لها ظواهرها .

إن استحالة تفسير الإرادة من الناحية الذاتية هى نفس الاستحالة التى [تجعل من المتعذر على المرء] أن يكتشف المنفعة (*) التى يمكن أن يجدها الإنسان في القوانين الأخلاقية وأن يجعلها قربة المثال

(١١) ذلك أن خطأ النظر إلى الظواهر كما لو كانت أشياء في ذاتها مرتبط بخطأ النظر إلى الأشياء في ذاتها كما لو كانت ظاهرات . وكلا النظرتين هما في الحقيقة مصدر التناقضات التى يقع فيها العقل .

(*) المنفعة هى ما يجعل العقل عملياً ، أى يجهز علة محددة للإرادة . لذلك نكتفى بأن نقول عن الكائن العاقل إنه يجد منفعة في شيء ما ؛ أما الحوافز غير العاقلة فهى لا تشعر إلا بالدواع الحسية . إن العقل لا يجد منفعة مباشرة في الفعل إلا إذا كانت الصلاحية الشاملة لمسألة هذا الفعل مبدأً كافياً لتحسين الإرادة . هذا النوع من المنفعة هو وحده المنفعة الخالصة . أما إذا لم يكن في وسع العقل أن يبين الإرادة إلا عن طريق موضوع آخر من موضوعات الشهوة أو عن طريق افراض عاطفة خاصة من عوامل الذات ، فإن العقل في هذه الحالة لا يجد في الفعل إلا منفعة غير مباشرة ، ولما كان العقل لا يستطيع وحده ، دون التجربة ، أن يكتشف موضوعات الإرادة . ولا أن يكتشف عاطفة خاصة تصاح لأن تكون أساساً يقوم عليه الإرادة ، فإن المنفعة الأخيرة لن تكون سوى منفعة تجريبية لا منفعة عقلية خالصة . إن المنفعة المنطقية للعقل (التي تهدف إلى تنمية معارفه) لا تكون منفعة مباشرة أبداً ، بل تقتضى مقدمات غايات لاستعماله .

إلى الأذهان ؛ ومع ذلك فإنه في الواقع يجد فيها منفعة نطلق على مبدئها القائم فينا اسم العاطفة الأخلاقية ، وهى العاطفة التى جعلها البعض خطأ معياراً لحكمنا الأخلاقى ، فى حين أنه ينبغي النظر إليها على أنها الأثر الذاتى الذى يحدثه القانون فى الإرادة والذى يقدم العقل وحده مبادئه الموضوعية .

لكى يتيسر للكائن العاقل المتأثر فى الوقت نفسه بالحساسية أن يريد ما يرسمه له العقل وحده من واجب يتعين عليه القيام به ، فإن ذلك يقتضى بغير شك أن تكون للعقل ملكة قادرة على أن تغرس فيه شعور اللذة أو الرضا المرتبطين بالوفاء بالواجب ؛ كما يقتضى تبعاً لذلك أن تكون لديه عليّة تمكنه من تعيين الحساسية وفقاً لمبادئه . غير أنه من المستحيل استحالة تامة أن نفهم ، أعنى أن نفسر بطريقة قبلية كيف يمكن فكرة بسيطة ، لانتشمل هى نفسها على أى عنصر حسى ، أن تحدث شعوراً باللذة أو الألم ؛ ذلك لأن هذا نوع خاص من العلية ، لانستطيع فى شأنه ، كما لانستطيع فى شأن أية عليّة ، أن نحدد شيئاً على الإطلاق بطريقة قبلية ، بل لابد لنا من أن نسأل التجربة وحدها فى ذلك . ولكن لما كانت التجربة لاتقدم لنا علاقة بين علة ونتيجة إلا إذا كانت هذه العلاقة قائمة بين موضوعين من موضوعات التجربة ، وكان على العقل الخالص هنا بوساطة أفكار بسيطة (لاتقدم أى موضوع للتجربة) أن يكون هو علة لمعلول موجود بغير شك فى التجربة ، فإن من المستحيل علينا نحن بنى الإنسان تمام الاستحالة أن نفسر كيف ولماذا يحقق لنا المنفعة شمول المسلمة بوصفها قانوناً ، ولا كيف ولماذا تحقق الأخلاقية تبعاً لذلك المنفعة . إن الشيء الوحيد المؤكد هو أن الأخلاقية لاتكون لها قيمة بالنسبة لنا بمجرد أنها تحقق مصلحة (إذ أن هذا تنافر واعتماد من جانب العقل العملى على الحساسية ، أعنى على عاطفة تقوم مقام المبدأ ، ومن شأنها أن تجعل العقل عاجزاً عن وضع تشريع أخلاقى) . بل الواقع أنها تعبر عن مصلحة لنا لأن لها قيمة عندنا من حيث إننا

بشر ، إذ كانت تنبع من إرادتنا بوصفها عقلاً ، وبالتالي من ذاتنا الحقيقية ؛ أما ما يتعلق بالظاهرة الخالصة فحسب ، فإن العقل يدرجه بالضرورة تحت طبيعة الشيء في ذاته .

وإذن فالسؤال عن كيفية إمكان قيام الأمر الأخلاقي المطلق يمكن الإجابة عليه بمقدار مانسطيع بيان الافتراض الوحيد الذى يمكنه أن يقوم على أساسه ، ونعنى به فكرة الحرية ، وبمقدار تفهمنا للضرورة التى ينطوى عليها هذا الافتراض ، الأمر الذى يكفى لضمان الاستعمال العملى للعقل ، أى للاقتناع بصلاحيته هذا الأمر المطلق ، وبصلاحيته القانون الأخلاقي تبعاً لذلك ؛ أما كيف يصبح هذا الافتراض نفسه ممكناً ، فذلك مالا سبيل لعقل بشرى أن يفهمه أبداً . إن افتراض حرية الإرادة لدى الكائن العاقل يترتب عليه بالضرورة الاستقلال الذاتى لإرادته ، من حيث هو الشرط الصورى الوحيد الذى يتيح لها أن تتعين . إن افتراض حرية الإرادة هذه (بغير الوقوع فى التناقض مع مبدأ الضرورة الطبيعية فى ربط ظواهر العالم الحسى) ليس أمراً ممكناً غاية الإمكان فحسب (على نحو ما نستطيع الفلسفة التأملية أن تبيّنه) بل إن التسليم بها من الناحية العملية ، أى جعلها بالفكرة شرطاً تقوم عليه جميع أفعاله الإرادية ، أمر ضرورى يحتم على الكائن العاقل ، الذى يشعر عن طريق العقل بعليته كما يشعر نتيجة لذلك بإرادة (متميزة من الشهوات) أن يفترض وجودها دون أن يقيد بشرط آخر . أما كيف يتيسر للعقل الخالص دون دوافع أخرى أياً ما كان المصدر الذى تستمد منه ، أن يصبح بذاته عقلاً عملياً ، أى كيف يتيسر للمبدأ الخالص عن الصلاحية الشاملة لجميع مسلماته بوصفها قوانين (وهو المبدأ الذى سيؤلف بالتأكيد صورة عقل عملى خالص) بغض النظر عن كل مادة (موضوع) للإرادة قد يستطيع المرء مقدماً أن يلتمس فيها أية منفعة أو مصلحة ، أقول كيف يتيسر لهذا المبدأ الخالص أن يقدم دافعاً ويحدث منفعة يمكن أن يقال عنها

إنها منفعة أخلاقية بحث ، وبعبارة أخرى كيف يمكن العقل الخالص أن يصبح عقلاً عملياً ، فذلك ما يعجز كل عقل بشري عجزاً مطلقاً عن تفسيره ، وكل جهد يبذل في البحث عن تفسير له هو جهد ضائع . يتساوى هذا تماماً مع محاولتي البحث عن كيفية إمكان الحرية نفسها كعملية للإرادة . ذلك لأنني أفارق حينئذ مبدأ التفسير الفلسفي الذي لأملك من مبدأ غيره . حقاً إنني ربما استطعت أن أهتم متحمساً بين أرجاء العالم المعقول الذي لم يزل باقياً لي ، وفي عالم المعقول ، غير أنني وإن كانت لدى فكرة مدعومة عنه فليست لدى به مع ذلك أدنى معرفة وليس في مقدوري أبداً ، بكل ما تبذله ملكتي العقلية الطبيعية من جهد ، أن أتوصل إلى معرفته . إنما تدل هذه الفكرة على شيء يظل باقياً بعد أن أستبعد من مبادئ تعيين إرادتي كل ما يتصل بالعالم الحسي بسبب ، وذلك للمجرد أن أحصر مبدأ الدوافع المستمدة من ميدان الحساسية ، بوضع حدود هذا الميدان وبيان أنه لا يشمل في ذاته على كل شيء ، بل إن وراءه أشياء أخرى تزيد عليه ، أما هذه الأشياء الزائدة فإنني لأعرف عن طبيعتها شيئاً . لا شيء يبقى لي من العقل الخالص الذي يفكر في هذا المثال بعد عزل كل مادة ، أي كل معرفة بالموضوعات ، إلا الصورة ، أعني القانون العملي للصلاحية الشاملة للمسلات يطابقه العقل في صلته بعالم معقول خالص من حيث هو عله فاعلة ممكنة ، أي علة معينة للإرادة (١١٢) ؛ إن الدافع ينبغي أن يسقط هنا تماماً ، إلا إذا كان علينا عندئذ أن نحسب أن هذه الفكرة عن عالم معقول هي نفسها الدافع أو هي ما يجد العقل أصلاً منفعة فيه ؛ ولكن تفسير ذلك يعد في الحقيقة معضلة لا نملك لها حلاً .

هنا إذن الحد الأقصى لكل مبحث أخلاقي ، وإن تعيين هذا

(١١٢) نحن لا نعرف إذن من العالم المعقول غير القانون المزمع لنا ، وإن كنا أيضاً نعرف أننا ، بفضل إرادتنا الناقلة ، مصدرو هذا القانون .

الحد للو اهمية كبرى لكى لايفضل العقل من ناحية فى العالم الحسى ،
بطريقة تضر بالأخلاق ، بحثاً عن الدافع الأسمى وعن منفعة لاشك
فى أنها قريبة إلى الأفهام ، وإن تكن منفعة تجريبية ، ولكى لايفضل
من ناحية أخرى يرفوف عاجزاً بجناحيه دون أن يتحرك من موضعه
فى فضاء من التصورات المتعالية يحمل أسم العالم المعقول ، وهو
بالنسبة له فضاء فارغ من كل شيء ، ولكى لايفضح فى خرافات
ذهنية موهومة . بئى أن نقول إن فكرة عالم معقول خالص ، بوصفه
كلاً يتألف من جميع العقول ، ونكون نحن أعضاء فيه بوصفنا
كائنات عاقلة (وإن كنا من ناحية أخرى أعضاء فى عالم حسى) تظل
دائماً فكرة نافعة يمكن تطبيقها والسماح بها لتحقيق عقيدة عقلية ،
وإن كانت كل معرفة تنتهى عند حدود هذا العالم ، وذلك لكى
نستطيع عن طريق المثال الرائع لمملكة شاملة للغايات فى ذاتها(للكائنات
العاقلة) ، لانستطيع أن نكون أعضاء فيها حتى نحرص على الاهتداء
فى سلوكنا بمسلمات الحرية كما لوكانت هذه المسلمات قوانين طبيعية ،
أقول لكى نستطيع عن هذا الطريق أن نشير فى أنفسنا الاهتمام الحى
بالقانون الأخلاقى .

ملاحظات ختامية

إن الاستعمال التأملي للعقل ، فيما يتعلق بالطبيعة ، يؤدي إلى الضرورة المطلقة لوجود سبب من الأسباب يعد هو السبب الأعلى للعالم ، كذلك يؤدي الاستعمال العملي للعقل ، فيما يتعلق بالحرية ، إلى ضرورة مطلقة ، ولكنها ضرورة لاتتعدى قوانين أفعال كائن عاقل بما هو كذلك . وهكذا نجد أن المبدأ الأساسي لكل استعمال لعقلنا هو دفع المعرفة التي يقدمها لنا حتى نصل إلى الشعور بضرورتها (إذ أنها لن تكون معرفة عقلية بغير هذه الضرورة) . ولكن العقل نفسه يخضع كذلك لتقييد أساسي مؤداه أنه لا يمكنه أن يدرك وجه الضرورة فيما هو كائن ولا فيما يحدث ولا فيما ينبغي أن يحدث إلا إذا افترض شرطاً يقوم على أساسه ما هو كائن وما يحدث وما ينبغي أن يحدث . ولكن البحث الدائم عن الشرط يتسبب على هذا النحو في تأجيل إرضاء العقل شيئاً فشيئاً . لذلك نجده يسعى بلا كلل وراء المطلق - الضروري ويرى نفسه مضطراً إلى التسليم بوجوده ، دون أن تكون لديه وسيلة تمكنه من تفهم طبيعته ؛ وما أشد ما تكون سعادته لو وفق إلى العثور على التصور الذي يتفق مع هذا الافتراض . وإذن فليس هناك لوم نوجهه إلى طريقة استنباطنا للمبدأ الأعلى للأخلاق ، بل الأولى أن نأخذ بالضرورة على العقل الإنساني بوجه عام أنه لا يستطيع أن يفسر القانون العملي المطلق (وكذلك ينبغي أن يكون الأمر الأخلاقي) من ناحية ضرورته المطلقة ويجعله في متناول الأفهام ؛ والواقع أنه مامن أحد يستطيع أن يأخذ عليه أنه لا يريد أن يلجأ إلى هذا التفسير عن طريق شرط من الشروط ،

أى من طريق منفعة تكون بمثابة المبدأ الذى يستند إليه لأنه لن يكون عندئذ قانوناً أخلاقياً ، أى قانوناً أعلى للحرية وهكذا لن نتوصل فى الحقيقة إلى فهم الضرورة العملية المطلقة للأمر الأخلاقى ، ولكننا سنفهم منه على الأقل أنه يستعصى على الفهم ، وذلك هو أقصى ما يستطيع منصف أن يطلبه من فلسفة تسعى بالمبادئ للوصول إلى حدود العقل الإنسانى .»

ثبت بالمصطلحات

فرنسي	ألماني	عربي
Disposition naturelle	Naturanlage	استعداد طبيعي
Déduction	Ableitung Deduktion	استنباط
Effet	Wirkung	أثر - نتيجة
Respect Züchtung	Achtung Sitten	احترام
moralité	Moralität Sittlichkeit	{ أخلاق أخلاقية }
Volonté	Wille	أرادة
Choses	Sachen	أشياء
méritoire	verdienstlich	استحقاق
usage	Gebrauch	استعمال - استخدام
autonomie (de la volonté)	Autonomie (des Willens)	الاستقلال الذاتي للإرادة
Obligation	Verbindlichkeit	التزام
impératif hypothétique	hypothetischer Imperativ	أمر شرطي
impératif	Kategorischer Imperativ	أمر مطلق
possibilité	Möglichkeit	امكان
motif	Bewegungsgrund	باعث « محرك »
a posteriori	a Posteriori	بعدي
influence	Einfluss	تأثير
speculative	speculativ	تأملي
expérience	Erfahrung	تجربة
empirique	empirisch	تجسري
détermination	Bestimmung	تحديد - تعيين
analytique	analytisch	تحليلي

فرنسي	ألماني	عربي
synthétique	synthetisch	تركيبى
transcendental	transcendental	(ترانسندنتالى) متعالى
pluralité	Vielfalt	تمدد كثرة
legislation	Gesetzgebung	تشريع
limitation	Grenze	تصور
représentation	Einschränkung	تقييد
hétéronomie	Vorstellung	تمثيل
Contradiction	Heteronomie	تعارف
Prix de sentiment	Widerspruch	ناقض
prix marchand	Affektionspreis	ثمن عاطفى
Contrainte	Marktpreis	ثمن سوقى
Liberté	Nötigung	جبر الزام
Sensibilité	Freiheit	حرية
cercle vicieux	Sinnlichkeit	حساسية
Pure	Zirkel	حلقة مفرغة
mélée	Rein	خالص
Sujet	Triebfeder	دافع
dialectique	Subjekt	ذات
contentement	Dialektik	ديالكتيك
désir	Zufriedenheit	رضا
bonheur	Begehren	رغبة - شهوة
personne	Glückseligkeit	سعادة
Condition	Person	شخص
popularité	Bedingung	شرط
conscience	Popularität	شعبية
Chose en soi	Bewusstsein	سعور - وعى
	Ding an sich	شئ فى ذاته

فرنسي	المانى	عربى
Validité Universelle	Allgemeingültigkeit	صلاحية شاملة
Forme	Form	صورة
formal	formal	صورى
formule	Formel	صيغة
nécessaire	notwendig	ضرورى
phénomène	Phänomen Erscheinung	ظاهرة
sentiment	Gefühl	عاطفة - شعور
monde sensible	Sinnenwelt	عالم محسوس
monde intelligible	Verstandeswelt intellektuelle welt	عالم معقول
Contingent	Zufällig	عشوى
raison commune	gemeine Vernunft	عقل مشترك
rationnel	rational	عقلى
Cause	Ursache	سبب
causalité	Kausalität	سببية
universalité	Allgemeinheit	معموم شمول كلية
intuition	Anschauung	عيان
inconditionné	Unbedingt	غير مشروط
spontanité	Spontanität selbsttätigkeit	فأولية تلقائية
vertu	Tugend	فضيلة
prudence	Klugheit	فطنة
volition	Wollen	فعل الإرادة
action	Handlung	فعل « مملك »
idée	Idee	فكرة - مثال
intelligence-entendement	Verstand	فهم
en soi — même	an sich selbst	فى ذاته
règle	Regel	قاعدة

فرنسي	ألماني	عربي
Loi	Gesetz	قانون
Loi pratique	Praktisches Gesetz	قانون عملي
a priori	a priori	قبلي
ból, intention	Abseht	قصد
Proposition	Satz	قضية
Valeur	Wert	قيمة
être raisonnable	vernünftiges Wesen	كائن معاقل
égalité	Würde	كرامة
totalité	Totalität-Allheit	كلية - شمول
matière	Materie	مادة
matériel	material	مادي
principe	Prinzip-Grund	مبدأ
idéal	Ideal	مثال - مثل أعلى
maxime	Maxime	مسلمة
analogie	Analogie	نظم
Conditionné	Bedingt	مشروط
faculté de juger	Urteilskraft	ملكة الحكم
faculté	Vermögen	ملكة
règne de la nature	Naturreich	مملكة الطبيعة
règne des fins	Reich der Zwecke	مملكة الغايات
Intérêt	Interesse	منفعة
Objet	Gegenstand-Objekt	موضوع
Inclination	Neigung	ميل
intention	Gesinnung	نية
dévoir	Pflicht	واجب
existence	Dasein	وجود
Unité	Einheit	وحدة
moyen	Mittel	وسيلة

المحتوى

صفحة

مقدمة المترجم ٣

تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق

٣	تمهيد
١٧	القسم الأول الانتقال من المعرفة العقلية المشتركة بالأخلاق إلى المعرفة الفلسفية
٣٩	القسم الثاني الانتقال من الفلسفة الأخلاقية الشعبية إلى ميتافيزيقا الأخلاق
٩١	— الاستقلال الذاتي للإرادة بوصفه المبدأ الأعلى للأخلاق
٩٢	— تنافر الإرادة بوصفه مصدر جميع المبادئ غير الأصلية للأخلاق
	— تصنيف جميع المبادئ الأخلاقية التي يمكن أن تنتج عن التصور الأساسي
٩٤	الذي سألنا به عن التنافر
١٠١	القسم الثالث الانتقال من ميتافيزيقا الأخلاق إلى نقد العقل العملي الخالص
١٠٣	— تصور الحرية هو مفتاح تفسير الاستقلال الذاتي للإرادة
١٠٧	— ينبغي أن تفرض الحرية كخاصية تتميز بها إرادة جميع الكائنات العاقلية
١٠٩	— المنفعة المرتبطة بأفكار الأخلاقية
١١٧	— كيف يصبح الأمر الأخلاقي ممكناً ؟
١٢١	— الحد الأقصى لكل فلسفة عملية
١٣٣	— ملاحظات ختامية
١٣٥	ثبت بالمصطلحات

الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومي

المكتبة العربية

- ٣٦ -

الترجمة (٢)

الفلسفة [٥]

المشاهدة

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

الدار القومية للطباعة والنشر

المكتبة العربية

تدوينا

التحاشية والإرشاد القوي

بشرعها

المسألة الأولى: رعاية الشؤون والآداب والعلوم الاجتماعية
المؤسسة العامة للثقافة والفنون والآداب والبيروت
البيروت العربية للثقافة والفنون والآداب والبيروت